جاك وودس

الاستعمار الجديد
في
آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية

نقله الى العربية
الفضل شلق

دار الحقيقة
للطباعة والنشر في بيروت

الطبعة الاولى
نيسان ١٩٧١

هـذه ترجمة كتاب :

Introduction To Neo - Colonialism

The New Imperialism

in Asia, Africa, & Latin America

by

Jack Woddis

International Publishers

New York

1969

مقدمة

دخلت عبارة « الاستعمار الجديد » ميدان الجدل السياسي ، في هـذه الايام ، وشاعت إلى حد ظهور العديد من الكتب التي تبحث هذا الموضوع. ثم إنّ إثارة مناقشة حصيفة مع ممثلي « العالم الثالث » وعرض مشاكل الدول المتخلفة تبدو مستحيلة دون أن نرى أنفسنا في نقـاش محتدم حول طبيعة « الاستعمار الجديد » .

لقد أضحت ، اليوم ، عبـارة « الاستعمار الجديد » عبارة شائعة في المصطلحات الرائجـة بين شعوب اميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ، حيث أصبحت سمعة أي انسان يتّهم بالعمالة « للاستعمار الجديد » ، أكثر تجريحاً في مجال النقد . وبالرغم من ذلك فقد سمعنا منذ وقت قصير ، عام ١٩٦٤ ، السير اليك دوغلاس – هيوم يؤكد ان ليس لهذه العبارة « من مكان في القاموس السياسي البريطاني . وبكل بساطة ، فاننا لا نعرف معناها »(*) .

لقد انعقد المؤتمر الثالث لشعوب افريقيا في القاهرة في شهر آذار (مارس) عام ١٩٦١ . وكان المتكلمون يعتلون المنبر ، الواحد بعد الآخر ، للتنديد بالاستعمار الجديد. وفي نهاية المؤتمر اجمعوا على تبني قرار خاص حول الموضوع. من الواضح أن تعبير « الاستعمار الجديد » كان يحمل معنى خاصاً محدداً لدى

(*) التايمس ، ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

هؤلاء الناطقين باسم افريقيا . فبالنسبة اليهم كانت كلمة الاستعمار الجديد تعبر تعبيراً دقيقاً عن مشاكل معينة يواجهونها . ومنذ كانون الاول عام ١٩٦٥ ، حتى كانون الثاني عام ١٩٦٦ ، كنت في « هافانا » لحضور المؤتمر الاول للقارات الثلاث ، آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية . هنا ، أيضاً ، سمعت بنفسي عدة متكلمين ، يصف الواحد بعد الآخر ، بتفصيل ، تظاهرات الاستعمار الجديد ونشاطاته في بلدانهم . وهنا ، كما في القاهرة ، تبنى المؤتمرون قراراً شاملاً حول خصائص الاستعمار الجديد وضرورة النضال ضده .

لا شك في ان عبارة الاستعمار الجديد تصف مشكلة كبرى في عصرنا . مضمونها هو الاستعمار ، بشكله الجديد . الكثيرون ممن رأوا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، تفتت الامبراطوريات الكلاسيكية القائمة على استخدام أساليب الاستعمار المباشر ، يميلون الى الموافقة على أن : « الامبريالية قد انتهت » ، واننا رأينا « نهاية عصر الامبراطوريات » ، وانه « لا توجد مشاكل استعمارية الآن » . يقيناً ان الاستعمار الجديد قد كيلت له ضربة شديدة ولكنه لمّا يمت . لا يزال اكثر من سبعين اقليماً ، تضم اكثر من ثلاثين مليوناً من البشر ، فريسة الاستعمار المباشر. والاكثر أهمية من ذلك ان الدول المتخلفة في « العالم الثالث » ، اي في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية ، التي تضم اكثرية الجنس البشري ، لم تتخذ سوى خطوات اولية للابتعاد عن الاستعمار . لقد حازت هذه الدول على الاستقلال الدستوري دون التحرر الاقتصادي ، ولن يكون الاستقلال السياسي كاملاً وحقيقياً حتى يتحقق التحرر الاقتصادي ، الذي بدونه يبقى الاستقلال السياسي في خطر دائم .

لذلك، فان فهم الاستعمار الجديد يتطلب فهم معالم استعمار القرن العشرين الأساسية ، وأسباب تقهقره ، ولماذا ظهر الاستعمار الجديد كعامل رئيسي في عصرنا ؟ وكيف يؤدي الاستعمار الجديد عمله ؟ وكيف يمكن دحره ؟

ان بحثاً كهذا يتطلب اكثر من مجلد واحد لإيضاحه ، لأن ما تراكم من

تجارب ومعلومات مفصلة تكفي لبحث شامل لهذه الظاهرة . وهذا الكتاب الصغير ليس محاولة من هذا النوع ، بل هو مدخل موجز للموضوع .

غير ان بحثنا هذا يُطرح لقراء اوروبا وأميركا الشمالية ، كما يُطرح لقراء « العالم الثالث » ؛ لأنه اذا كان الآخرون ضحية الاستعمار الجديد ، فإن خطره يأتي من اوروبا وأميركا الشمالية . لقد جرى في السنتين الأخيرتين هجوم مضاد سافر شنّه الاستعمار الجديد ؛ مما أدّى الى اغتيال العديد من القياديين الوطنيين المتمتعين بشعبية واسعة ، والى قلب عدد من الحكومات التي خرجت على إرادة الاستعمار ، والى إيجاد توتر خطير في سلسلة من البلدان . ويجب ان تكون إزالة هذا التهديد الجديد موضع اهتمام القوى التقدمية في كل مكان . يجب ان نعي خطورة التهديد لكي نستطيع قهره .

لذا ، فالغرض من هذه الدراسة يبدو في المساعدة على خلق الوعي حول هذه المسألة .

الفصل الأول :

ما هو الاستعمار؟

استكمل نظام الاستعمار المعاصر نضجه في نهاية القرن التاسع عشر، عندما جرى الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة الى رأسمالية الاحتكارات او الامبريالية . وقد أُخضعت ، قبل ذلك بوقت طويل ، أقاليم متعددة ، في افريقيا وآسيا واوستراليزيا وأميركا الشمالية والجنوبية ، لقبضة من الدول الاوروبية الكبرى — كقواعد أمامية عسكرية ، وكمراكز تجارية لاقتناص العبيد ، ولنهب الذهب والفضة ، ولاستيطان البيض . وكان هذا جزءاً من عملية ظهور الرأسمالية الاوروبية .

« اكتشاف الذهب والفضة في اميركا ، استئصال واستعباد ودفن السكان الاصليين في المناجم ، بداية إخضاع ونهب « جزر الهند الشرقية » ، تحويل افريقيا الى مصائد تجارية للزنوج ؛ كل ذلك كان إيذاناً بفجر ازدهار الانتاج الرأسمالي » (*) .

(*) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الاول ، صفحة ٧٥١ ، لندن ، طبعة ١٩٥٤ . انظر ايضاً طبعة نيويورك .

وقد قال ماركس ان هـــذه النشاطات كانت « الزخم الرئيسي للتراكم البدائي » . لقـد قامت الرأسمالية في اوروبا على أساس الثروات التي تمّ الاستيلاء عليها بهذه الطريقة . وكان تقـدم التقنية الصناعية في القرن التاسع عشر ، ونمو الصناعة كبيرة الحجم ، وتمركز القوة الاقتصادية في أيدي عـدد قليل ، نسبياً ، من الشركات الكبيرة والبنوك ، ممـا أدى الى تغيير نمط العلاقات بين القوى الاوروبية وبلدان آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية . وقد تطلب توسع الصناعة ، في بلد ما ، كميات متزايدة من المواد الخام ؛ واحتاج تزايد كميات البضائع المصنوعة ، بما فيها المعدات الثقيلة (للانتاج) ، الى المزيد من منافذ التصريف في غير سوق البلد المنتج ، وكانت امكانيات الحصول على أرباح ، بمعدلات أعلى ، متوفرة بسبب رخص العقارات ورخص قوة العمل .

وقد بسطت القوى الاوروبية سيطرتها على العالم كله لكي تؤكد الاستفادة القصوى من هذه الامكانيات . وتم الاستيلاء ، عنوة ، على المناطق التي لم تكن بعـد في قبضتهم إما بالحرب العسكرية المكشوفة او تحت ستار خـادع من « المعاهدات » التي فرضت على الحكام المحليين بواسطة التهديـد والخداع . هكذا تم تقسيم مجمل القارة الافريقية تبعاً « لمعاهدة برلين » ، عام ١٨٨٥ ، التي حضرهـا ممثلون عن الدول الرئيسية في اوروبا والولايات المتحدة ، كمراقبين شديدي الاهتمام . ولم يبق مستقلاً ، في أفريقيـا ، سوى الحبشة وليبيريا في بداية هذا القرن . وتم تنفيذ العملية ذاتهـا في الشرق الاقصى وجنوب شرقي آسيا ، حتى انه في عـام ١٩٠٠ لم يبق ، من بين الاقطار الرئيسية في هذه المنطقة ، سوى اليابان والصين وتايلاند خارج نطاق الحكم الاستعماري المباشر — وحتى في الصين ، كان الامبرياليون قـد سيطروا على قطع من الاراضي الصينية ، وتدخلوا بطرق اخرى في سواها .

وقد فرضت الدول الغربية كامل سلطات الدولة على المناطق التي استولت حديثاً عليها ؛ وذلك للمحافظة على اقصى حدود الاستغلال والتسلط في هذه

المناطق : الكونغو «البلجيكي» ، غينيا «البرتغالية» ، مراكش «الاسبانية» ، جزر الهند الغربية (الانديز الغربية) « البريطانية » ، افريقيـا الشرقية « الالمانية » — كانت الدول الاوروبية ، في اعطائها هذه التسميات للمناطق التي استولت عليها ، تعلن بشكل مفضوح عن نواياها في حكم هـذه المناطق وإخضاعها على أنها جزء من دول « المتروبول » . وقد استعملت هذه الدول الاوروبية الأغـلال والقيود العسكرية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية لفرض سلطتها المطلقة في المستعمرات .

يبدو ان الجوهر السياسي للاستعمار هو اخضاع دولة ما اخضاعاً كاملاً لدولة اخرى ، على اساس وجود سلطة الدولة في يد الدولة المسيطرة . وهكذا ، فان الموظفين الرسميين الاوروبيين كانوا يمارسون السلطة الدستورية في المستعمرات ؛ وكان يصحبهم إمـا حكومات ذات هيئات اوروبية او مجالس هي في كليتها (او غالبيتها) أوروبية . وكان هـؤلاء يحمون أنفسهم بجيوش اوروبية او بجيوش من السكان الاصليين تحت قيادة ضباط اوروبيين . وكان القضـاة اوروبيين ، والقوانين يضعها اوروبيون ، والثقافة تخضع لإشراف الاوروبيين ، وتدور حول التاريخ والحضارة الاوروبيين ، وتنحصر في المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الاستعمار . وأدخلت الارساليات المسيحية الدين المسيحي في منافسة أديان السكان المحليين . وكانت الصحافة ووسائل الدعاية الاخرى في يد الاوروبيين .

وكان هذا السلطان السياسي موجهاً نحو هدفين : استمرار اخضاع شعوب المستعمرات اخضاعـاً سياسياً ، وثانيهما : تمكين المستعمرين من الاستغلال الاقصى لشعوب المستعمرات ومواردها الطبيعية . وقـد كان ذلك ينعكس بوضوح في القوانين والمراسيم التي تسنها الدولة . لقد كان من المعتـاد وجود العديد من القوانين التي تسن وتنظم لكبت الحرية والحد منها ، فمثلاً : عدم شرعية الاضرابات ، منع او تقييد النقابات العمالية ، عدم السماح للأحزاب

السياسية او الحد من نشاطها ، حظر النقد ، اغلاق الصحف المحلية ، نفي القادة السياسيين وإلقاء القبض عليهم ، رفض حق الانتخاب كلياً او جزئياً ، والسماح بتمثيل الشعب بشكل محدود جداً في المجالس التي يجري تعيين او انتخاب اعضائها .

وقد كان يُراد بهذه التشريعات تكبيل ايدي الشعب لكي يصبح عاجزاً عن الوقوف بوجه الاستغلال الاقتصادي الذي يعاني منه . وقد تيسر هذا الاستغلال بواسطة سلطة جهاز الدولة الاوروبي والانظمة القانونية . لقد كانت القوانين تسن من اجل الهبوط بالأجور الى الحد الأدنى . ولفرض ضرائب ، بحسب الرؤوس ، على الفلاحين لكي يضطروا الى اللجوء للعمل بالأجرة ، ولإدخال العمل بالسخرة ، ولحماية انظمة المحاصة التي أدت الى سلب اراضي الفلاح ، او تركته يملك قطعة ارض صغيرة وفقيرة ، وأنكرت عليه في بعض الاحيان حق زراعة المحاصيل المرتفعة الاسعار . من اجل الحفاظ على هذا النمط في الحياة السياسية والاقتصادية كانت الدول الامبريالية تمارس سيطرتها على أجهزة الدولة وسلطاتها .

وإنه لمن الصحيح ان الامبرياليين فرضوا سيطرتهم على بعض البلدان ، لا لغناها او لإمكانياتها الاقتصادية ، بل لتكون قواعد عسكرية تساعد على حماية المصالح الامبريالية في مناطق اخرى ذات أهمية اقتصادية . وهذا ما حصل بالفعل في اقاليم جبل طارق ومالطا وقبرص وعدن .

ولكن على العموم ، كان الدافع الاقتصادي هو الغالب . وقد كانت السيطرة على سلطة الدولة ، والحكم الاجنبي المباشر ، ضروريين ليس فقط من أجل ممارسة أشد أنواع الاستغلال، بل كانا ضروريين، ايضاً، لإبعاد المنافسين خارجاً . كتب لينين قائلاً : ان الاستعمار بالاستيلاء المباشر هو المفضل عند الامبرياليين لأنه ، وحده . « يكفل نجاح الاحتكارات ضد جميع اخطار الصراع مع المنافسين » ، ذلك انه : « يسهل إزالة المنافسة ، والتأكد من

تنفيذ الأوامر ، وتقوية « الصلات » الضرورية بطرق احتكارية ، (وأحياناً يكون ذلك هو الطريق الوحيد) » (*) .

لقد ساعد الاستعمار الامبرياليين على سرقة الشعوب المستعمرة بشتى الوسائل فاستطاع هؤلاء الاستئثار بعقارات بأسعار رخيصة ، وأيد عاملة رخيصة ، ومواد خام رخيصة . كانت لهم حرية التصرف في فرض نظام لأسعار متدنية يدفعونها للمزارعين الذين ينتجون محاصيل للتصدير ، وإقامة سوق احتكارية لاستيراد المواد المصنوعة في البلد المستعمر الحاكم (وغالباً ما يكون مصدر المواد الخام المستخدمة في صناعة هذه السلع هو البلد الذي تصدر اليه هذه السلع) ، وزيادة على ذلك كان الامبرياليون يحوزون على المزيد من الارباح نتيجة توظيف اموالهم . وقد فرضت ، تبعاً لذلك ، اسوأ شروط المبادلة التجارية على شعوب الدول المستعمرة المغلوبة التي كانت تضطر لبيع قوة عملها وإنتاجها بأرخص الاثمان، وبالمقابل تدفع اسعاراً متزايدة لقاء السلع المصنوعة التي يدخلها الامبرياليون الى بلادهم .

ولقد كانت النتائج التي ترتبت على ذلك كارثة اصابت اقتصاد المستعمرات. فالبلدان التي استقلت حديثاً ، في افريقيا وآسيا ، قد ورثت ، ليس فقط انظمة اقتصادية متخلفة ، بل انظمة **مشوهة** . فقد كان التطور الذي حصل في ظل الاستعمار تطوراً أدى الى اقتصاد غير متوازن ابداً ، وكان هذا التطور ايضاً سبباً في افقار الشعوب المغلوبة . وجرى تحويل البلدان الخاضعة للاستعمار الى قواعد لإنتاج وتصدير المواد الأولية كالمعادن والمحاصيل الزراعية، وغالباً ما كان الاقتصاد بكامله يتحول في بلد ما الى إنتاج نوع واحد او نوعين من السلع : كالكاكاو في غانا، والفول في غامبيا، الثوم في زنجيبار، والالياف (السيزال) والبن في تنجانيكا ، والمطاط والقصدير في الملايو ، والشاي

(*) لينين : « الامبريالية – اعلى مراحل الرأسمالية »، صفحة ١٠٠ – ١٠٣ ، لندن، طبعة ١٩٤٨ ، انظر ايضاً طبعة نيويورك .

والمطاط في سيلان ، والسكر والموز في جامايكا ، والمطاط والقصدير في اندونيسيا ، وهكذا دواليك . وقد جرى إنتاج جميع هذه المحاصيل ، المعدّة للتغذية وللصناعة ، بواسطة أيد عاملة زراعية ، بأجور في غاية التدني ، إما في مزارع يملكها الاوروبيون او بواسطة فلاحين من السكان الاصليين الذين تشتري الاحتكارات الاجنبية محاصيلهم . أما المناجم ، فقد كانت ملكيتها ، في كل مكان تقريباً ، محصورة بين الاوروبيين الذين يستخدمون العمال المحليين بأجور زهيدة .

من الامثلة ، التي تصور واقع الاستغلال والفقر الذي عانت منه الشعوب المغلوبة ، نورد هنا ما ذكره « البروفسور رينيه ديمون » الذي كان في «تشاد» عام ١٩٥٠ ، والذي أجرى الحساب الدقيق الآتي : « كل ساعة عمل يشتغلها عامل قطن ، تجلب له ايراداً يساوي ثلاثة اعشار الانش من القماش القطني العادي » [*] فلذلك ، ينبغي للعامل ان يشتغل ما ينيف على ثلاثمئة ساعة لكي يحصل على ثلاثة ياردات من القماش .

هذا النظام الاقتصادي ، الذي اقامته الدول الامبريالية ، ادى الى حصول الاحتكارات الكبيرة على ثلاثة انواع من الارباح : فهم قد وظفوا اموالهم اولاً في المناجم والمزارع ، في افريقيا وآسيا ، واقتطعوا ارباحاً هائلة من قوة العمل المحلية التي كانوا يستغلونها لقاء اجور زهيدة جداً . واقتطعت الشركات الاحتكارية الكبيرة ثانياً ، مثل شركة افريقيا المتحدة ، ارباحاً هائلة من جراء شرائها للمواد الخام التي ينتجها الفلاحون المحليون . وكان الصناعيون الاجانب يجنون ثالثاً ارباحاً هائلة بواسطة بيع بضائعهم في اسواق المستعمرات التي يحتكرونها بمنع دخول البضائع ، من الدول الاستعمارية الاخرى اليها . هذا فضلاً على الارباح المتوفرة من الشحن والخدمات الاخرى ، كالبنوك ، وشركات التأمين . وهكذا جرت ، باستمرار ، عملية نمو الاحتكارات

(*) رينيه ديمون : « افريقيا اساءت الانطلاق » ، لندن ، ١٩٦٦ ، صفحة ٤٠ .

الرأسمالية الاجنبية ، على حساب شعوب الدول المستعمَرة المغلوبة التي جرى نهبها كعمال ، وكفلاحين منتجين ، وكمستهلكين . وفي اغلب الأحيان ، جرى نهب المستهلكين المحليين بأخسّ اشكال الاحتيال . ويعطينا « البروفسور ديمون » المثال التالي على ذلك :

« عندما كنت في شمال الكونغو (البلجيكي) في عام ١٩٤٩ ، انتقيت ساعة منبهة لأشتريها من متجر صغير ، صاحبه يوناني . التقطها صاحب المتجر مسرعاً ، وهو يقول : « هذه سلعة جاءت بواسطة معاهدة Treaty Article ، تشتغل لبضعة ايام فقط » . وقد بيعت هذه الساعة لكونغولي بسعر مساو لسعر ساعة اوروبية جيدة » [*] .

وقد وقفت الدول الاستعمارية في وجه تصنيع المستعمرات ، لكي تحافظ على مستوى ارباحها . ذلك انه لم تكن لها اي مصلحة في خلق صناعة حديثة في المستعمرات ؛ فقد كان هدفها استغلال مصادر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة الاجور لخدمة آلاتها الصناعية في اوروبا . ولم تكن لها أية رغبة في السماح للمستعمرات ببناء صناعة يمكن ان تكون منافسة لصناعتهم الاوروبية . هكذا كانت النتيجة ، التي يستطيع رؤيتها اي زائر لبلدان افريقيا وآسيا ، هي وجود صناعة لا تستحق الذكر في المستعمرات ، وبالتالي الاعتماد في هذه المستعمرات على اكثر الوسائل بدائية ، واستغلال كل عضو من اعضاء الجسد البشري للعمل . **الجِنْرِكْشة** [**] والقوارب التي تجرها البشر تستعمل للنقل . والسلال المتدلية من عصا خيزران ترفع على الكتف ، تستعمل بدل العربات ؛ حتى انه في كثير من الأحيان كانت البضائع تنقل بسلال ، او بدون سلال ، على الرأس . وفي البناء ، لم يستعملوا عجلات اليد او الدلاء ، بل الايدي ، لنقل قطع القرميد والحجارة . والوسيلة الوحيدة التي استعملوها

(*) المصدر السابق ، صفحة ٤٠ .

(**) عربة صغيرة بدولابين تتسع لشخص واحد عادة ويجرها رجل واحد . « المترجم »

لتقطيع الأحجار ، التي تستعمل في بناء الطرق ، كانت احجاراً اخرى كبيرة . فالبشر يجرون صند (محراث) الفلاحة ، المصنوع من الخشب ، ويستعملون المجارف الخشبية في الزراعة . وكانت تصرف الساعات الطوال في العمل المرهق المضني، كما في عملية قطع الأشجار الكبيرة بواسطة فأس أوّلي بدلاً من استعمال المنشار ذي المقبضين . ولكن ، لم تفرض قوى الاستعمار هذه الوسائل البدائية في كل مكان ، او في كل حقل من حقول الاقتصاد ، بل هذا ما كانت الحال عليه في اغلب الأحيان .

أما بالنسبة لانعدام الصناعة ، فسنأخذ غانا كمثل على ذلك . لقد وجدت هذه الدولة ، عندما حازت على استقلالها في عام ١٩٥٧ ، انها تصدر « البوكسيت » وتستورد طناجر ومقالي الالومنيوم ، تصدر زيت النخيل وتستورد الصابون ، تصدر الاخشاب وتستورد المفروشات والورق ، تصدر الجلود وتستورد الأحذية ، وهي اكثر بلدان العالم انتاجاً للكاكاو ، تصدر الكاكاو الخام وتستورد كل لوح من ألواح الشوكولا ، وجميع معلبات الكاكاو . الى جانب ذلك ، كانت غانا تصرف مئات الالوف من الجنيهات لاستيراد أكياس الخيش التي تستعمل في تعبئة حبوب الكاكاو . ومما يصعب تصديقه ، ان شركة بريطانية ، تملك مزارع الليمون في غانا ، كانت تعصر الليمون وتشحنه الى بريطانيا حيث تجري تعبئته بالقناني ؛ وبعد ذلك يتم إدخال هذه القناني المعبأة الى غانا لتباع بالمفرق، في المتاجر المحلية، بأسعار عالية جداً(*).

ونرى التشويه الاقتصادي ، ايضاً ، في الزراعة حيث يتم تحويل مناطق بأكملها الى إنتاج نوع واحد او اثنين من المحاصيل ، سعياً وراء الربح السريع مما احدث نقصاً هائلاً في إنتاج المواد الغذائية الضرورية ، وهذه ظاهرة غريبة في بلد يصنف ، عن حق ، كبلد زراعي ، وهو في الوقت ذاته يعتمد

(*) قوامي نكروما : « على افريقيا ان تتحد » ، لندن ١٩٦٣ ، صفحة ٢٧ . انظر ايضاً طبعة نيويورك .

على استيراد ابسط الحاجات الغذائية ، بينما يستطيع هذا البلد تربية الدواجن او إنتاج المواد التي كتب عليه ان يستوردها .

كتب الدكتور نكروما ما يلي :

« لم تكن مزارع الدجاج ، وما اشبهها ، شيئاً يذكر ، تحت حكم البريطانيين ، وكذلك فقد كانت تربية المواشي لإنتاج الالبان معدومة ، حتى ان العائلة العادية في ساحل الذهب لم تكن تستطيع ان ترى كأساً من الحليب في حياتها . ولم يكن هنالك أي تربية للأبقار من اجل لحومها » (*) .

ويعطينا مثلاً مذهلاً آخر ، عن زراعة البطاطا تحت حكم الاستعمار :

« خلال الحرب ، كانت العساكر مرابطة في ساحل الذهب . والكل يعرف ان أهمية البطاطا بالنسبة للبريطانيين هي كأهمية الخبز بالنسبة الى الفرنسيين. لا تكتمل أية وجبة عندهم إلا مع البطاطا. وقد كانت القيود على الشحن كثيرة حتى بدا وكأن الجنود البريطانيين لن يحصلوا على البطاطا في طعامهم . قبل ذلك كان الادعاء ان بلادنا ذات مناخ لا يصلح لزراعة ونمو البطاطا . لذلك فقد تحركت الادارة البريطانية ، لمواجهة النقص في البطاطا التي هي قوام غذاء البريطانيين ، في حملة كبيرة لزراعتها . وفي وقت قصير اصبح مناخنا « غير الملائم » لنمو البطاطا منتجاً لأنواع فاخرة منها. وما ان انتهت الحرب وأعيدت وسائل النقل العادية حتى غيّرت «وزارة الزراعة» لهجتها ، فادّعت ان انتاج ساحل العاج من البطاطا لا يصلح للاستهلاك البشري . وهكذا عادت زراعة البطاطا الى الاختفاء من حقولنا، وعدنا الى استيرادها»(**).

(*) المصدر السابق ، صفحة ٢٩ .
(**) المصدر السابق صفحة ٣٠ .

لتكتمل هذه القصة يجب ان نذكر ان غانا قد عادت في عهد قوامي نكروما الى زراعة البطاطا من اجل استهلاكها .

وكان من نتائج هذه السياسة ، التي جعلت المناطق المستعمرة المحكومة مقتصرة على انتاج المواد الخام كجزء او كذيل لاحق للصناعة والتجارة الغربية ، ان اضطرت المستعمرات، كما لاحظنا سابقاً، الى البيع رخيصاً والشراء غالياً. وأظهرت الاحصاءات ان اسعار المواد الخام تميل ، في مجرى حقب طويلة من الزمن، الى التموج او الهبوط في الأسواق العالمية؛ وحتى عندما ترتفع اسعارها يكون ذلك الارتفاع بطيئاً بالمقارنة الى اسعار المواد المصنوعة ، التي يتعين على سكان المستعمرات شراؤها ، وأبطأ من ذلك بالمقارنة الى اسعار الآليات . وقد ورد في « نشرة الامم المتحدة الاقتصادية حول افريقيا » (عام ١٩٦١) ان قيمة مجمل الصادرات الزراعية قد هبط في فترة ١٩٥٣ / ١٩٥٥ من نسبة ١٠٠ الى ٨٦ في عام ١٩٥٩ . وبينما ارتفعت اسعار المواد الغذائية ، في الخمسين سنة الماضية ، بنسبة ١٣٠ بالمئة ، والمواد المعدنية الخام بنسبة ٩٠ بالمئة ، فقد ارتفعت اسعار السلع المصنوعة بنسبة ٣٠٠ بالمئة، والآليات بنسبة ٥٠٠ بالمئة . لنعطِ مثلاً يصوِّر الخسارة التي لحقت بأفريقيا من جراء تصدير المواد الأولية بأسعار رخيصة، واستيراد المواد المصنوعة من هذه المواد بأسعار مرتفعة ، فنأخذ مثلاً على ذلك الاخشاب . فبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة (F. A. O) التابعة للأمم المتحدة ، كان الفرق ، في عام ١٩٦٠ ، بين قيمة صادرات افريقيا من قطع الخشب ووارداتها من المواد المصنوعة من الأخشاب ، حوالي ٤٣ مليون جنيه استرليني . تلك هي حال مادة واحدة فقط هي الخشب ، خلال سنة واحدة . ونستطيع ان نقدر أهمية الخسارة التي لحقت بأفريقيا ، متراكمة على مرّ السنين ، عندما نأخذ بعين الاعتبار جميع المنتوجات الرئيسية في افريقيا . والشيء ذاته ينطبق ، بالطبع ، على آسيا .

كيف كان تأثير الاستعمار على شعوب المستعمرات ؟ كان هذا النظام ، نظام الاستعمار ، بالنسبة للغالبية العظمى منها ، يعني : الفقر المدقع ، والصحة السيئة ، والمنازل الرديئة ، والأمية ، والاستبداد السياسي ، والجوع المزمن (الذي يعرف ، تلطيفاً ، بسوء التغذية) (*) ، هذا عدا عن النوبات المفاجئة من الجوع التام الذي اسمه المجاعة . أما بالنسبة للعمال ، فقد كان هذا النظام ، يعني الاضرابات المريرة من اجل الحصول على الحقوق النقابية ، ومن أجل أدنى الزيادات في الأجور؛ وكان عليهم ان يواجهوا، في هذه الصراعات، الرصاص والهراوات والسجون ، والموت أحياناً . وكان هذا النظام يفرض على الفلاح معركة مستمرة مع الفقر ، ونضالاً يائساً لكسب كسرات الخبز على قطعة ارض مجدبة ، معتمداً على أبسط الآلات ، مرهقاً بايجارات الارض المرتفعة ، الى جانب الضرائب، والفوائد التي يجب دفعها للمرابين . وكم عانت فئات المثقفين القليلة العدد من تثبيط الهمم ، وفقدان الفرص للاستفادة من اختصاصاتهم ومهارتهم ومعارفهم ، ومن التمييز العنصري الذي كان يضعهم خارج المراكز التي تلائم اختصاصهم ، ذلك ان الحكومات والمستغلين كانوا يفضلون تجهيز هذه المراكز بالاوروبيين . (لم يكن مستغرباً ان يرجع الهندي الى بلده ، حاملاً شهادة مهندس من لندن ، ليجد نفسه يعمل كناظر كاراج ، او في وظيفة مماثلة أدنى من امكانياته ومؤهلاته).وطبقة الرأسماليين المحليين التي كانت ، في العادة ، ضعيفة ، محصورة في التجارة ، والحرف ، والزراعة ، والري، والصناعة الصغيرة(**)، وجدت انه من الصعب عليها الازدهار والتوسع في وجه الاحتكارات الاجنبية المتسلطة على الاقتصاد ؛ وقد حدّت السيطرة الأجنبية على البنوك من تسهيلات التسليف للرأسماليين المحليين .

(*) من أجل معالجة أوفى، انظر « جغرافية الجوع »، جوزيه دي كاسترو، لندن، ١٩٥٢ .

(**) في بعض الحالات ، خاصة الهند ، نشأت طبقة بورجوازية محلية أقوى وأغنى .

ومن ناحية اخرى ، فقد أدى اخضاع مناطق واسعة في افريقيا وآسيا لسيطرة الاستعمار الى إدخالها في إطار الاقتصاد الغربي . وبدأت الأطر الاجتماعية ، الاقطاعية والبطريركية ، لعهد ما قبل الرأسمالية ، بالتفتت . فالصناعات القروية والحرف اليدوية انهزمت امام فيضان المصنوعات الغربية . وحلّت أساليب الزراعة الرأسمالية ، الهادفة الى التصدير ، مكان الأساليب الزراعية المحلية التي كانت تهدف الى كفاف العيش . وقد أجبر إفقار الفلاحين الملايين منهم للعمل بالأجرة . وخلق تضخم المؤسسات الاستعمارية ، الادارية والاحتكارية (كالمؤسسات التجارية الكبيرة ، والوكالات الادارية ، والشحن، والبنوك ، والتأمينات) ، الحاجة الى كتبة محليين ، وموظفين اداريين ، مما دعا الى تزايد النخبة المثقفة . وبدأ التاجر العصري، الكامل التجهيز بسيارات الشحن والكتبة ، بالظهور حيث كانت المقايضة اساس التجارة . وهكذا ، فإلى جانب طبقات عهود ما قبل الرأسمالية (الاقطاعيين والفلاحين بلا حقوق والحرفيين وذوي الصناعات اليدوية القرويين والكهنوت والكتبة والزعماء والشيوخ والراجا) بدأت تظهر طبقات جديدة من العمال بالأجرة والرأسماليين ، وما يصاحب ذلك من مهنيين وتقنيين ومستخدمين في وظائف ادارية وموظفين عسكريين ومعلمين في المدارس الابتدائية وحجاب وممرضين ذكور في المستشفيات وكتبة في المكاتب او عمال بريد ومساعدين في المشاغل .

ولقد اصبح هذا النظام الاستعماري موضع كراهية الجميع ، عدا القلة من اصحاب الامتيازات. فقد شعرت جميع الطبقات المتقدمة في البلدان المستعمرة بالمرارة والخيبة . ورأوا ان مشاكلهم الاقتصادية المشتركة ، وانعدام فرص التقدم والترقي ، والممارسة اليومية للتمييز العنصري ضدهم ، وفقدان الحقوق السياسية هي نتيجة طبيعية للحكم الاجنبي . لذلك ، فالنضال ضد الاستعمار، الذي اصبح ظاهرة رئيسية منذ عام ١٩٤٥، أيدته غالبية الشعب العظمى من

العمال والفلاحين والمثقفين والرأسماليين والتجار وأصحاب الدكاكين وحتى الزعماء وأعضاء الأسر الملكية (*) .

وعلى كل حال، فقد كان اشتراك الزعماء وأعضاء الأسر الملكية في الصراع من اجل التحرر القومي بمثابة استثناء من القاعدة العامة . فلقد كانت الفئات الحاكمة من السكان الاصليين ، من الذين يتمتعون بمواقع اقتصادية وسياسية مهيمنة ، حلفاء لنظام الاستعمار . فبالرغم من اعتماده الكامل على السيطرة الاقتصادية والسياسية التامتين ، لم يكن باستطاعته المحافظة على نفسه لولا التحالف الذي أقامه الامبرياليون مع طبقات معينة من شعوب المستعمرات .

عام ١٩٢٠ ، بلغ عدد الاوروبيين في غرب افريقيا البريطانية ٧ ٤٠٠ نسمة فقط بين ٢٣ مليون من السكان الاصليين . وكان عدد البريطانيين ٣٠٤ ٠٠٠ نسمة في جميع الأقطار الآسيوية البالغ عدد سكانها ٣٣٤ مليون نسمة (**) . وفي مقاطعتين من البنغال « داكا » و « تشيتاجونج » ، البالغ عدد سكانها نصف مليون نسمة ، كان فيها عام ١٩٠٧ ، ٢١ موظفاً مدنياً و ١٢ ضابط شرطة، من البريطانيين (***) . وبعد ذلك بثلاثين عاماً كانت هناك مقاطعات كاملة من الهند يديرها عدد من البريطانيين الذين يعدون على الاصابع، ويساعدهم في ذلك عساكر وبوليس من الهنود الذين يأتمرون بأوامر ضباط بريطانيين . وكذلك في الهند الصينية ، حيث كان الفرنسيون اقلية معرّضة ومكشوفة ، وكذلك الامر في جزر الهند الشرقية التي كانت تحت سيطرة الهولنديين .

(*) للاطلاع على تفصيل اوفى حول الدور التقدمي الذي لعبه بعض الزعماء التقليديين الأفريقيين ، انظر « افريقيا – جذور الثورة » ، للمؤلف ، لندن ، ١٩٦٠ ، صفحة ٢٦٦– ٢٧٣ . اعضاء الأسر الملكية الآسيويين الذين وضعوا انفسهم في خدمة حركات التحرر القومي، يضمون الأمير سوفانو فونغ في اللاوس ، والأمير سيهانوك في كمبوديا .

(**) انظر ج. باراكلو : « مقدمة في التاريخ المعاصر » ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص ١٧٦ .

(***) المصدر السابق .

من الواضح ، ان الاوروبيين ، بالرغم من مزاياهم التقنية من الزاوية العسكرية ، إلا انهم لم يكونوا قادرين على الاحتفاظ بممتلكاتهم الكولونيالية لو أنهم كانوا يواجهون حركة موحدة لشعوب يقظة . فقد كان الهدف الرئيسي للاستعمار هو الإبقاء على التفرقة بين الشعوب ، واغراقهم في حالة الجمود والاستسلام ، والطاعة للحكام الحاضرين وقبول الاوضاع بجمودها وتقاليدها على طريقة : « فرق تسد » ؛ هكذا كان التلاعب بالقوميات والقبائل والطوائف ، ضد بعضها البعض ، المبدأ الاساسي للاستعمار وخاصة من جانب الحكومات البريطانية المتعاقبة التي أثارت التاميل ضد السينهاليين في سيلان، والهندوس ضد المسلمين في الهند ، واليهود ضد العرب في فلسطين، والهنود ضد الزنوج في غينيا البريطانية ، والملاويين ضد الصينيين في الملايو .

ومن الزاوية الاقتصادية ، وجد الاستعمار حليفاً طبيعياً وموثوقاً ، لابعد الحدود ، في الملاكين الاقطاعيين ، الذين يشبهون المستعمرين ، في أنه لم تكن لهم مصلحة في رؤية ثورة اقتصادية في بلادهم، ولم تكن تعنيهم مسألة التصنيع الثقيل ، بل كانوا سعداء في دعم نظام اقتصادي يعطيهم مجالات غير محدودة لاستغلال مرابعيهم الفلاحين . والتجار ، الذين كانوا مجرد عملاء أو وسطاء للشركات الاجنبية ، كانوا أيضاً ، بشكل عام ، الى جانب النظام الاستعماري الذي غذاهم وفتح امامهم فرص الثراء .

ومن الزاوية السياسية ، فضلت الدول الاوروبية القوى التقليدية على هؤلاء الذين أرادوا ادخال بلادهم في القرن العشرين ، لتحديث نظامها الاجتماعي والسياسي ، ووضع حد للتخلف والجهل، وبناء مدن جديدة وخلق صناعات حديثة . اما المهراجات والامراء والشيوخ والزعماء التقليديون فقد كانوا عادة على استعداد للتعاون مع الدول الاستعمارية التي اعتمدوا عليها لحمايتهم ضد غضب شعوبهم المستغَلة ؛ ومن ناحية أخرى ، حسب المستعمرون أنهم بدعمهم الحكام التقليديين سيضمنون استمرار الأفكار التقليدية، والخرافات والغيبيات. وبهذه الطريقة ، كانوا يأملون ابعاد الشعوب المستعمرة عن افكار التحرر

والنهضة ، والديموقراطية ، والاستقلال الوطني ، والاهم من ذلك ، عن الاشتراكية ، التي أصبحت منذ الثورة الروسية ، عام ١٩١٧ ، حلماً مفزعاً لكل من يعمل في الادارة الاستعمارية في العالم الثالث (*) .

فمن زاوية معينة ، يمكن القول أنه اذا كان الاستعمار يعني سيطرة دولة ، سياسياً واقتصادياً ، على دولة أخرى ، على أساس أن تكون سلطة الدولة بيد الدولة المستعمرة ، فإنه لا يمكن أن يكون مسألة حكم اجنبي فحسب ، بل مسألة حكم اجنبي متحالف مع فئات اقتصادية وسياسية ، من الشعب ، ذات مصلحة في دعمها للاستعمار. وهكذا كان الحكم الاستعماري ، في الواقع، تحالفاً بين الدولة المحتلة والقوى المحلية المحافظة والتقليدية .

ورغم ذلك، مع تمادي التطور في القرن العشرين، فان متطلبات الاستعمار نفسه ، الى جانب الحاجات الادارية والاقتصادية الجديدة الناتجة عن التقدم التقني، جعلت من الضروري ، لهذا الحد او ذاك ، للدول الاستعمارية أن تخلق وتستقطب قوى أخرى تستطيع أن تلعب دوراً في سير عجلة النظام الاستعماري . هكذا ارتفعت في عدد من المناطق ، وبخاصة التي لم يكن فيها مستوطنون اوروبيون كثيرون ، طبقة من المثقفين من السكان المحليين استقطبهم الاستعمار ، وهي طبقة ربيت في كنف تقاليد الدولة صاحبة السلطة الاستعمارية ، وفيما عدا اختلاف لون البشرة ، فقد كانت هذه الطبقة نسخة عن الأصل الاوروبي .

وفي الهند اتـُخذت ، منذ القرن التاسع عشر، خطوات لخلق نخبة من المثقفين على الطراز الغربي؛ وكانت اجراءات « مورلي — مينتو » الاصلاحية، في عام ١٩٠٩ قد تمت في الحقيقة على أساس وجود « طبقة من الهنود دماً ولوناً » غير انهم بريطانيين في أذواقهم وآرائهم وأخلاقهم وعقليتهم (**) ؛

(*) خلال احتكاكي بالرسميين البريطانيين في آسيا خلال الثلاثينات — موظفي الجوازات ، مفتشي البوليس، مدراء السجون، وغيرهم — لم أتمالك إلا ان الاحظ خوفهم العظيم من الشيوعية.

(**) تاريخ كامبريدج الحديث، المجلد ١٢، صفحة ٢١٥ ، نقلاً عن باركلو، المصدر السابق.

وتوقعت بريطانيا من وراء ذلك الاعتماد على دعمهم . تشير فاطمة منصور (*) الى ان هـذه النخبة « لم تكن نخبة جديدة خلقها وَقْعُ الاستعمار من خلال التنوع العشوائي القـائم في المجتمع » ، بل كانت جزءاً من النخبة التقليدية ، سياسية كانت أم مثقفة. وسيلعب بعض هذه النخبة دوراً هاماً ، فيما بعد، في حركات الاستقلال الوطنية، بالرغم من أن الكثير منهم قد قبل حكم الاستعمار باستسلام؛ وكانت قوى الاستعمار، في تشجيعها لهؤلاء ، تعتبرهم الدعامة الثانية الى جانب حلفائها الرئيسيين من الحكام التقليديين والملاكين الكبار الذين ترجع أصولهم الى الاطر الاقتصادية ما قبل الرأسمالية ، والاقطاعية بخاصة .

وفي السنين التي تلت ذلك ، أي بعد حصول الهند على استقلالها ، اعتبر الامبرياليون ان التحالف مع هـذه النخبة أمر ممكن ، وهم يبذلون جهودهم الرامية الى المحافظة على « حضور » غربي دائم في العالم الثالث . فلقد كتب السير « هيو فوت » (اللورد كارادون ، الآن) عن هؤلاء السياسيين في آسيا وافريقيا ، الذين جرى « توجيههم بحسب تقاليد السلك الاداري البريطاني ؛ وذلك من حيث رؤيتهم للأمور ومناهجهم ومواهبهم ، فجاء ذلك التوجيه برجـال مثل « كوايزون — ساكي » في غانا ، و « اديبو » في نيجيريا ، و « عادل » في السودان ، وأنهم انكليز لا في توجيههم بل في مواقفهم من الشؤون العامة » (**) .

ولا شك في ان ثمة سياسيين في البلدان التي كانت مستعمرات فرنسية سابقاً، في آسيا وأفريقيا، من الذين يعتبرهم الفرنسيون فرنسيين في توجيههم ومواقفهم من الشؤون العامة .

وقد كان وجود هذا الحليف المحلي للاستعمار ، الذي كان مؤلفاً في البداية من الاقطاعيين والطبقات ما قبل الرأسمالية المدعومة من التجار الكومبرادوريين

(*) فاطمة منصور : « عملية الاستقلال » ، لندن ، ١٩٦٢ ، صفحة ٦٥ .

(**) «تعليم البلدان كيف تعيش» : The Observer Weekend Review ، ٣ شباط ١٩٦٣. ان العجرفة في هذا العنوان واضحة .

وقد أُلحق بهم فيما بعد قطاعات من هذه النخبة الجديدة — ان وجود مثل هذا الحليف كان سبباً في ان توجه الثورة المضادة للاستعمار حرابها ليس فقط الى القوى الاجنبية ، بل الى هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية ايضاً ، التي ساعدت ، بتعاونهـا مع المحتلين الأجانب ، بشكل مباشر وغير مباشر ، على اقامة واستمرار نظام الاستعمار . ومن الطبيعي ان النضال ضد الاستعمار لم يأخذ دائماً كل أبعـــاده ، ولم يكن يوجه في كل الأحيان فهم تام لخصائص الدعم الداخلي الذي حظي به الاستعمار . وعلى كل حـال ، فان متطلبـات التحرر القومي الكامل تجعل من الضروري ، في النضال من اجل الاستقلال، ان يجري الجمع بين إزالة الحكم الاجنبي السياسي والسيطرة الاجنبية الاقتصادية ، مع قهر القوى المحلية ، الاقتصادية والسياسية ، وهي القوى التي تقف في وجه الديمقراطية والتغيير الثوري. وبكلمة اخرى، لا يكون النضال ضد الاستعمار كامـلاً بدون ان يغدو ثورة سياسية واجتماعية واقتصادية ، ثورة تقضي على الاستعمار والإقطاع والبُنى ما قبل الرأسمالية ، وتفسح المجال امـام الجماهير لممارسة الديموقراطية في تسيير شؤون المرحلة الجديدة ، حيث تستطيع إعادة بناء حياتها وضمان قيام مجتمع عصري مزدهر .

الفصل الثّاني :

لماذا الاستعمار الجديد ؟

اعتبر الامبرياليون ان الحكم المباشر اكثر اشكال الاستعمار فعالية بالنسبة إليهم ، لأنه اتاح لهم السيطرة التامة ، الخالية من القيود ، على القوى البشرية ومصادر الثروة في معظم أصقاع العالم . وقد تمكن الامبرياليون ، بفضل هذا النظام، من إبقاء مزاحميهم خارج « مناطقهم »، ومنعوا دخول الاحتكارات، التي تنافسهم ، اليها ؛ وسهل هـذا النظام للقوى الغربية أمر المحافظة على الجيوش والقواعد ، في هذه المناطق، من اجل الدفاع عن مصالحها الاقتصادية. وفضلاً عن ذلـك فقد أثقل الاستعمار ، بواسطة هذا النظام ، كاهل شعوب المستعمرات نفسها ، بدفع تكاليف الجيوش التي كانت وسيلة لاضطهادهم .

ولكننا نرى ان هـذا الطراز القديم من الاستعمار قد شارف على نهايته . ففي عام ١٩١٩ ، كان عـدد سكان المستعمرات وشبه المستعمرات ومناطق النفوذ يبلغ بمجموعه ١٢٠٠ مليون نسمة ، ويشكل هـذا الرقم نسبة سبعين بالمئة من سكان العالم البالغ عددهم ١٨٠٠ مليون نسمة آنذاك . ثم تلاشى هذا الحكم المباشر في معظم اقطار آسيا وأفريقيا والبحر الكاريبي في الفـترة التي سبقت عام ١٩٦٦ . ولم يبقَ تحت نير الاستعمار المباشر، الاوروبي والاميركي، سوى ثلاثين مليون نسمة (معظمهم في جنوبي افريقيا ، وعـدد من الجزر

الصغيرة والاقاليم المنتشرة حول العالم) ، وهذا العدد تقل نسبته اليوم عن واحد بالمئة من الجنس البشري .

لذلك، يعتبر نظام الاستعمار الحديث ، الذي برز للوجود في اواخر القرن التاسع عشر، ظاهرة عابرة ، بالنسبة الى التاريخ البشري . « ولم يجر قبل ذلك ، على امتداد تاريخ الانسانية حدوث انعطاف ثوري كهذا وبمثل هذه السرعة »(*) . والسبب في ذلك لا يصعب إدراكه. فقد كان تقهقر الاستعمار المباشر يتزامن مع توسّع الاشتراكية. وكانت القوى الامبريالية تسيطر على العالم بأجمعه في عام ١٩١٤ . وفي عام ١٩١٧ خسرت هذه القوى سدس الكرة الارضية وعشر عدد سكانها . ذلك ان الثورة الروسية ، في عام ١٩١٧ ، كانت بشير حقبة جديدة في تاريخ العالم ، إلا وهي الحقبة الاشتراكية . وكان انتصار جماهير العمال والفلاحين الروس على القيصر عاملاً في تحرير ثلاثة وثلاثين مليوناً من غير الروس، وانعتاقهم مما كان يسمى « سجن الشعوب » . ولقد أثر ذلك تأثيراً عميقاً في الشعوب المضطهدة في جميع الأقطار المستعمرة وشبه المستعمرة .

كتب ستالين في عام ١٩١٨ قائلاً : « ان ثورة اكتوبر هي اول ثورة ، في تاريخ العالم ، استطاعت ان تحطم الرقود الطويل للجماهير العاملة من الشعوب الشرقية المضطهدة ، وتشدها الى الصراع مع الامبريالية العالمية » (**) .

وأكد ذلك ماوتسي تونغ بقوله : « ثورة اكتوبر حملت الينا الماركسية اللينينية » (***) .

(*) ج. باركلو ، مصدر السابق ، ١٤٨ .

(**) جوزيف ستالين : «ثورة اوكتوبر والمسألة القومية»، برافدا ، ١٦ و١٩ تشرين الثاني، ١٩١٨ ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٤ ، صفحة ١٦٧ .

(***) ماو تسي تونغ: « حول ديكتاتورية الشعب الديمقراطية »، ٣٠ حزيران ، ١٩٤٩ ، المختارات ، الجزء ٤ (طبعة بيكين ، ١٩٦١) صفحة ٤١٣ .

ان القضية ، التي تحارب المكسيك الثورية وروسيا المحررة من اجلها هي قضية الانسانية بأجمعها : هذا ما أعلنه « اميليو زاباتا » ، زعيم ثورة الفلاحين في المكسيك ، بعد الثورة الروسية بأشهر قليلة (*) .

لقد اتخذت الدولة الاشتراكية الفتية ، منذ البداية ، خطوات عديدة لتقديم العون والمساعدة للأقطار المجاورة التي تحاول اسقاط الحكم الأجنبي . فقد كانت هي الدولة الاولى التي اعترفت باستقلال الافغان (١٩١٩) ، وتركيا (١٩٢٠) ، ومنغوليا (١٩٢١) . وعقدت معاهدات اساسها التكافؤ والاحترام المتبادل للمصالح المشتركة مع تركيا وايران والأفغان (١٩٢١) ، والصين (١٩٢٤) ، واليمن (١٩٢٨) . وكان نشرها للمعاهدات السرية ، التي كانت الحكومة القيصرية قد عقدتها ، وخاصة معاهدة « سايكس — بيكو» التي فضحت التآمر الفرنسي — الانكليزي على فلسطين ، قد ساهم في تقويض هيبة ومواقع نفوذ قوى الاستعمار ، وقد رفضت الدولة السوفياتية كذلك الامتيازات التي اغتصبتها الحكومات القيصرية من الأقطار الأخرى ، كالصين مثلاً . وقد مدت يدها ايضاً بالمساعدة المباشرة للشعوب التي تخوض صراعاً مسلحاً ضد الرجعية المحلية والأجنبية ، فقد ارسلت مستشارين عسكريين لمساعدة الدكتور صن يات سن في الصين، وكال اتاتورك في تركيا ، وأرسلت الجنود لمساعدة شعب منغوليا . وقد كان لكل ذلك ، ايضاً ، أثرٌ عميق في حركات التحرر القومي (**) .

يستطيع كل منا ان يقتفي آثار الانتفاضة المفاجئة لحركات التحرر القومي، بعد عام١٩١٧، في جميع انحاء آسيا. فقد شاهد عام ١٩١٩ انتفاضة اول آذار في كوريا ، وتشكيل المجلس الوطني السيلاني ، والتحول السريع لحركة

(*) انظر ل. ستيبانوف : « الشؤون الدولية » ، (موسكو) ، عدد رقم ١٠ ، ١٩٦٦ ، صفحة ٥٦ .

(**) ج. م. كاهن: « القومية والثورة في اندونيسيا »، ايتاكا ، ١٩٥٢ صفحة ٦٥—٦٦، نقلاً عن باركلو ، مصدر سابق .

« سروات إسلام » الوطنية ، في اندونيسيا ، الى منظمة جماهيرية تضم مليونين ونصف المليون من الأعضاء . وفي الهند ، كان عام ١٩١٩ عام قلاقل لم يسبق له مثيل من قبل ، من حيث انتشار الاضرابات والمظاهرات ، التي جابهها الانكليز بوحشية فائقة ، ومنها الجرائم الشنيعة المرعبة التي ارتكبوها في « امريستار » عندما اطلق جنود ، بأمر الجنرال « داير » ، مجموع ١٦٠٠ دورة من الذخيرة على جمهور غير مسلح في مكان مغلق بدون مخرج ، فقتلوا (حسب التقارير الرسمية) ٣٧٩ شخصاً وجرحوا ١٢٠ . وشهدت بورما ، عام ١٩٢٠ ، حركة « مقاطعة ديسمبر » الضخمة (*) .

وكذلك بدأت أصوات جديدة من افريقيا تصل الى الأسماع ، التي وجدت تعبيراً لها في « مؤتمر الوحدة الافريقية » ، في عام ١٩١٩ . وتمّ تشكيل حزب الوفد في مصر ، وحزب الدستور في تونس ، وذلك في العام ذاته . وظهر الى الوجود « حزب غرب افريقيا » في عام ١٩٢٠ ، وتكوّن الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا عام ١٩٢١ . وبرزت في ذلك العام حركة احتجاج ضخمة واضرابات كبيرة في كينيا ، وابتدأت ثورة « الريف » التي قادها عبد الكريم في مراكش .

ورافقت السنين الخمس والعشرين التي تلت ذلك صراعات متصاعدة باستمرار من أجل الاستقلال الوطني ، في كل مكان من آسيا وافريقيا ؛ ومع ذلك بقيت الامبريالية العالمية هي القوة المسيطرة ، ولم يتحرر من ربقة الاستعمار سوى عدد قليل من الناس ، ولكن ما ان شارفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها حتى بدأ يظهر ، بشكل محسوس ، تحول رئيسي في العلاقات العالمية . فقد حطمت جملة من البلدان ، في اوروبا الشرقية وآسيا ، قيود الاستبداد والأنظمة الاقتصادية البالية ، وبدأت سيرها في طريق الاشتراكية . وأوصل تحرير الصين ، في عام ١٩٤٩ ، مجموع الذين تحرروا كلياً من استغلال الاحتكارات

(*) هيو تينكر : « آسيا الجنوبية » ، لندن ، ١٩٦٦ ، صفحة ٢٠٣ .

الامبريالية الكبيرة الى حوالي الف مليون من البشر ، يشكلون ثلث سكان الكرة الارضية .

كان لهذا التحول في العلاقات العالمية أعمق الأثر في العالم ، من حيث انه أسهم في إضعاف قدرة القوى الغربية على الاحتفاظ بمستعمراتها .

وعندما بزغت القوى الطبقية الحديثة في البلدان المستعمرة — من بورجوازية وطنية ، وانتليجنتسيا ، وطبقة عمالية — كانت حركات التحرر القومي قد نمت ، وأصبحت تكيل ضربات أقوى لمضطهديها . فحدثت انتفاضات الفيتنام واندونيسيا في عام ١٩٤٥ ، وأعلنت الجمهورية الشعبية في كوريا . وهزّ الهند ، في عام ١٩٤٦ ، تمرّد البحرية الذي أجبر البريطانيين على الإذعان ومنح الاستقلال للهند خلال سنة واحدة . وثار شعب مدغشقر في عام ١٩٤٧ . واستقلت بورما في عام ١٩٤٨ . وتكللت حرب التحرير الصينية بالنجاح في عام ١٩٤٩ . واندفع شعب غانا ، في عام ١٩٥٠ ، في «حملة العمل الإيجابي» . وقام الضباط الوطنيون في مصر بانقلابهم ضد الملك فاروق ، في عام ١٩٥٢ ، كما أعلنت حالة الطوارىء في كينيا في السنة ذاتها ، لتتبعها سنوات أربع من الكفاح المسلح . واكتسح « حزب الشعب التقدمي » ، الذي يقوده الدكتور تشيدي جاغان ، الانتخابات في غينيا البريطانية عام ١٩٥٣ . وفي عام ١٩٥٤ أعلن انهزام الفرنسيين في ديان بيان فو ، وانطلق الجزائريون في حربهم ضد سيطرة الفرنسيين . وتبع ذلك ازمة السويس في عام ١٩٥٦ ، وكفاح شعبيّ تونس ومراكش الذي أدّى الى استقلالها في العام المذكور ؛ واستقلال غانا عام ١٩٥٧ ، وغينيا عام ١٩٥٨ ؛ والإطاحة بنوري السعيد في العراق عام ١٩٥٨ ، وكذلك الإطاحة بحكم باتيستا عام ١٩٥٩ . مجموع هذه الاعمال أضعف الاستعمار وقواه العالمية ، بمشاركة من المعسكر الاشتراكي ، هذه المشاركة التي لم يعد من الممكن تحطيمها .

وكذلك الأمر في الدول المتروبولية ، حيث نمت حركات شعبية ضد الاستعمار ، وقد اتسعت هذه الحركات بدرجة كبيرة ، كما حصل في فرنسا ضد الحرب

الجزائرية والفيتنامية ، وكذلك الاحتجاجات في بريطانيا ضد القمع في كينيا خلال الخمسينات ، وفي التضامن مع عمال المناجم الافريقيين حيث « حزام النحاس في زامبيا » ، وفي الحركة الضخمة التي رافقت أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، ومؤخراً ضد سياسة التمييز العنصري في جنوبي افريقيا ، وضد الخيانة التي ارتكبت لمصلحة ايان سميث في روديسيا . جميع هذه الاشكال من الاحتجاج الشعبي شلّ الامبريالية ، وزاد في صعوبة تبرير حكمها الاستعماري وسهل كفاح الشعوب من اجل استقلالها . وليست موجات الاحتجاج التي اجتاحت العالم ، في هذه الايام ، ضد الحرب الاميركية في فيتنام إلا مثلاً آخر على هذا التطور الخطير .

وهكذا اجتمعت ثلاث قوى سياسية رئيسية على مسرح العالم — الدول الاشتراكية ، وحركات التحرر القومي ، وحركات السلام والديموقراطية في الدول المتروبولية — وكانت في اجتماعها قوية بحيث أنها أجبرت الامبرياليين على التراجع وآذنت بمغيب حكم الاستعمار المباشر ونظمه . وليس تبني قرار الامم المتحدة الخاص بانهاء الاستعمار إلا تعبيراً عن هذا التغيير في اوضاع العالم.

ان إكراه الامبريالية على التخلي عن أشكال الاستعمار المباشر في كل مكان تقريباً ، والاقلاع عن التسلط السياسي ، والاستغلال الاقتصادي الذي سهله ودعمه التشريع الاستعماري الذي كان بدوره ممكناً بفضل ممارسة سلطة الدولة — هذا الاكراه كان تراجعاً حقيقياً من جانب القوى الغربية. والتراجع هذا كان بدوره منطلقاً لهذه القوى الاستعمارية في بحثها عن أشكال جديدة تحافظ بها على الخصائص الأساسية لسيطرتها الاقتصادية ، ومع ذلك فقد تمدّد نفوذها السياسي واتسع .

وحقيقة القضاء على الاستعمار المباشر ، منذ عام ١٩٤٥ ، في حوالي ستين دولة في آسيا وافريقيا والبحر الكاريبي (يسكنها حوالي١٢٥٠ مليون بشري، يشكلون ثلث سكان الكرة الارضية) ، هي حقيقة يجب ان لا تعمينا عن حدة الكفاح الذي لجأت شعوب المستعمرات الى شنّه من اجل تحقيق الظروف

الكفيلة ببناء دول مستقلة . ولا يوجد اي دليل ، يقوم على الحقائق ، يؤيد ادعاء الدول الغربية في انها تخلت عن مواقع حكمها الاستعماري تخلياً منهجياً سمحاً . والحقيقة هي ان هذه الدول بذلت ، منذ عام ١٩٤٥ ، كل ما في وسعها من اجل استرداد مواقعها ، في آسيا ، التي كانت قد خسرتها لحساب اليابان إبان الحرب. وهؤلاء الامبرياليون، الذين لم يكونوا قد واجهوا معسكراً اشتراكياً ذا اتساع عالمي بعد، والذين كانوا يعتقدون ان حركات التحرر القومي لم تستكمل نموها، وأنهم يحتكرون وحدهم القنبلة الذرية، كانوا يحاولون اطفاء لهب الانبعاث القومي في آسيا ، حيث كانت الجماهير تسدد أولى ضرباتها الرئيسية ضد نظام الاستعمار . وقد كانت الحرب امتحاناً قاسياً لهذا النظام . فالدول الامبريالية جميعها — البريطانيون في بورما والملايو ، والفرنسيون في « الهند الصينية » ، والهولنديون في اندونيسيا ، والاميركيون في الفيليبين — قد برهنت أنها غير قادرة على حماية الجماهير ضد الفاشية ، وغير راغبة في تسليح هذه الجماهير من اجل الدفاع عن نفسها . بل أكثر من ذلك ، فان طردها من مواقعها في آسيا قد تم على يد دولة آسيوية ، وهي اليابان، مما زاد في إضعاف نفوذ الغرب في آسيا .

محاولة تجديد الاستيلاء على آسيا

ما ان انتهت الحرب حتى تحركت الدول الغربية في محاولة لإعادة سيطرتها. فقد كان الحديث ، في هذه المرحلة ، عن « منح الاستقلال » معدوماً تقريباً، بالرغم من ميثاق الاطلسي . ففي الهند الصينية ، كان انهيار اليابانيين ، عام ١٩٤٥ ، إشارة بدء لانتفاضة شعبية وإقامة سلطة مستقلة اتخذت اسم « جمهورية الفيتنام الديمقراطية » ، التي سيطرت في طول الفيتنام وعرضها ، شمالها وجنوبها ، بما في ذلك هانوي وسايغون .

« هكذا جاءت ولادة جمهورية الفيتنام ، في ظروف وقفت فيها الجيوش اليابانية جانباً ، منتظرة مصيرها ، ووقف ألوف من الجنود الفرنسيين ،

لا حيلة لهم ، من غير سلاح ، لا يتحرش بهم احد . وسيطر النظام الجديد على الوضع بسرعة . عمّ النظام في المدن والأرياف ، وازدهرت الاسواق ، واستمرت المؤسسات والمصالح العامة في العمل . وفي دوائر الدولة ، انطلق الفيتناميون ، بحماس ، في مهمة خلق سلطة منهم ولهم . وقوع الحوادث كان نادراً . ففي شهر آب (اغسطس) ، وبشهادة الفرنسيين انفسهم ، بعد ذلك ، قتل فرنسي واحد فقط ، بسبب معركة في الشارع . فتحت حكومة الفيتنام ابواب السجون على مصراعيها . فخرج ألوف المساجين السياسيين ، تبهرهم الأضواء ، من سجونهم في الزنزانات القذرة في « سايغون » و « هيو » و « هانوي » والمدن الاخرى ... لقد اعتقد الفيتناميون ان الحلفاء المنتصرين لن يسلبوا ما حققوه هم لأنفسهم » (*) .

وصلت بعد ذلك بوقت قصير اولى دفعات ممثلي بريطانيا الى سايغون . وقد أوكل الى بريطانيا ، حسب نصوص الاتفاقات المعقودة بين الحلفاء ايام الحرب، مهمة ان تضع موضع التنفيذ شروط الاستسلام المفروضة على اليابان، والمساعدة في إعادة فرض « النظام والقانون » . وجاء اجتهاد بريطانيا في تفسير « النظام والقانون » ليسهل امكانية فرض الأنظمة الاستعمارية السابقة ، التي كانت قد انهارت بسرعة في وجه الهجوم الياباني .

رفض البريطانيون التعامل مباشرة ، مع الحكومة الجديدة التي اقامها الشعب ، ورفضوا قبول رسائلها الرسمية او الاعتراف بها وتجاهلوا عرض المساعدة لتجريد الجنود اليابانيين من سلاحهم . وبالمقابل ، أمرت السلطات البريطانية ، في سايغون ، اليابانيين ان يحتفظوا بكامل معداتهم الحربية ، وأعلنت الاحكام العرفية ؛ وأُعيد تسليح الجنود الفرنسيين الذين كان اليابانيون قد اعتقلوهم ؛ وأُصدرت الاوامر بحل البوليس والمليشيا الشعبية ؛ وأُخليت

(*) هارولد ر. اسحق : « لا سلم في آسيا » ، ١٩٤٧ (نقلا عن « فيتنام »، كتاب خاص اصدرته دار بينجوين ، ١٩٦٦) .

السلطات الفيتنامية من المباني الرئيسية في سايغون. كانت جميع هذه الاجراءات مقدمة لانقلاب جرى في ٢٣ ايلول، عام ١٩٤٥، حين احتل الجنود الفرنسيون المباني الرئيسية في سايغون، واعتقلوا مئات من المساجين، وقتلوا من قاوموهم. في الاسابيع التي تلت ذلك ، وبدعم من الجنود البريطانيين والفرنسيين ، بل بدعم من الجنود اليابانيين ، (لقد شكر الناطق الرسمي البريطاني ، في ١٨ اكتوبر ، عام ١٩٤٥ ، القائد الياباني ، الجنرال تيراشي ، « بأرفع آيات الشكر » ، بسبب هذا التعاون) نشطت الدول الاستعمارية لتعيد الحكم الفرنسي الى فيتنام . وقد كتب هارولد اسحق واصفاً حوادث ١٩٤٥ في فيتنام بقوله : « بفضل البريطانيين وبمساعدة من اليابانيين، استعاد الفرنسيون موطىء قدم في الهند الصينية » (*) .

حاول الفرنسيون ، من موطىء القدم هذا ، إعادة الاستيلاء على فيتنام . ولكن ما ان اطل عام ١٩٥٤ حتى تمّ اندحار الفرنسيين ، متوجاً بالهزيمة الشنعاء في « ديان بيان فو » . ومنذ ذلك الحين ، كان الحكام الاميركيون هم الذين يحاولون وضع فيتنام تحت سيطرتهم .

لقد ظهر في فيتنام ان دول الاستعمار قد عقدت العزم على محاولة استرداد مستعمراتها ، وفوق كل شيء ، على منع وقوع هذه المستعمرات في ايدي حكومات يقودها شيوعيون او قوى معادية للامبريالية .

كانت تجربة اندونيسيا ، بعد عام ١٩٤٥ ، موازية لتجربة فيتنام . فهناك ايضاً ، حلت الجماهير محل اليابانيين ، في ١٧ آب (اغسطس) عام ١٩٤٥ ، وأعلنت جمهوريتها . وهناك ايضاً ، بقي الثمانون الفاً من الجنود اليابانيين بأسلحتهم ، وأُمروا من قِبل قائد القوات البريطانية ، في جنوب فيتنام ، بحفظ « النظام والقانون » ، الى ان يصل جنود الحلفاء . وفي صراع حاد مع اليابانيين بسطت الجماهير الاندونيسية سلطتها ، وخلال بضعة أشهر اصبحت

(*) هارولد اسحق ، المصدر السابق .

« الجمهورية الاندونيسية » حقيقة واقعة . وحاولت الحكومة الهولندية ، بعد استسلام اليابانيين بوقت قصير ، إعادة حكمها في اندونيسيا . فبمساعدة القوات البريطانية ، وبمساعدة الجنود اليابانيين الذين اطلق البريطانيون سراحهم واعادوا تسليحهم (*) ، غزا الهولنديون البلاد بكل ما لديهم من قوى . ونزل الجنود الهولنديون في نقاط عديدة من جاوا والجزر الاخرى . ثم تمّ الاستيلاء على جاكرتا في غربي جاوا، وشُنّ هجوم بري وبحري وجوي على سوراباجا في جاوا الشرقية . في مجرى السنين الثلاث التالية اضطرت جماهير اندونيسيا الى حمل السلاح وخوض صراع ضد القوات الهولندية، الى ان اضطر السادة القدماء الى التراجع وقبول الاستقلال والجمهورية كأمر واقع (**).

وما حاوله الفرنسيون في الهند الصينية ، والهولنديون في اندونيسيا ، نفذه البريطانيون ، بنجاح أكبر ، في الملايو . ففي شهر آب ، عام ١٩٤٥ ، انتزع زمام الامور من اليابانيين ، « جيش الملايو الشعبي المعادي لليابان » ، الذي كان قد حمل السلاح ببطولة بعد الانهيار المخزي الذي مُني به البريطانيون في سنغافورة .

لقد بسط « اتحاد الشعب الملاوي المعادي لليابان » ، من خلال تنظيمه السياسي ، سيطرته في جميع المراكز الرئيسية في الملايو . ولم تصل وحدات الجنود البريطانية إلا في شهر أيلول . وقد أصرّت هذه الوحدات على تجريد الجيش الشعبي من السلاح ، ورفضت الاعتراف بسلطة « الاتحاد » الحكومية.

(*) هذا ما أشار اليه تصريح السيد نويل بايكر ، وزير الخارجية ، ١١ كانون الاول ، ١٩٤٥ . الدايلي اكسبريس (٢٢ كانون الاول ، ١٩٤٥) قالت انه يجري اعادة تسليح القوات اليابانية في سومطرة بأحدث « دبابات مارك ٦٩ » .

(**) لم تكن هذه آخر المحاولات الهادفة الى تجديد إقامة التسلط الامبريالي في اندونيسيا . فقد كانت هناك ، بعد ذلك ، عدة مؤامرات وأعمال عصيان ضد الجمهورية . وقد كان الانقلاب العسكري ، في تشرين الاول من عام ١٩٦٥ ، ضربة قاسية، إذ قتل بوحشية أعداداً هائلة من العناصر الشيوعية الاندونيسية ، والعناصر الديمقراطية والعناصر القومية .

وانتهت التحديات الى معارك بلغت ، في سنة ١٩٤٨ ، حد الهجوم الشامل ضد الاتحادات النقابية والمنظمات الديمقراطية الاخرى ، التي سُجن قوادها او جرى إعدامهم بالرصاص ، فاضطر الأعضاء العاملون للهروب الى الارياف لحمل السلاح ، مجدداً ، من أجل تحرير بلادهم . وتبع ذلك عدة سنوات من حرب الغوار ، حيث قُتل ، بوحشية ، العديد من الوطنيين ، الذين كانوا ، قبل ذلك ، قد قلدوا أوسمة « اللورد مونتباتن » بسبب شجاعتهم ، والذين كانوا قد اشتركوا في مسيرة النصر ، عام ١٩٤٥ ، في « مول » ، وهي قسم من لندن (*) .

لم تنل الملايو استقلالها الدستوري إلا في عام ١٩٥٧ ، بعد ان أتاح ضعفُ قوات الغوار الملاوية للبريطانيين تسليم السلطة لحلف من الاقطاع مع ارباب المصالح التجارية الكومبرادورية ، التي كانت تعتبر مؤهلة اكثر من غيرها للتعاون مع الانكليز .

وتكررت السيرة ذاتها في جميع أنحاء آسيا . فقد اندفعت قوى الاستعمار في كل مكان ، بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية (التي كانت تلعب في آن واحد لعبتها الخاصة ، لتحتل مكان القوى الاستعمارية الاخرى) ، للوقوف امام مسيرة الشعوب . وحاولت إعادة نظام الاستعمار القديم ، حيثما رأت ذلك ممكناً ، كما في فيتنام واندونيسيا والملايو . وسعت ، في مناطق آسيوية اخرى ، الى الحفاظ على ما هو جوهري في سلطته ، بشتى الوسائل وأكثرها ملاءمة . وأُجبرت بريطانيا على منح بورما الاستقلال ، في كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، بعد ان تمّ اغتيال القائد المعادي للاستعمار ، اونغ سن ، ووزرائه

(*) هكذا كان الحال مع القائد الوطني والثوري البارز ليو ياو. للمزيد من الاطلاع على نضال ما بعد عام ١٩٤٥ في الملايو، انظر كتاب جاك وودس : « اوقفوا الحرب في الملايو » ، لندن ، ١٩٥٠ ؛ وبالم دات : « ازمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية » ، لندن ، ١٩٥٣ ، ص ١٠١ — ١١٤ .

الرئيسيين ، على يد عملاء للاستعمار ، فعبّدوا بهذه العملية الطريق لإعطاء الاستقلال لحكومة راغبة في التعاون مع مصالح الاحتكارات البريطانية .

وفي كوريا ، لم تستطع اليابان ، التي كانت قوة مدحورة ، ان تعيد إقامة حكمها . وفضلاً عن ذلك ، فان الاحتلال السوفياتي المؤقت ، في الشمال ، وقوة حركة التحرير القومي ، التي يقودها « كيم إيل سونغ » ، قد وضعت حداً للمخططات الامبريالية . وهنا ايضاً ، كما في فيتنام واندونيسيا والملايو ، حاولت الدول الغربية ان تزيح جانباً المؤسسات والمنظمات الكورية لتقيم مكانها نظاماً خاضعاً لها . وتمّ تقسيم كوريا ، على خط العرض ٣٨ ، بمقتضى الاتفاقات التي عقدت ايام الحرب بشأن استسلام اليابان . واستسلمت اليابان في ١٤ آب ، عام ١٩٤٥ ، وتحركت القوات السوفياتية ، بحسب اتفاقات الاستسلام المعقودة ، الى ان بلغت خط العرض ٣٨ (*) . وفرّت القوات اليابانية من وجه الروس الزاحفين ، متوقعة ترحيباً أحرّ تلقاه القوات الاميركية التي وطئت ارض كوريا في ٨ أيلول عام ١٩٤٥ ، بعد الاستسلام بحوالي شهر واحد . وقد وصف المرحوم « البروفسور ماكيون » التباين في موقف اليابانيين بهذه الكلمات :

« كان الجو ، المحيط باليابانيين والقوات المحتلة في الشمال ، جواً من العداء . اما في الجنوب ، فقد اتخذ اليابانيون موقفاً من التعاون البريء مع السلطات المحتلة » (**) .

اعتمدت السلطات السوفياتية في كوريا ، كما يقول «البروفسور ماكيون»، على لجان شعبية محلية ، أقامها الكوريون . وقبل يومين من وصول القوات

(*) في الحقيقة ، كانت القوات السوفياتية قد بدأت تحرير كوريا قبل استسلام اليابانيين ، وفي موعد الاستسلام كانوا في شمال شرق كوريا يتقدمون بسرعة نحو الجنوب .

(**) ماكيون ، جورج م. : « كوريا اليوم » ، كامبريدج ، ماساتشوستس ، ١٩٥٠ ، ص ٢٤٥ .

الاميركية ، أي في ٦ أيلول عام ١٩٤٥ ، عقد مؤتمر وطني في سيؤول (بالجنوب) ، « حضره ممثلون عن جميع أنحاء كوريا » (*) . بادر بعقد هذا المؤتمر قادة كوريون ، ضمت صفوفهم العديد من الوطنيين الذين أُطلقوا من سجون اليابانيين ، بعد الاستسلام . وكان « ليو ونيانغ » قائداً ليبرالياً بارزاً لهذه القوى . أعلن المؤتمر « جمهورية كوريا الشعبية » في ٦ أيلول . « وعندما نزلت القوات الاميركية في جنوب كوريا ، في الثامن من أيلول ، عرضت الجمهورية الشعبية خدماتها على القيادة الاميركية ، التي قابلت ذلك ببرود تام . حاول الجنرال جورج ، في البداية ، ان يبقي على الادارات اليابانية الموجودة ، ولكن الاحتجاجات الجماهيرية اضطرته الى الإقلاع عن هذه الفكرة (**) . في الوقت ذاته ، دعم الاميركيون « الحكومة المؤقتة » اليمينية في المنفى ، وأرجعوا قائدها « سنغمان ري » ، الذي كان يعيش لعدة سنوات خلت ، في الولايات المتحدة . لم يكن ثمة شك في ان الجمهورية الشعبية تحظى بدعم شعبي. فقد أورد مراسل جريدة « كريستيان ساينس مونيتور »، في ٣ كانون الثاني عام ١٩٤٦ ، ان « ما يسمى « بالجمهورية الشعبية » ... تتمتع بتأييد لا يقارن بالتأييد الذي تتمتع به التجمعات السياسية الاخرى ». ولكن السلطات الاميركية لم تكن مهتمة بمن هو اكثر تمثيلاً للشعب من بين مختلف التجمعات السياسية ، بل كانت مصممة على إقامة سلطتها هي في الجنوب (وحاولت فيما بعد احتلال الشمال ايضاً) . اغتيل « ليو ونيانغ »، وقمعت الحركة الديمقراطية في الجنوب ، وجرى تنصيب حكومة دمية ، يرأسها « سنغمان ري » ، ضد أماني الشعب الكوري .

في الفيليبين ايضاً ، اجبر الاميركيون قوى الشعب الديمقراطية، وحركتها من اجل التحرر ، التي كانت قد حاربت قوات الاحتلال الياباني، على التراجع

(*) ماكيون ، جورج : المرجع السابق .

(**) سارافان، برترام د. : نظرة عامة الى الشرق الأقصى، تشرين الثاني ١٩٤٦، ص ٣٥٠.

بالقوة ، ورفعوا الى سدة السلطة الطبقات الاكثر محافظة. كان جيش الفيليبين المعـادي لليابانيين يعرف « بالهوكبالاهاب » . بلغ عدده ، في عام ١٩٤٤ ، عشرة آلاف رجـل يشكلون قوة مسلحة فعالة ، الى جانب احتياطي من اربعين الفاً ، وقاعدة جماهيرية بلغت ما لا يقل عن خمسمائة الف. وصلت هذه القوات الى درجة كبيرة من الفعالية ، حتى ان القوات الاميركية وجـدت ، عند انزالها ، مناطق عديدة قـد اضطر اليابانيون الى اخلائها ، فاستطاعت هذه القوات (الاميركية) ان تتقدم بسرعة . وقد اعترف « الجنرال دكر » رئيس اركان الجيش السادس الاميركي ، قائلاً : « ان الهوكبالاهاب » هو من افضل ما عرف من الوحدات المقاتلة (*) .

بمقتضى « قرار استقلال الفيليبين » الذي كان الكونغرس الاميركي قـد اقره في عام ١٩٣٤ ، أعلنت الفيليبين دولة مستقلة في ٤ تموز ١٩٤٦ . وقد تهيأت الولايات المتحدة لذلـك باتخاذ الخطوات اللازمة لسحق قوى اليسار والإبقاء على سيطرتها الاقتصادية والسياسية . وكانت الوسيلة الرئيسية في هذا السبيل هي قرار الكونغرس الذي تبنى مشروع « بـل » للتجارة ، في شهر نيسان ١٩٤٦. رضخت الفيليبين، بمقتضى هذا القرار، الى قبول حرية التجارة مع الولايات المتحدة ، الأمر الذي يعني التخلي عن أية حماية لصناعة الفيليبين الصغيرة الحجم او إزالتها وإلحـاق العملة الفيليبينية بالدولار ، وتحديد كوتا التصدير الى الولايات المتحدة في الوقت الذي لا تحدد فيـه أي كوتا على صادرات الولايات المتحدة الى الفيليبين. فضلاً عـن تعديل الدستور الفيليبيني من اجل منح الاميركيين «تكافؤا» مع الفيليبينين في تنمية الثروات الطبيعية وإدارة الخدمات العامة . فنتج عن هـذا « التكافؤ » بين الاحتكارات الاميركية القوية والشركات الفيليبينية ، الضعيفة نسبياً ، ان وظفت رؤوس

(*) نقلاً عن : « الولايات المتحدة والفيليبين » ، جمعية البحوث العمالية ، نيويورك، ١٩٥٨ ص ٢٠ .

اموال اميركية هائـلة في استثمار الثروات الطبيعية والمشاريع الرئيسية في جزر الفيليبين .

في الوقت ذاته، ساعدت وزارة الخارجية الاميركية والبنتاغون، بواسطة الدولارات والقمع العسكري ، مانويل روكساس ، الذي كان دميتها في ايام الحرب ، ليفوز بانتخابات الرئاسة وعقد «اتفاق القواعد» ، في ١٩٤٧ ، الذي منح الاميركيين عقوداً باستئجار اثنتين وعشرين قاعدة، بدون مقابل مالي، لمدة ٩٩ سنة . وعندها بـدأ الهجوم على المنظمات الجماهيرية ، فاعتبر « الاتحاد الوطني للفلاحين » ، « والهوك » ، والحزب الشيوعي خارج القانون . لقـد قتل ثلاثـة من قواد النقابات ، وشُنّ هجوم ضد الجماهير وجيشها ، « جيش التحرير الشعبي » (الذي اخذ مكان مـا سمي بالهوكبالاهاب ايام الحرب) .

وقـد وصف المستر « كلارك لي » مراسل « وكالة الانباء العالمية » ، الهجوم المعادي للجماهير ، بقوله ان روكساس « المدعوم بتسعين الفاً من الجنود الاميركيين ، في الفيليبين .. قد وجه شرطته العسكرية ، الاميركية في تدريبها وسلاحها ، الى شن حرب اهلية ضد صغار الفلاحين الذين يعيشون على اراضي خصبة شمال مانيلا . فبدلاً من البـدء بإصلاح زراعي لتحطيم الملكيات الكبيرة التي تملكها الكنيسة الكاثوليكية ، واصدقائـه الفيليبينين والاسبان ، اطلق روكساس الدبابات والمصفحات ، وبنادق البازوكا والاوتوماتيكية، ضد الرجال والنساء الذين سعوا لإنهاء نظام الزراعة بالمحاصصة ولإيجاد مكان لأبنائهم في هـذا العالم الجديد الذي مات العديد منهم في سبيله » (*) . ومضت على الفيليبين سنوات عديدة ، في نضال دموي مرير ، قبل ان تشعر الولايات المتحدة، بثقة ، انها قد رسخت استقراراً هشاً مقلقلاً.

تأمل الحكام البريطانيون ، في الهند ، ان يحافظوا ، بعد عـام ١٩٤٥ ، على كامل سلطتهم الاستعمارية ، ولكن أظهرت الاضرابات الواسعة النطاق ،

(*) لي كلارك : « نظرة اخيرة حولنا » ، نيويورك ١٩٤٧ ، ص ٢٥٦ .

والتمرد البحري القوي ، في عام ١٩٤٦ ، حيث رفع البحارة اعلام « المؤتمر الوطني الهندي » ، والعصبة الاسلامية ، والحزب الشيوعي ، أن هـذا البلد العظيم، الذي يضم ٥٠٠ مليون انسان ، على ابواب الثورة . ولم تكن الاسلحة البريطانية كافية لردع هذه القوة الضخمة عندما تندفع في التمرد . لقد احتاج الامر الى مائة وثلاثين الف رجل مسلح لقهر بضعة آلاف من الثائرين في الملايو ، وهو البلد الذي يضم اقل من خمسة ملايين نسمة ؛ فمن الواضح ان حرباً تهدف الى المحافظة على السيطرة الاستعمارية كانت في حكم المحال . واستقلال الهند ، في عام ١٩٤٧ ، لم يكن عملاً نبيلاً قامت بـه بريطانيا ، بل كان الاختيار الوحيد المفتوح امامها . وما تَبَاهي الحكومة البريطانية بهذا التنازل سوى تحويل حكم الضرورة الى فضيلة (*) .

ومن المحاولات الرئيسية التي قامت بهـا القوى الغربية لإعادة السيطرة الامبريالية في آسيا ، بعـد الحرب ، كانت محاولتهم ، في الصين ، شبه المستعمرة . إذ كانت الولايات المتحدة عاقدة العزم على منع الشعب الصيني ، بقيادة حزبه الشيوعي ، من الأخذ بزمام السلطة ، في اكثر البلدان ازدحاماً بالسكان . لذلك تدفق المال والسلاح من الولايات المتحدة الى الصين ، لمساعدة نظام « تشيانج كاي شك » ، وإيقاف زحف جيوش التحرير . كما اوضحت المعلومات الصادرة عن وزارة الخـارجية الاميركية في « الكتاب الابيض » عن « علاقات الولايات المتحدة مع الصين » ، بتاريخ ٥ آب ١٩٤٩ ، ان قيمة مجموع المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الى شيانج كاي شك ، منذ بداية الحرب ضد اليابان حتى عـام ١٩٤٨ ، بلغت اكثر من اربعة آلاف وخمسماية مليون دولار. وقدرت «اللجنة الاميركية من أجل سياسة ديمقراطية

(*) أما انه لم يكن لبريطانيا اختيار ، فهو امر اعترف بحقيقته ناطقون رسميون ، وأبرزهم « السير ستافورد » ، في مناظرات برلمانية ، ٥ آذار ، ١٩٤٧ . للاطلاع بتفصيل ، انظر : دوب. ر. ب : او ب. سيت ، ص ٢ / ١٩١ .

في الشرق الاقصى » هـذا المبلغ بحوالي خمسة آلاف مليون دولار ، في المدة ما بين يوم نزول القوات الاميركية في شمال فرنسا (١٩٤٥) وشباط ١٩٤٨ ، مقـابل الف وخمسماية مليون دولار من المساعدات قدمت للصين طوال فترة الحرب مع اليابان. وقد ذهبت عبثاً هذه المليارات من الدولارات، التي صرفتها اميركا لإنقـاذ « شيانج كاي شك » ، وإقامة سلطة اميركية في الصين ؛ إذ لم تكن سنة ١٩٤٩ ، مثل سنة ١٩٢٧ ، حـين كان من الممكن ان يذبح العمال في شانغهاي وكانتون بوحشية فاجعـة ، وان تجبر الثورة الصينية على التراجع الى الارياف . لقد اصبح العالم عالماً مختلفاً ، بظهور معسكر اشتراكي قوي ، وتقدم حركات التحرر القومي في جميع انحاء العـالم ؛ ومعارضة الرأي العـام الغربي للتدخل الاميركي في الصين ؛ وصيرورة حركة التحرر القومي الصينية الى حركة قوية لا تقاوم . لذا عجزت الولايات المتحدة بفضل هذه التطورات ، عن الوقوف بوجه انتصار الثورة الصينية .

لقد قمعت وحوصرت جميع الحركات والأعمال المعـادية للاستعمار ، في افريقيا ، خلال عقد او اكثر تلا عام ١٩٤٥ . فقـد سُحقت الانتفاضة الشعبية بشراسة في مدغسقر ، عـام ١٩٤٧ ، وقتل الألوف في بجزرة قام بها الجنود الفرنسيون . وأُعدم رمياً بالرصاص ، في عام ١٩٤٨ ، متظاهرون من الجنود السابقين في غـانا ، كما أُعدم عمال مناجم الفحم في « اينوغو » بنيجيريا ، عـام ١٩٤٩ . ودفع قمع قوات التحرير ، في الكمرون وكينيا ، بالألوف الى حمل السلاح . وكان واضحاً ، في تلك الفترة ، ان قوى الاستعمار لم يكن في نيتها التخلي عن مواقعها في جميع انحـاء افريقيا . حتى اضطر الجزائريون في زمن متأخر ، عـام ١٩٥٤ ، الى خوض نضال مسلح ، كما ان التونسيين والمراكشيين قـد خاضوا صراعاً مريراً ضد السلطات الفرنسية ؛ وبعد ذلك بسنتين وقع الاعتداء على مصر .

لقد كان من الضروري ان نرسم ، ببعض التفصيل ، خطوط الحوادث التي تلت عام ١٩٤٥ ، في آسيا وأفريقيا ، لكي نوضح الخلفية الكامنة وراء ظهور

الاستعمار الجديد . كثيراً ما يزعم البعض ان الاستعمار الجديد يعني ان الامبريالية قد تراجعت وأقلعت عن التسلط المباشر ومنحت الاستقلال السياسي . هذا صحيح جزئياً ، لأننا اذا فحصنا تاريخ مقاومة الاستعمار والتكتيك الامبريالي ، في الفترة التي تلت عام ١٩٤٥ ، لرأينا بوضوح ان الثورة المضادة هي عنصر اساسي من عناصر الاستعمار الجديد .

لم تكن قضية منح الاستقلال الشكلي هي التي شغلت بال الامبرياليين ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانوا يعدّونه تراجعاً تمنّوا لو انهم لم يقدموا عليه ، بل صمموا ، على أن يحولوا ، مهما كلفهم ذلك ، دون قيام حكومات مستقلة تمثل صورة عنيدة من صور العداء للامبريالية في آسيا وأفريقيا ، وعلى الأخص حكومات تمثل العمال والفلاحين . لقد كانت هذه الثورة المضادة تشن بشراسة خاصة عندما تكون هذه القوى تحت قيادة شيوعية . ففي فترة ما بعد ١٩٤٥ ، وخاصة بالنسبة الى آسيا ، حيث كانت حركات التحرر القومي قد وصلت الى أعلى مراحلها ، كانت الخطوات الاولى التي اتخذها الامبرياليون تهدف الى ان تسحق بوحشية الجناح اليساري من حركات التحرر القومي وقياداتها ، مستخدمة في ذلك الاساليب العسكرية واغتيال القادة الشعبيين وتحريم المنظمات الجماهيرية ، الخ ... (*). كان عليهم ان يمنعوا العمال والفلاحين

(*) اتبعت الخطة الامبريالية، ذاتها، في اميركا اللاتينية بعد عام ١٩٤٥ . ففي عام ١٩٤٧ اعتبر الحزب الشيوعي البرازيلي غير شرعي ، وهو الذي كان قد نال ٨٠٠ الف صوت في انتخابات عام ١٩٤٦ . وفي السنة ذاتها ، أخرج الوزراء التشيليون الشيوعيون من حكومة الجبهة الشعبية في تشيلي ، وحرم الحزب الشيوعي ، وقبض على الألوف من الناس . وفي فنزويلا ، أطاح انقلاب عسكري بحكومة غاليغوس الليبرالية ، في تشرين الثاني، ١٩٤٨ ، وحرم الحزب الشيوعي قانونياً . وتكررت الانقلابات العسكرية ضد حكومات ليبرالية ، فضلاً عن اغتيال القادة العماليين ، واعتقال الناس بالجملة ، وتحريم الاحزاب الشيوعية ، وقمع الحريات والحقوق الديمقراطية بشكل عام : ذلك كان رد الامبريالية الاميركية ازاء الحركات الشعبية التي ظهرت بعد الحرب في اميركا اللاتينية .

من تسلّم السلطة مهما كلف الامر .

وسعى الامبرياليون ، حالما تفادوا هذا الخطر ، الى التكيف المجامل الذي يرضي ، بشكل جزئي ، الأماني القومية للشعوب ، بينما يحاول ، في الوقت ذاته ، حماية المصالح الاقتصادية الامبريالية ، وتنفيذ أهدافها السياسية والاستراتيجية . لقد كان ممكناً ، على هذا الأساس فقط، الانتقال الى المرحلة الثانية من تكتيك الاستعمار الجديد. وفي كل مكان عجزت فيه الدول الاستعمارية عن الحؤول دون وصول حكومات ، تمثل العمال والفلاحين ، الى السلطة ، كما في الصين ، وشمال كوريا ، وشمال فيتنام (وكوبا ، بعد ذلك بعشر او خمسة عشر سنة) ، كان نجاح مخطط الاستعمار الجديد شيئاً مستحيلاً .

يتضح مما قلناه سابقاً ، أنه فيما يخص الحوافز والدوافع ، كانت دول الاستعمار تنوي ، كل النية ، فيما بعد عام ١٩٤٥ ، على إعادة وتثبيت النمط الأساسي للتسلط الاستعماري الذي ساد في آسيا وافريقيا قبل الحرب . فقد سعت تلك الدول سعياً حثيثاً لتحقيق هذا الهدف طوال أكثر من عقد كامل. فالاستعمار لم يتراجع إلا تراجعاً فرضه التغير في الأوضاع العالمية ، وقوة حركات التحرر القومي .

ولكن إكراه الامبريالية على التنازل عن حكمها المباشر في أكثر مناطقها المستعمَرة سابقاً ، لم يتم بسهولة . فحيثما تستطيع ، او تعتبر ان مصالحها تتطلب ذلك ، تلجأ الامبريالية الى فرض حكمها المطلق ، كما يفعل البرتغاليون في انغولا ، وموزامبيق ، وغينيا « البرتغالية » ، والبريطانيون في عدن وهونغ كونغ . وتفعل هذه الدول الغربية ، بأسلوب اكثر مباشرة ، كل ما في وسعها لتمنع الشعوب الافريقية في روديسيا الجنوبية ، وجنوبي افريقيا ، وجنوبي غربي افريقيا ، من ممارسة حقوقها الشرعية ومشاركتها في السلطة ، في أرضهم الأم .

لقد برهنت تجارب العقدين الأخيرين أن قوى الاستعمار تتراجع عن الحكم المباشر ، فقط عندما يشتد الضغط لطردها ، او حيث تقرر هي انها لم تعد

بحاجة اليه . وعندما تراه ضرورياً بالنسبة الى مصالحها ، فهي مستعدة لاستخدام كل ما لديها من القوة العسكرية لكي تحافظ على ممتلكاتها الاستعمارية.

لكن الحياة تتابع مسيرتها . والعالم لم يعد تحت سيطرتهم ، فبالرغم مما يرغبون فيه او ينشطون لأجله ، فإن مناطق الحكم الاستعماري الكلاسيكي ، تتقلص سنة بعد سنة ، ومصيرها الحتمي هو الزوال قبل نهاية هذا القرن .

في الظروف الجديدة هذه ، حيث الاستعمار صائر الى الموت ، يظهر الاستعمار الجديد كظاهرة رئيسية في العالم . وإنه لدليل على ضعف الدول الامبريالية القديمة ان تضطر الى التحول من الحكم الاستعماري المباشر الى الشكل غير المباشر للإستعمار . وعلى العموم فقد ساعدت الولايات المتحدة ، ودعمت نشاط دول الاستعمار من اجل إعادة تثبيت دعائم امبراطورياتها الاستعمارية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكنها كانت ، في آن واحد ، تناور مناورات سريعة لكي تؤكد حضورها ونفوذها وتوظيفاتها المالية ، حيثما بدا لها ان الحكم الاستعماري المباشر هو في طريقه الى النهاية . وهكذا قامت الولايات المتحدة ، في عام ١٩٥٤ ، بتقديم لا اقل من ٨٠ بالمئة من النفقات التي احتاجها الفرنسيون في الحرب التي شنوها من اجل إعادة سيطرتهم على فيتنام . وعندما انهار الفرنسيون ، كانت الولايات المتحدة هي وريثة «الاعباء» ، وهي التي تحاول الآن ان تصون قاعدتها الاستعمارية الجديدة في فيتنام .

وإذا كان التحول من الحكم الاستعماري المباشر ، الى الشكل غير المباشر ، أي الاستعمار الجديد ، تعبيراً عن ضعف الامبريالية ، فإنه من الحقيقي ايضاً ان قدرة الدول الامبريالية على استخدام اساليب الاستعمار الجديد ، بدرجة من النجاح الموقت في عدد من البلدان ، هي كذلك دليل على عدم الكفاية في قوة ونضج حركات التحرر القومي في هذه البلدان ، كما انها دليل على عدم وجود درجة كافية من الوحدة داخل القوى التي تنتظم ضد الامبريالية على مستوى عالمي . ان ميزان القوى العالمية ، اليوم ، ومقدرة حركات التحرر

القومي في مختلف المناطق، هي من القوة بحيث تجبر الامبريالية ، عموماً ، على التراجع ، ولكنها غير كافية للقضاء عليها نهائياً .

لقد تولت الطبقة العاملة السلطة في بعض المناطق ، مثل كوبا وفيتنام الشمالية ، وتمكنت من اقتلاع جذور الامبريالية والحؤول دون تنفيذ مخططات الاستعمار الجديد . أما في البرازيل وأندونيسيا ، وهما اقوى بكثير من قرينتيها ، كوبا وفيتنام الشمالية ، في القارتين ، فقد كانت قدرة الطبقات الإقطاعية والرجعية المحلية على احتلال مراكز سياسية رئيسة وبسط سلطتها على قطاعات اقتصادية مهمة ، بالإضافة الى الضعف النسبي والافتقار الى وحدة قوى التحرر القومي ، وبالرغم من وجود احزاب شيوعية قوية في البلدين ، هي الاسباب التي قادت الى النجاح المؤقت للاستعمار الجديد . وهكذا يتضح ان ازدياد القوة ودرجة الالتحام بين قوى التحرر القومي داخل كل بلد ، بالإضافة الى تصعيد مستوى التقدم والوحدة ، بين جميع القوى المعادية للامبريالية في العالم أجمع ، هي الشروط التي يتطلبها دحر الاستعمار الجديد وتحرير الشعوب تحريراً كاملا .

اشكال الاستعمار الجديد المبكرة

ليس الاستعمار الجديد ظاهرة جديدة بكل ما في الكلمة من معنى . فقد أشار لينين الى ان : « الرأسمال المالي هو على درجة من الضخامة ، او يمكن القول انه يمثل قوة حاسمة في جميع العلاقات الاقتصادية والعالمية، الى حد ان لديه القدرة على ان يُخضع ، وهو يخضع بالفعل ، دولاً تتمتع بكامل استقلالها السياسي » (*) . ويؤكد لينين ، بالتالي على ضرورة « القيام ، بين اوسع جماهير الكادحين في جميع الدول ، وبخاصة في الدول المتأخرة ، بشرح وفضح

(*) ف. ا. لينين : « الامبريالية — أعلى مراحل الرأسمالية » ، ١٩١٦ ، لندن ، طبعة ١٩٤٨ ، ص ٩٩ ، ١٠٠ . انظر ايضاً طبعة نيويورك .

اساليب الخداع التي يمارسها الامبرياليون بمنهجية، ليخلقوا، وراء مظاهر الدول المستقلة سياسياً ، دولاً تعتمد عليهم في جميع النواحي الاقتصادية والمالية والعسكرية » (*) .

لقد مارست بريطانيا سلطتها ، لعدة سنوات ، في امكنة حساسة من الشرق الاوسط ، بدون التخلي ، في غالب الاحيان ، عن تسلطها الاستعماري المباشر . فمصر (التي أعلن استقلالها في ١٩٢٢) ، والعراق (المعلن استقلاله في ١٩٢٧) ، وايران (التي لم يجر تحويلها الى مستعمرة في أي وقت من الاوقات) ، والأردن (المعلن استقلالها في ١٩٤٦) ، وغيرها من اقاليم هذه المنطقة ، كانت جزءاً من « منطقة النفوذ البريطانية » ، بالرغم من انها تمتعت بالأوضاع الدستورية للدول المستقلة . كان استقلال تلك الدول محدوداً ، ليس فقط بتأثير سيطرة بريطانيا الاقتصادية، بل بسبب القيود العسكرية والسياسية التي فرضت على هذه الدول المستقلة . فقد بقيت الجيوش البريطانية في منطقة القنال ، والقواعد البريطانية في العراق . ووراء الملك فؤاد ، والملك فيصل، وقفت بريطانيا ، التي ستقف فيما بعد وراء الملك حسين .

والصين ، ايضاً ، بالرغم من تمتعها باستقلال اسمي شكلي ، كانت حتى يوم تحريرها، في عام ١٩٤٩، ضحية اشكال غير مباشرة من السيطرة الامبريالية . فقد كانت ، في البداية ، شبه مستعمرة للامبريالية جمعاء . إذ كان لجميع هذه الدول : بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان ، استثماراتها الخاصة في الصين . وما على المرء إلا أن يزور صين الثلاثينات ، عندما كان الحكم بيد شيانج كاي شيك ، حتى يرى بعينه واقع السيطرة الاجنبية « المستعمرات (المستوطنات) العالمية » في المرافىء الرئيسية ، الواقعة تحت السيطرة الغربية ، والخاضعة للقوانين الغربية ؛ « فالمستشارون »

(*) ف. ا. لينين : « مسودة رسائل حول المسألة القومية والاستعمار » ، حزيران ١٩٢٠، المختارات ، جزء ٣١ ، ص ١٤٤ — ١٥١ .

الغربيون موجودون في دوائر الحكومة وقوات الجيش والشرطة ؛ والمعامل والبنوك التي يملكها غربيون ودور السينما والصحف التي يديرها غربيون ؛ وفوق ذلك كله ، كانت السفن الحربية الراسية بتحدٍّ في النهر ، بجوار شنغهاي ، تذكر على الدوام بواقع التسلط . وقبل ان يمضي وقت طويل ، اخذت اليابان تشارك بقسط اوفر في السيطرة على الصين . وفي عام ١٩٣٧ ، قامت بمحاولتها اليائسة للاستئثار بالغنيمة كلها . وحاولت الولايات المتحدة ، بعد عام ١٩٤٥ عندما ضعفت مواقع منافسيها الامبرياليين لدرجة كبيرة ، ان تأخذ مكان اليابان وتحول الصين الى قاعدة استعمار جديد لها ، ففشلت محاولتها هذه فشلاً ذريعاً .

ان اسلوب السيطرة على بلد آخر ، بدون ممارسة حكم سياسي مباشر ، كان اسلوباً اتبعته الولايات المتحدة منذ مدة طويلة . فخلال عشرات من السنين ، استخدمت الولايات المتحدة نفوذها في ليبيريا ، ورسمت خطوط سياستها ووجهت اقتصادها . وصيغ النظام الدستوري بأكمله على نمط دستور الولايات المتحدة ، بينما جُعلت ركائز العملة الليبيرية مستندة الى الدولار . لكن اميركا اللاتينية ، فوق ذلك كله ، كانت هي المكان الذي صاغت فيه الولايات المتحدة هذا التكتيك ومارسته . لقد كان يبدو ، من المظاهر الخارجية ، ان مكسيكيين يحكمون المكسيك ، وفنزوليين يحكمون فنزويلا ، وبوليفيين يحكمون بوليفيا ، الخ ... « بورفيريو دياز » ، دكتاتور المكسيك المكروه ، كان مكسيكياً . « فنسنت غوميز » ، جزار فنزويلا ، كان فنزويلياً ، وكذلك الطاغية « خيمينيز » الذي تلاه في الحكم . وكان السفاح الطاغية « تروخيلو » ابن « السان دومينغو » ، وباتيستا ، الذي جسد تعاسة كوبا ، كان كوبيّ المولد . وسرت القصة ذاتها في جمهوريات اميركا اللاتينية العشرين . كانت تملك مظاهر الاستقلال ، وكانت مستقلة في الواقع من الوجهة الدستورية . ولكن السلطة الحقيقية لم تكن في ايدي شعوب هذه البلدان .

بل كانت بيد الـ « وول ستريت » وواشنطن ، وتعمل من خلال طغمة من الدكتاتوريين ، بلغ فسادهم حداً رهيباً .

أما كيف رسخت الولايات المتحدة تسلطها ، فذلك ما وصفه شخص ساهم في خلقها وتثبيتها :

« لقد أمضيت ثلاثين سنة وأربعة أشهر في الخدمة الفعلية في اكثر قوات بلادنا قدرة على الحركة السريعة، أي فيلق المارينز. وقد مررت خلال خدمتي بجميع الرتب العسكرية ، من ملازم ثانٍ الى « ماجور جنرال ». لقد امضيت معظم وقتي ، خلال هذه الفترة ، مشتغلاً « كقبضاي » (رجل عضلات) عند رجال الاعمال وأرباب المصارف في « وول ستريت » . باختصار ، كانت مهمتي هي الابتزاز خدمة للرأسمالية .

وهكذا ساهمت في عام ١٩١٤ في جعل المكسيك ، وخاصة « تمبيكو » مركزاً أميناً لشركات البترول الاميركية ، وساعدت على ان تصبح هايتي وكوبا مجالاً مواتياً لكي يجمع مصرف « ناشونال سيتي بنك » العائدات .. ساعدت على تطهير « نيكاراغوا » لمصلحة « البيت المصرفي » الذي يملكه « الاخوة براون » ، في اعوام ١٩٠٩ — ١٩١٢ . وجلبت النور الى الجمهورية الدومينيكية ، لمصلحة شركات السكر الاميركية ، في عام ١٩١٦. وساعدت على جعل هندوراس مكاناً « ملائماً » لشركات الفاكهة الاميركية ، في عام ١٩٠٣ » (*) .

بهذا المزيج من السيطرة المالية والضغط السياسي (المدعوم دائماً بقوة الولايات المتحدة العسكرية) ، استطاعت الولايات المتحدة ان تسيطر على اميركا اللاتينية ، ارسيت دعائم هذه السيطرة على وجود القشرة العليا ، الصغيرة العدد ، من السياسيين ومبتزي الأموال المحليين الفاسدين ، فضلاً عن الأسياد شبه الاقطاعيين، الذين كانوا على استعداد دوماً للتعاون مع الاميركيين.

(*) بتلر ، ماجور جنرال ميدلي د. : « فطرة سليمة » ، تشرين الثاني ١٩٣٥ .

ومن القصص المذهلة ، قصة كوبا قبل ١٩٥٩ . « ان الاستثمارات الاجنبية الوحيدة ، ذات الشأن ، (في كوبا) هي الاستثمارات التي تملكها الولايات المتحدة حيث يزيد إسهام اميركا على نسبة ٩٠ بالمئة في الخدمات التلفونية والكهربائية، وحوالي ٥٠ بالمئة في قطاع السكك الحديدية، وحوالي ٤٠ بالمئة في انتاج السكر الخام . اما الودائع في البنوك الاميركية بكوبا ، فقد بلغت حوالي ربع جميع الودائع المصرفية ... » (*) .

امتلك الرأسمال الاميركي الخاص ، ايضاً ، معظم مزارع تربية الماشية ، والخدمات السياحية الرئيسية ، وهيمن على صناعة البترول . وحتى في وقت مبكر ، كعام ١٩٣٣ ، قدر ان الممتلكات الاميركية ، في كوبا ، بلغت ما قيمته اكثر من ١٥٠٠ مليون دولار (**) . اما مؤخراً ، فقد قدرت وزارة التجارة الاميركية، في عام ١٩٥٨ ، ان الاستثمارات الاميركية في كوبا تبلغ حوالي ٩٥٦ مليون دولار .

لم يكن ثمة سوى اهتمام ضئيل بإخفاء حقيقة أمر السفراء الاميركيين الذين توالوا في كوبا ، وكانوا يتلاعبون بالادارات المحلية ، لخدمة مصالح رؤوس الاموال الاميركية الضخمة ، وفي سبيل الفائدة المباشرة للشركات الاميركية في غالب الاحيان ، وهي شركات كان يمثلها هؤلاء السفراء . كان « آرثر غاردنر » ، سفير اميركا في كوبا بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٧ ، مهتماً ، بنوع خاص ، بشركة التلفون الكوبية التي يملكها اميركيون ، ولم يلاقِ أية صعوبة في تأمين رفع الرسوم التي تتقاضاها . اما خلفه ، ايرل سميث ، فقد « تلقى أمر تعيينه بواسطة نفوذ « جون هاي ويتني » ، الأمين العام لصندوق حملة الحزب الجمهوري الانتخابية » (***) . كان ويتني من اصحاب الاسهم الرئيسيين

(*) « التوظيفات في كوبا » : وزارة التجارة الاميركية ، ١٩٥٦ ، ص ١٠ .

(**) شير ، روبرت وزيتلين ، موريس : «كوبا ، تراجيديا اميركية» ، ١٩٦٤ ، ص ٤٨. انظر ايضاً طبعة نيويورك ، ١٩٦٣ .

(***) المصدر السابق .

في « فريبورت سلفرْ » ، التي كانت من « الشركات التابعة لها شركة « خليج موا للمناجم » . ويقـال ان من اول اعمال سميث الرسمية كان تأمين تنزيلات هامة على الضرائب المترتبة على الشركة (*) .

وعلى غرار كوبا ، جرت الامور في اميركا اللاتينية . فقد كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والبلدان الواقعة في جنوبيها علاقات خـداع ونهب وسيطرة في جوهرها . اما الادعاء الاميركي بأن اميركا ليست امبريالية ، لأنها لا تملك مستعمرات ، فهو ادعاء لا مبرر له في واقع الامر . فإلى جانب كون الولايات المتحدة الاميركية قـد استولت على بعض الأقاليم ، عندما كان ذلك أمراً ملائماً وممكناً ، وسلكت سلوك أي بلد امبريالي آخر ، بدون رحمـة كما فعلت في بورتوريكو ، وهاواي ، وجزر الفيرجين ، وآلاسكا ، ومختلف الجزر في المحيط الباسفيكي ، والفيليبين الى عـام ١٩٤٦ — وبغضّ النظر عن الحقيقة القائلة بأن الولايات المتحدة قد ضمّت اليها بعد الحرب العالمية الثانية ، عدداً من جزر الباسفيك — فإن معظم بلدان اميركا اللاتينية قـد حُوّل الى مصدر مربح للاستثمارات الاميركية ، وحُصر نشاطها الرئيسي في انتاج المواد الخام ، الزراعية والمعادن، للصناعة والتجارة والاستهلاك الاميركي، واضطرت اميركا اللاتينية الى استيراد معظم المواد المصنوعة والآليات من جارتهـا في الشمال .

ان « معـاداة الاستعمار » التي تدّعيها اميركا هي خرافة تامة ، لأن الوقائع الحقيقية تقول أن الولايات المتحدة قد أقامت ، في اميركا اللاتينية ، واحدة من اكثر الامبراطوريات وحشية وسفكاً للدماء ، وهذه الامبراطورية تعطي ارباحاً كبيرة « لوول ستريت » . تقول المنظمة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ، التابعة للأمم المتحدة ، ان الاحتكارات الاميركية قـد انتزعت ، في فترة ١٩٤٦ — ١٩٥٦ ، مـا مقداره ٣,١٧ دولاراً لكل دولار وُظّف

(*) المصدر السابق .

هناك ؛ وفي الفترة نفسها تمّ نقل ٥٦٠٠ مليون دولار، من الارباح التي عادت بها هـذه التوظيفات ، الى الولايات المتحدة . وفي فترة الخمس عشرة سنة ، الممتدة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٢ ، بلغ تدفق التوظيفات الاميركية في اميركا اللاتينية ٦٥٠٠ مليون دولار، ولكن الارباح التي اقتطعت بلغت عشرة آلاف مليون دولار . وهـذه النتيجة ليست نتيجة سيئة ، بالنسبة الى دولة « ليس لها مستعمرات » .

ان الولايات المتحدة لم تقتصر على اقتطـاع الارباح . فلكي يكون ذلك ممكناً ، لجأت الى توجيه وتشويه الاقتصاد في دول اميركا اللاتينية، وفرضت عليهـا لعنة الاعتماد ، لدرجة كبيرة ، على نوع واحد او نوعين من المنتوج — كالقهوة في كولومبيا ، والقصدير في بوليفيا ، والنحاس في تشيلي ، والموز في هندوراس ، والزيت ثم الحديد الخام ، منذ وقت قصير ، في فنزويلا — وحدّت من قدرتها على انتاج المواد الغذائية الضرورية، وخنقت نموها الصناعي. وقـد تصرف السفراء الاميركيون وكأنهم ملوك لهم السلطة كلها ، فارضين « نصائحهم » على حكومات ذات استقلال شكلي . ودعم هـذا السلطان الاقتصـادي والسياسي بالقوة العسكرية ، إذ لعب المستشارون والمدرّسون العسكريون دوراً رئيسياً في المؤسسات العسكرية في بلدان اميركا اللاتينية ، التي ربطت بالتحالفات ، والاتفاقات ، وبرامج المساعدة العسكرية .

وهكذا، فان اساليب الاستعمار المستتر ليست في الجوهر شكلاً جديداً، كل الجدة ، من اشكال السيطرة الاستعمارية . ومع ذلك ، ثمـة شيء جديد رافق ظهور الاستعمار الجديد . هذا ما يشير اليه واقع الامر بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٥ ، إذ تحرر نحو ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة، في ستين دولة، من حكم الاستعمار المباشر ، وأقاموا دولاً ذات سيادة . وقبل عـام ١٩٤٥ ، كانت الاشكال المستترة من سيطرة الاستعمار لا تمارس إلا في اقلية من المناطق ، وبشكل رئيسي في اميركا اللاتينية ، وجزئيـاً في الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا .

اما اليوم ، فان تراجع الاستعمار قد جرى بدون هوادة ، حتى اننا نستطيع القول ان اشكال الاستعمار الجديد اصبحت هي السائدة ولم تعد الاستثناء .

بالرغم من ان هذا التعبير يصف ، في الواقع ، استراتيجية امبريالية وليس طوراً جديداً ، لكن لا يمكن فهمه إلا كإستراتيجية اصبحت هي الغالبة في دور جديد من ادوار الامبريالية . ان هـذا الدور هو الذي تواجه فيه الامبريالية نشوء معسكر اشتراكي قوي ، وحركة تحرر قومي لم يسبق لها مثيل يصل صداها الى اصغر الجزر في المحيطات ، وطبقة عمال قوية ، الى جانب حركة ديمقراطية في الدول الرأسمالية الصناعية . إن مجموع هذه القوى، وبشكل خاص حركة الشعوب التي كانت مضطهَدة سابقاً والتي يتفجر نضالها المعادي للاستعمار والامبريالية، هي التي تشترك في محو نظام الاستعمار القديم . ثم إن التفكك الذي أصاب نظام حكم الاستعمار المباشر، في صميمه، هو الذي أجبر الامبريالية على التحول الى تكتيك جديد . لم تنحصر الثورة المعـادية للاستعمار والامبريالية في قارة واحدة ، او في المستعمرات التي تسيطر عليها قوة استعمارية واحدة . فها هي قوى الاستعمار تهتز من جذورها في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية والبحر الكاريبي — والدول الامبريالية كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والبرتغال واسبانيـا وبلجيكا تضطر الى التخلي بالقوة عن سلطة الدولة في ممتلكاتها السابقة . ومن الواضح ان عملية تاريخية ، هي في منتهى العمق والقوة ، تأخذ مجراها الآن ، هذه العملية هي نهاية حكم الاستعمار المباشر. لقد أضعفت شعوب العالم الامبريالية وجعلت ترميمها شيئاً مستحيلاً . هذا العهد الذي يشاهد تصاعد الاشتراكية وانهيـار الرأسمالية ، هو ايضاً عهد انهيار الاستعمار .

من هنا تتجه الامبريالية نحو استراتيجية الاستعمار الجديد . وليست مسألة هذه السياسة الجديدة مسألة اختيار بل هي بحكم الضرورة اليائسة ، لأن التاريخ هو الذي دفع بالامبرياليين الى ارتداء ثياب الاستعمار الجديد .

لقد لاحظنا من قبل ان اساليب السيطرة غير المباشرة قـد جربها

الامبرياليون في طور مبكر . ولكن الظاهرة الجديدة ، ظاهرة الاستعمار الجديد ، هي المحاولة التي يجري اللجوء اليها في وجه انبثاق سلسلة متكاملة من الدول الجديدة في طور من تاريخ العالم حيث تنزع هذه الدول نحو الطريق الاشتراكي ، وأصبحت القوانين الاشتراكية هي التي تحـدد ، أكثر فأكثر ، مجرى تاريخ العالم . والحركات الشعبية العظيمة ، اليوم ، سواء كان ذلك من اجل السلام، او ضد الفاشستية، او ضد الاحتكارات، او من اجل الاستقلال، تنجذب جميعها الى إطار التحول العظيم في العالم نحو الاشتراكية . ومن خلال هذه العملية تخضع هذه الحركات لتحولات وتعديلات في صفاتها الاساسية . ولا تستطيع هـذه الحركات ، بعد الآن ، ان تنحصر في حدود الديمقراطية البرجوازية التقليدية كما في القرن التاسع عشر، لأن هذه الحركات تأخذ مكانها الآن كحركات معادية للامبريالية ، في الوقت الذي يتزايد فيـه تصاعد الاشتراكية في العالم . لذلك فالأنظمة المستقلة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية إما ان تسير في اتجاه اشتراكي او تفسح المجال لأنظمة اخرى تسير في هذا الاتجاه .

إذن ، فالهدف الأكبر للاستعمار الجديد ، بالاضافة الى ذلك الاندفاع في سبيل استمرار الاستغلال الاقتصادي للعالم الثالث ، هو الحؤول دون تقدم شعوب المستعمرات السابقـة نحو الاشتراكية . لذا يستمر الناطقون باسم الحكومات الغربية في الاشارة الى أهمية الحفاظ على هـذه الدول « دائرة في فلك الغرب » . لذلك تجري المحاولات لعزلهـا عن الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى . ولذلك ، ايضاً ، تستخدم الدعاية المضادة للشيوعية من أجل تشويش أذهان الشعوب .

ويجدر بالذكر ايضاً ، في معرض تقييم مـا هو جديد في ظاهرة الاستعمار الجديد ، لقد طُوِّرَتْ وصُقِلت أساليب الامبريالية بإتقان . فقـد أُدخلت لباقات ووسائل جديدة حُشرت في الخدمة ، وأُضيفت آليـات جديدة ، ودُرِّبت ملاكات جديدة ، واستُعمِلت أسلحة جديدة . فلكلٍّ من الدول

الامبريالية اسلوب خاص تسهم بواسطته بالاسلحة والهياكل ، ولكن ، اذا أخذناها ككل ، فهي تشكل نظاماً حقيقياً تحت اسم الاستعمار الجديد .

الامبريالية تبحث عن حلفاء جُدد

ان الدول الغربية قد اضطرت الى التراجع في وجه حركات التحرير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ، وان اعترافها بالحاجة الى التناغم مع الواقع وإيجاد أسس جديدة لعملياتها، هو ما تفضحه خطب الناطقين البارزين باسمها ، وهي خطب تعبر في آن واحد عن مأزق هذه الدول وعن تكتيكها الجديد . وهكذا ، ففي بداية عام ١٩٦٠ ، عام افريقيا ، حينما نالت جملة من الدول الافريقية استقلالها ، أذاع هارولد ماكميلان، رئيس وزراء بريطانيا آنذاك ، خطابه الشهير : « رياح التغيير » ، في مدينة الكاب (*) . وقال في مجرى خطابه :

« ان أكثر ما يدهشني من الانطباعات التي كوّنتها عندما تركت لندن ، منذ شهر ، هو قوة ذلك الوعي القومي الافريقي ... ان رياح التغيير تجتاح القارة ، سواء رضينا عن ذلك أم لم نرضَ . ان هذا النمو في الوعي القومي حقيقة سياسية ، يجب علينا جميعاً ان نتقبلها ، ويجب على سياسة بلادنا ان تأخذها بعين الاعتبار ... وأنا اؤمن، أشد الايمان ، بأننا اذا لم نستطع ذلك، فسنعرّض التوازن غير المستقر ، بين الشرق والغرب ، الى الخطر . والمسألة، كما أراها ، في هذا النصف الثاني من القرن العشرين ، هي فيما اذا كانت الدول غير المنحازة ، في آسيا وافريقيا ، ستميل بثقلها الى الشرق او الغرب. وهل يجري استقطابها الى المعسكر الاشتراكي ؟ » .

وان الاعتبار نفسه ، لحقيقة الاوضاع والحاجة الى تكوين وجهة نظر جديدة ، هو ما نجده في خطاب ألقاه الجنرال ديغول بين الجنود الفرنسيين

(*) ماكميلان ، هارولد : من خطاب له في مجلس الجمعية العمومية ، بمدينة الكاب ، جنوب افريقيا ، شباط ، ١٩٦٠ .

في بليدا ، في ٩ كانون الاول ، عام ١٩٦٠ ، قبل سنة كاملة من اتفاقية وقف اطلاق النار التي تم عقدها مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية . فقد ناشد الجنرال ديغول في هذا الخطاب، ضباط جيشه بأن يقدروا ما يجري في العالم، ويفهموا ان الاساليب القديمة في الضغط والسيطرة المباشرة بقوة السلاح والممارسة المباشرة للسلطة في الدول الاخرى قد اصبحت مستحيلة ، وأنه يجب إيجاد طريق جديد لكي « يستمر الحضور الفرنسي في الجزائر » . ويوضح هذا الخطاب ان الامر لم يكن امام ديغول امر اختيار (وهو لا يقوم بأية محاولة لكي يخفي أسفه بخصوص ما يحصل) بل كانت المسألة مسألة مواجهة حقائق الحياة .

« ان عمل فرنسا في الجزائر يجب ان يستمر ، ولكن الواضح جداً ان ذلك لا يمكن ان يتمادى في ظروف كالتي كانت تجري بالأمس ، وان المرء لا يستطيع إلا ان يأسف لذلك، وأنتم ستدركون ان رجلاً في مثل سني وماضيّ يمكن ان يعتلج في نفسه أسف على ما كان يمكن ان يتم فعله ، في الماضي ، والذي تُركَ دون تنفيذ .

« ولكن المرء عندما يتسلم مسؤوليات أمة ، عليه ان يأخذ المشكلة بكليتها ، كما هي — والمشكلة، كما هي الآن ، لا يمكن ان تعالج بوسائل الايام الخوالي ...

« ... إن العصيان المسلح ، وكل ما يتعلق به ، يأخذ مجراه في عالم جديد ، في عالم لا يشبه ابداً العالم الذي عرفته بنفسي عندما كنت فتياً ، إذ يوجد هناك — وأنتم جميعاً تعرفون ذلك — جو التحرر الذي يجتاح العالم من طرف الى آخر ، والذي اجتاح ما نملك في افريقيا السوداء ، والذي اجتاح ، بدون استثناء ، جميع ما كان من امبراطوريات في الماضي ، والذي لا يمكن إلا وأن يكون له نتائج مهمة هنا ... » .

يستطيع المرء ان يدرك في هذين الخطابين مأزق الدول الغربية . فلا ديغول ولا ماكميلان يبارك نموّ الوعي القومي، او اندلاع « العصيان المسلح »،

بحرارة ، فعلى العكس من ذلك نرى ان كلماتها مليئة باعلان الويل ومشاعر الأسى . وهما، بالرغم من ذلك، يعلنان بوضوح ان ليست لديها رغبة بالتراجع؛ ان رغبتها هي فقط في إيجاد اساس جديد لمجرى عملياتها .

وكان مأزق الولايات المتحدة مساوياً لذلك في حدته — وكذلك السياسة التي تبلورت صيغتها لتتوافق مع الاوضاع الجديدة . فبالنسبة الى جميع القوى الامبريالية ، كانت الأحوال البديلة ، التي وجدت نفسها إزاءها، تعني إكراهها على إيجاد مواقع جديدة تستطيع منها ان تعمل ليس فقط لحماية ما هو جوهري من نفوذها السابق ، ولضمان مصالحها ، بل لشن حملات جديدة ضد حركات التحرر القومي ، وفوق ذلك كله ، لتضمن ان « الشعوب غير المنحازة في آسيا وافريقيا ... تميل بثقلها ... الى الغرب » .

في الفترة التي تلت عام ١٩٤٥ مباشرة ، كما أشرنا سابقاً ، نشطت الدول الغربية هادفة الى سحق حركات التحرر القومي في الهندالصينية ، واندونيسيا، والملايو ، والهند ، وكوريا ، والفلبين ، ومدغسقر ، وجميع أنحاء افريقيا . وكان ذلك مستحيلاً، حتى عام ١٩٦٠ ، إلا في بعض الحالات الخاصة . أولاً، في آسيا ، ثم في افريقيا ، صارت حركات الاستقلال على درجة من القوة ، وتبدلت علاقات القوى في العالم تبدلاً كبيراً ، بحيث اضطرت الدول الغربية الى الاعتراف بالحقائق الواقعة والسماح باقامة دول جديدة مستقلة . وعقدت الدول الغربية العزم على ان تميل مع الريح ، بتأييد الحركات القومية مضمرة نية الحصول على موطىء قدم داخلها ، وعلى بذل طاقتها للضغط عليها ، وعلى قولبتها لتتلاءم مع المصالح الغربية . وهكذا ، فان السيد تشستر باولز ، السفير الاميركي السابق في الهند ، قد تقدم بتوصية الى الولايات المتحدة لكي « تتجانس مصالحنا الذاتية مع مصالحهم » ، أي مع حركات التحرر القومي؛ وفوق ذلك ، لكي « تلائم نفسها بجرأة مع الثورة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية » (*) .

(*) باولز ، تشستر : « ضمير ليبرالي » ، نيويورك ، ١٩٦٢ .

كذلك ، فالسير اندرو كوهين ، الرئيس السابق لقسم افريقيا في دائرة المستعمرات ، والحاكم السابق لاوغندا ، ثم رئيس « إدارة التعاون التكنولوجي » التي ضُمت منذ ذلك الحين الى وزارة الانماء لما وراء البحار ، قد تقدم بالحجة القائلة أن « نجاح التعاون مع الحركات القومية ، هو أعظم درع واقٍ ضد الشيوعية في افريقيا »(*) . وتعليله هو أن الحركات القومية لا بد وأن تواصل نموها المتعاظم ، وأشار أن : « الذكاء يكمن في أن تعترف الحكومات بذلك في وقت مبكر ، مترقبةً بمهارة كل محاولة تبذل لتوجيه طاقات الحركات القومية في تيارات ٍ بناءة »(**) . وهو يأمل، بهذه الطريقة، أن تبقى الحركات القومية متخذة موقف « صداقة للعالم الغربي »(***) .

وفي سبيل تنفيذ هذا التكتيك ، تأكد لدى الدول الغربية أنها يجب أن تجد لنفسها حلفاءً داخل الدول الجديدة التي ينتظر ان تتعاون مع الغرب وتسمح ببقاء بلادها في إطار النفوذ الغربي ، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وايديولوجياً . ويندر أن يكون مثل هذا التعاون تعاوناً مطلقاً شاملاً ، إلا في الحالات التي تحكم فيها « دمىً » لا تمثل شعبها البتة ، كسينغمان ري وباك جانغ الذي خلفه في حكم كوريا ، أو « ديم » و « كي » في جنوب فيتنام .

وخلا ذلك، كانت المسألة هي في التفتيش عن القوى الاجتماعية والسياسية التي ستجحم، بدافع من مصالحها الطبقية الخاصة،عن دفع الثورةالقومية بعيداً، والتي ستقف حاجزاً دون تهديد الجماهير مصالح الدول الغربية تهديداً ذا شأن. وفي معظم الأحوال ، كانت عناصر فئات من الطبقات ما قبل الرأسمالية (الاسياد الاقطاعيون ، والامراء ، والمهراجات ، والشيوخ ، والزعماء) قد

(*) كوهن ، السير اندرو : « السياسة البريطانية في افريقيا المتغيرة » ، لندن ١٩٥٩ ، صفحة ٦١ .

(**) المرجع السابق .

(***) المرجع السابق .

تلطخت سمعتها ووسمت بالعار. لقد كانت هذه الفئات درعاً لأنظمة الاستعمار القديم ، ولم تعد حائزة على ثقة شعوبها . ولأنها كانت في السابق تحت حماية ودعم عساكر الإمبريالية ، لذا أصبحت قيمتها هزيلة في خدمة الامبريالية في دورها الجديد . فقد كان الحكام التقليديون القدماء معادين بصورة مكشوفة لحركات التحرر القومي ، فأصبح الاستقلال القومي يشكل ضربة بالنسبة إليهم ، شأنهم في ذلك شأن المستعمرين .

أضف الى ذلك ، انه بينما كان الحكام التقليديون راضين قانعين بالمحافظة على النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي استمر عقوداً كثيرة ، كان الحكام الذين نصبتهم الحركات القومية يمثلون طبقات ذات مصلحة في خلق دول عصرية ، وصناعات جديدة ، وجامعات ، ومدن ، ومؤسسات برلمانية . هذا لم يكن ممكناً في نظام اقطاعي ، كما ان امكانية حدوثه أقل من ذلك في نظام قبلي .

أدركت الدول الغربية ، انها لا تستطيع في هذه الحقبة الجديدة الوصول الى مواقع النفوذ في الدول الجديدة ، إلا بالعمل من خلال القوى الاجتماعية الجديدة التي وصلت الى مواقع السلطة بواسطة الثورات القومية ، وهذا يعني، قبل كل شيء ، النخبة الجديدة — البورجوازية الصغيرة ، الانتليجنسيا ، الادارات الجديدة ، التكنيكيين والقادة العسكريين ، والقوى الرأسمالية المحلية الناشئة . إذن ، وكما رأينا سابقاً ، اذا كان نظام حكم الاستعمار القديم، في جوهره، تحالفاً بين الامبريالية من الخارج والقوى المحلية ما قبل الرأسمالية، فإن الاستعمار الجديد يمثل ، على العموم ، تحالفاً جديداً ، بين الامبريالية من الخارج وقطاعات من البورجوازية المحلية والبورجوازية الصغيرة . ومن المؤكد ان هذا التحالف اكثر تعقيداً في معظم الحالات . فحتى قبل الاستقلال ، كانت هناك قطاعات من الرأسمالية المحلية ، كما في آسيا ، على استعداد لأن تتعاون مع الامبريالية ، بالرغم من ان التحالف ، في ظل الاستعمار ، كان

بالدرجة الأولى تحالفاً مع قوى ما قبل رأسمالية . وما يزال الامبرياليون ، يستخدمون ، مع انبثاق الدول الجديدة ، علاقاتهم القديمة مع الاقطاع وزعماء القبائل ، كما تدل بوضوح فائق على ذلك تجارب نيجيريا ، وغانا والنيجر ، والملايو ، وأندونيسيا ، والسودان . في بعض الحالات ، كانت عناصر من هذا النوع تشكل الحكومات الجديدة بالتعاون مع القوى الرأسمالية الحديثة . وفي الحالات الأخرى ، حيث جرى اخراجها بالضغط من مراكز السلطة ، احتفظت بها الامبريالية كاحتياط ، لتكون إطاراً للضغط ضد الدول الجديدة ، او لترمي بها في المعركة حالما تبدو الفرصة ملائمة او حيث تكون الحاجة ملحّة ، في سبيل خلق المصاعب ، وزرع الانقسام ، وإعاقة تقدم هذه الدول .

من خلال الاستعمار، ولأسباب اقتصادية ، كما هي سياسية ، كان همُّ الدول الامبريالية الاول يعنى بالإبقاء على البناء الاقطاعي وشبه الاقطاعي في المستعمرات ، التي كانت تعاملها الدول الامبريالية كمناطق خلفية لاقتصادها الصناعي . واليوم ، في ظروف الاستعمار الجديد ، لا تستطيع ان تترك اهدافها تقف عند هذا الحد وبهذه الطريقة . ففي عالم يتحول نحو الاشتراكية، توجه الدول الغربية اهتمامها ، قبل كل شيء ، الى الحؤول دون خروج المستعمرات السابقة من فلك العالم الرأسمالي . ومهما أثقلت الأعباء الاقطاعية والقبلية كاهل الدول الجديدة ، فما من احد يدعو الى الحفاظ على هذه الأنماط الاجتماعية كأنماط مواتية للتقدم الذي تدعو الحاجة اليه في القرن العشرين . إن تعاظم القوى الطبقية الجديدة في « العالم الثالث » ، والضغوط في داخل الدول الجديدة من اجل بناء أنظمة سياسية واقتصاد حديث موات للنمو وقابل له ، تضع الشعوب امام نوعين فقط من الاختيار : إما الدخول في طريق رأسمالي او الاندفاع في طريق تطور لا رأسمالي يتجه نحو الاشتراكية. ومن الاهداف الجوهرية للاستعمار الجديد ، اذن ، هدف الحؤول دون انعطاف الدول الجديدة باتجاه الاشتراكية . فالامبرياليون ، بسبب عدم قدرتهم على

المحافظة على المجتمعات الاقطاعية وشبه الاقطاعية كركيزة اساسية لنفوذهم ، ينشطون في دفع الدول الجديدة على الطريق الرأسمالي ، كما انهم يشجعون ، بشكل مفضوح ، ويرعون القوى الرأسمالية الجديدة التي يأملون ان تساعد على ذلك بدون ان يفسحوا المجال امام هذه الطبقات لكي تصل درجة من القوة تجعلها قادرة على إنهاء تبعيتها للاستعمار . هذه الصفة هي ايضاً من الصفات الاساسية للاستعمار الجديد .

في انحاء كثيرة من افريقيا ، حيث جعل الاستعمار والمستوطنون البيض نشوء الرأسمالية امراً صعباً للغاية ، كان الدعم والرعاية المقصودة لما يسمى « بالطبقة الوسطى » هو ما يعلن القواد الغربيون انه ضروري في هذا الدور الجديد . فقد علقت « الهيئة الموحدة لأفريقيا الشرقية والوسطى » آمالها على امكانية الوصول الى « نشوء طبقة وسطى افريقية » (*) . كما ان « جمهورية المانيا الاتحادية » ، في المبادىء العامة التي وضعتها لمؤتمر ديبلوماسيي المانيا الغربية المعقود في أديس أبابا ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، لم تنس ان تؤكد على ان سياستها في افريقيا يجب ان ترتكز على الادراك بأن « البناء الاجتماعي والاقتصادي يجب ان يتدعم استقراره ببناء طبقة وسطى » في المناطق المختلفة من افريقيا (**) . هذه الاقتراحات هي التي اتبعت تطبيقها ، عملياً ، الدول الغربية وشركات الاحتكارات الرئيسية العاملة في هذه المناطق (***) .

ان الحافز الى خلق حليف رأسمالي جديد يكمن وراء جميع مخططات الاصلاح الزراعي التي تبناها الغربيون في آسيا وافريقيا بعد عام ١٩٤٥ .

(*) شرق افريقيا وروديسيا ، ٢٣ نيسان ، ١٩٥٩ ، ص ٩٩١ .

(**) « التايمز » ، ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ١٩٥٩ .

(***) لمزيد من التفاصيل ، انظر: جاك وودس : « افريقيا — الاسد يستيقظ » ، لندن، ١٩٦١ ، ص ١٦٢ — ١٩٦ .

فبينما جرى إضعاف الاقطاع وأنظمة شيوع الارض بموجب هذه المخططات ، بقيت الغالبية العظمى من الفلاحين بدون أرض (او بدون كفاية من الارض الصالحة) ، ورُفِض إعطاؤهم السلف ، وكانوا أفقر من ان يستطيعوا شراء الآليات ، او البذار ، او الأسمدة الكماوية ومبيدات الحشرات . وفي آن واحد ظهرت الى الوجود فئات جديدة من الفلاحين الأغنياء الذين يستخدمون عمالاً بالاجرة ، وغالباً ما تحوّل الاقطاعيون السابقون الى رأسماليين زراعيين كبار (*) . لقد رست آمال الدول الغربية على هذه الفئات ، لكي تكون حاجزاً يمنع التبديل الثوري في الارياف .

هكذا نرى مما سبق ، أن الاستعمار الجديد هو في جوهره نتيجة الحقبة الجديدة التي نعيشها الآن . انه تكتيك الامبريالية السائرة في طريق الانهيار ، والحيوان عند احتضاره يمكن ان يكون شرساً وخطراً . فقد سبّب الاستعمار الجديد ، حتى الآن ، الكثير من الأذى والضرر لحركات التحرر القومي ، وسيفعل المزيد من ذلك قبل ان يرقد نهائياً في مثواه .

لقد رُسِمَت الخطوط الرئيسية لبنيان الاستعمار ، التي تهدف الى الحفاظ على المصالح الامبريالية الاقتصادية والاستراتيجية . وهذا لا يتطلب فقط بقاء المستعمرات السابقة تحت السيطرة الامبريالية بأشكال اخرى ، لتحقق أقصى حد من الارباح لها ، بل ايضاً ، ان يتكوّن ، الى جانب عملية النهب هذه ، مستوىً من الرأسمالية المحلية في هذه البلدان . هناك سببان لهذا الهدف الاخير ، هدف تدعيم الرأسمالية في الدول الجديدة ، الاول اقتصادي، والثاني سياسي . والحافز الاقتصادي وراء عملية الاعداد لبناء الرأسمالية ، هو ان الاقطاع وغيره من الاشكال الاقتصادية غير الرأسمالية في العالم الثالث ، قد

(*) انظر جان وودس : « فلاحو آسيا في ثورة » (المجلة الحديثة ، مجلد ٨ ، عدد ٢ ، ١٩٥٣) ؛ « افريقيا ، جذور الثورة » ، لندن ، ١٩٦٠ ، ص ٣١ .

اصبحت عقبة تمنع استغلالها على يد الاحتكارات الاجنبية الكبيرة . لقد جرى نهب هذه البلدان وُشدَّتْ الى الوراء ، حتى اصبحت قدرتها على توفير مردود من الارباح الكافية لجميع الدول الامبريالية التي ترغب في توسيع تصدير رأسمالها وتوسيع تجارتها (وتوفر التجهيزات لطبقة حاكمة محلية جديدة ، الى جانب تحقيق توقعات الجماهير وآمالها)، تتطلب تدابير تغيّر الاقتصاد وتقود الى توسيع السوق ، والى توفير حد معين محدود من التطوير التكنولوجي . يعني هذا النوع من التغييرات الاقتصادية انقطاعاً عن الاشكال الاقتصادية ما قبل الرأسمالية .

اما مردّ الدافع السياسي فيعود الى المنافسة العالمية القائمة بين نظامَيْ الاشتراكية والرأسمالية . فترغب الدول الامبريالية ، وهذا طبيعي ، في الحفاظ ما يمكن الحفاظ عليه من العالم الثالث في النظام الرأسمالي . انها ترى أن عالمها يتآكل ، وأن بلداً بعد الآخر يقع في أيدي عماله وفلاحيه . جميع حساباتهم السياسية الامبريالية ، وجميع خططهم العسكرية — التي تتطلب المئات من القواعد وراء البحار — سوف تنقلب رأساً على عقب اذا لم يستطيعوا متابعة سيطرتهم على معظم أجزاء العالم . وفوق ذلك ، يبدو أن ارتفاع شأن الاشتراكية سوف يقلل من أهميتهم في أعين الناس ، ويبدأ بتقويض دعائم معنوياتهم. ان الافكار الاشتراكية تستقطب الملايين من الجماهير الذين يتزايدون من عقد الى آخر . وتهلع قلوب الامبرياليين هلعاً عظيماً من ان تبدأ الأغلبية من جماهيرهم العمالية ، في القواعد المتروبولية ، تشكك وتطرح التساؤلات حول الرأسمالية ، ومن ان تبدأ بالتفكير فيما اذا كانت البقية الاخرى من العالم تتحول الى الاشتراكية ، فتتساءل في هذه الحال عما تنطوي عليه الاشتراكية. إذن ، فالامبريالية ، من خلال مؤسسات الاستعمار الجديد ، تنشط لتغذي الرأسمالية في الدول الجديدة ، ولتتبنى طبقة تستطيع ان تتعاون معها ، ولتحقن دماً جديداً في نظام الرأسمالية العالمي ، ولتوقف التيار الجارف نحو

الاشتراكية التي يشعر الامبرياليون بأنها تسحب الارض من تحتهم كما يمتص الجَزْر الرمال من تحت أقدام المرء على شاطىء البحر .

ان الامبرياليين ، في مسعاهم لإنجاح عمليات تثبيت الاستعمار الجديد ، قد ابتدعوا سلسلة متكاملة من الاطارات والهياكل التي يعتبرونها ضرورية لتحقيق خططهم — وهي اطارات تتكيف وتنمو من خلال اهداف الاستعمار الجديد ذاتها . ولذلك فإن من الضروري الوصول الى فهم جديد لِما يعنيه الاستعمار الجديد ، وكيف يعمل ؟

الفصل الثالث :

كيف يعمل الاستعمار الجديد ؟

الاستعمار الجديد مشكلة يجري عرضها في بعض الاحيان وكأنها ، في كليتها ، مشكلة الامبريالية التي توسع او تحافظ على سيطرتها ونفوذها الاقتصادي بعد ان تُجبَر على التخلي عن سلطة الدولة السياسية . من المؤكد ان الحوافز الاقتصادية هي عنصر حاسم بين عناصر الاستعمار الجديد ، ولكن من الخطأ ان نحدد مفهومه بهذه الطريقة . إن الذين كانت لهم تجربة مباشرة مع الاستعمار الجديد ، يصفونه كظاهرة تخفي تحتها ما هو اكثر تعقيداً وشمولية . فالمؤتمر الثالث لشعوب افريقيا، المنعقد في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٦١ ، تبنى قراراً خاصاً بالاستعمار الجديد ، في محاولة لتحديد الاخطار الجديدة المحدقة بالدول المستقلة حديثاً في افريقيا ، الى جانب قرار آخر يتعلق « بتصفية بقايا الامبريالية » . يصف هذان القراران ، بتفصيل كبير ، أشكال الاستعمار الجديد وأساليبه ، ويساعدان على فهم خصائصه الشاملة . انهما يشددان على « ان الاستعمار الجديد، الذي يشكل امتداداً لنظام الاستعمار ، بالرغم من الاعتراف الشكلي بالاستقلال السياسي في الدول الناشئة ، التي أصبحت ضحية شكل غير مباشر وماكر من السيطرة والتحكم بالوسائل

السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والحربية والتكنولوجية ، هو اخطر ما يهدد الدول الافريقية التي حازت على استقلالها حديثاً ، او الدول التي تقترب من الاستقلال .

وقد شرح قوامي نكروما ، ايضاً ، اساليب الاستعمار الجديد بقوله : انها « ماكرة ومتنوعة » وأن الاستعماريين الجدد « يعملون لا في الحقل الاقتصادي فقط ، بل ايضاً في المجالات السياسية والدينية والايديولوجية والحضارية » (*) .

وعلى هذا المنوال كان القرار ، الخاص « بالاستعمار والاستعمار الجديد » ، الذي تم تبنيه في « المؤتمر الاول لتضامن شعوب آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية »، المعقود في هافانا، في كانون الثاني من يوم ٣ الى ١٢ ، عام ١٩٦٦ ، يؤكد على ميزة الشمولية في الاستعمار الجديد :

« تحاول الامبريالية ، من أجل ضمان سيطرتها ، أن تحطم القيم القومية ، والحضارة الروحية لكل بلد ، وتشكل جهازاً للسيطرة يضم قوات مسلحة محلية مطواعة لسياستها ، فضلاً عن اقامة القواعد العسكرية ، وخلق ادوات للقمع ، مع مستشارين تكنولوجيين من الدول الامبريالية ، وتوقيع معاهدات عسكرية سرية، وتشكيل تحالفات اقليمية وعالمية معادية للسلام . انها تشجع وتنفذ الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لضمان الحكومات الدمى ، وتلجأ في الوقت ذاته ، في الحقل الاقتصادي الى صيغ خادعة مثل ما يسمى « بالتحالف من اجل التقدم » ، و « الطعام من اجل السلام » ، وأشكال اخرى مشابهة ، بينما تستعمل مؤسسات عالمية مثل « الصندوق المالي الدولي » و « البنك العالمي للتنمية والبناء » ، في سبيل تقوية ركائز سيطرتها الاقتصادية » .

(*) قوامي نكروما : « الاستعمار الجديد ، آخر مراحل الامبريالية » ، لندن ، ١٩٦٥ ، ص ٢٣٩ ، انظر ايضاً طبعة نيويورك .

الانتقال الى مواقع معدّة سلفاً

إن وصفاً كاملاً لجميع الأساليب التي يستعملها الاستعمار الجديد يمكن ان يملأ مجلدات عديدة ؛ ولكن من الضروري فحص بعض اشكاله ، لكي نفهم الاستعمار الجديد . ثمة ملاحظتان عامتان يجب ان نشير اليهما اولاً . ان « المؤتمر الثالث لشعوب افريقيا » يلفت الانتباه ، عن حق ، الى حقيقة واقعة ، وهي ان الاستعمار الجديد يشرع بعملياته حتى قبل إقامة الاستقلال السياسي . بتعبير آخر ، ان الاستعمار الجديد ما هو إلا انتقال مقصود الى مواقع أُعِدَّ لها سلفاً . لقد أُشير من قبل الى انه، في الفترة التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية ، قد اضطرت الدول الغربية ، التي تشعر بضرورة التراجع في وجه الحركات القومية المتقدمة الى الأمام في آسيا ، الى بذل كل ما في وسعها للحؤول دون ان يشترك الشيوعيون وغيرهم من الأعداء الصلبين للامبريالية في الحكومات الجديدة الناشئة .

وفي كل مكان شعرت فيه الدول الغربية ان عليها ان تخلي الطريق وتتنازل عن سلطة الدولة ، نشطت هذه الدول لكي تضمن عدم سقوط سلطة الدولة في أيدي هؤلاء الذين ليس لديهم استعداد للتعاون مع الامبريالية .

فما حصل في باسوتولاند (ليزوتو) هو أنه ، مع تصاعد الضغط من أجل الاستقلال ، اتخِذت التدابير لجلب القوى الأكثر محافظة الى مراكز القيادة ، ففي الانتخابات التي أجريت في نيسان (ابريل) ١٩٦٥ ، قبل الاستقلال ، حاز على اكثرية الأصوات « حزب المؤتمر الباسوتولاندي » و « حزب الحرية الماريماتلو » ؛ ولكن الحكومة البريطانية سلمت ، بالرغم من الاحتجاجات ، السلطة إلى « الزعيم ليبو » و « حزبه الوطني » الذي كان تدعمه ، بشكل مفضوح ، « جمهورية جنوبي افريقيا » والمانيا الغربية (*). سوازيلاند لا تتمتع

(*) اتخذ « الزعيم ليبو » ، منذ الاستقلال ، خطوات متطرفة لسحق المعارضة .

باستقلالها بعد ، ولكن الحكومة البريطانية وهي تتوقع حصول هذا الامر ، اتخذت الخطوات اللازمة من أجل ضمان انتقال السلطة الى أيدي القوى السياسية الأكثر محافظة . والاقتراحات بشأن الدستور المنشورة في آذار (مارس) ١٩٦٦ تقترح الاستقلال لسوازيلاند في عام ١٩٧٠ . وتهيء هذه المقترحات لسوازيلاند أن تكون مستقلة، تحت سلطة «الملك سوبهوز الثاني»، مع ضمانات خاصة للاقلية البيضاء المؤلفة من ٢٠٠٠ شخص يؤيدون ويتبعون « حزب ايمبوكودفو » الملكي . فلا « الحزب التقدمي السوازيلاندي » ولا « حزب نجواني التحرري » مُمثّلا في المؤتمر الذي قام بتحضير الدستور ؛ وكلا الحزبين دعا الى رفضه . ولكن الحكومة البريطانية ، المخلصة لمطامحها الاستعمارية — الجديدة ، صممت على أن تساعد القوى المحافظة والتقليدية من أجل أن تصبح هي الحكومة في سوازيلاند عندما تستقل في عام ١٩٧٠ .

وفي « غويانا » ، خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٥٣ ، عندما فاز « حزب الشعب التقدمي » ، الذي يقوده « الدكتور تشيدي جاغان » ، بالانتخابات لأول مرة وشكل الحكومة في ظل نظام الحكم الاستقلالي الذاتي، القائم آنذاك ، بذلت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة كل ما بوسعهما لمنع حكومة حزب الشعب التقدمي منعاً باتاً من البقاء في السلطة حتى موعد الاستقلال . وهكذا أزيح الدكتور جاغان ووزراؤه اولاً في عام ١٩٥٣ ، بعد ١٣٣ يوماً في الحكم ؛ كما أنه أُعلِنت حالة الطوارىء ، وعلق الدستور ، وسجن الدكتور جاغان والقادة الآخرون ، وبعد انقضاء أربع سنوات سمح مرة أخرى باجراء الانتخابات ، في عام ١٩٥٧ — ولكن لم يجر ذلك إلا بعد أن زرعت الانقسامات في حزب الشعب التقدمي،في البداية على اساس معاداة الشيوعية ، ثم من خلال التحريض على التعصب العنصري . بالرغم من هذه الصعاب ، خرج حزب الشعب التقدمي منتصراً. ولكن الحكومة البريطانية أصرت على رفض منح الاستقلال . وفي انتخابات عام ١٩٦١ ، فاز حزب الشعب التقدمي بالانتخابات للمرة الثالثة على التوالي ، وانتزع هذه المرة

عشرين مقعداً من أصل خمسة وثلاثين . ومرة أخرى رفضت الحكومة البريطانية منح غويانا استقلالها . وأصبح واضحاً أكثر فأكثر ، من خلال الصحافة البريطانية والأميركية ، ان الولايات المتحدة قد صممت على أن لا يترأس الدكتور جاغان وحزبه حكومة مستقلة في غويانا ، متجاوزة في ذلك اماني الحكومة البريطانية نفسها . « يكفي وجود كوبا واحدة » : هذه كانت حجتهم . وبعد ان اتسع إشعال الحرائق التي امتدت الى المباني عمداً ، والتي بلغت أضرارها حوالي أربعين مليون دولار ، في عام ١٩٦٢ ، وبعد أن دَبَّرَتْ « وكالة المخابرات المركزية » الاضرابات وأعمال الشغب عام ١٩٦٣ (*) ، حيث شُنّ اكثر من هجوم واحد عنيف على مباني الحكومة والوزراء — وجدت الحكومة البريطانية أنها لا تزال غير قادرة على قلب حكومة حزب الشعب التقدمي . وهكذا ادخلت تعديلات دستورية جديدة، في نهاية عام ١٩٦٣ ، تهيء لانتخابات جديدة ، قبل نهاية عهد حكومة حزب الشعب التقدمي في الحكم ، مرتكزة على أسس من التمثيل النسبي الذي لا يمكن إلا ان يؤرّث الاتجاه الى التصويت على أساس العنصري . وقد كان

(*) انظر تشيدي جاغان : « الغرب تحت المحاكمة » ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠٣ وما يليها . التهم التي وجهها الدكتور جاغان قد ثبتت صحتها في الفضائح التي انكشف أمرها بعد عدد آذار (مارس) ١٩٦٧ ، من مجلة « رامبارت » الاميركية . لقد ظهر ان أموال وكالة المخابرات المركزية قد اتخذت مجراها بواسطة منظمة تعرف باسم « مؤسسة غوثام » ، التي أحالت بدورها الاموال الى معارضي الدكتور جاغان في غيانا من خلال مؤسسة «الخدمات العامة العالمية»، وهي سكرتارية « للاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة » التي تسيطر عليها النقابات الاميركية التابعة لهذا الاتحاد . في شهر شباط ١٩٦٧ ، اعترف « الدكتور ارنولد زاندر » ، رئيس اكبر النقابات الاميركية التابعة لمؤسسة « الخدمات العامة العالمية » ، بأن نقابته هو قد استلمت مبالغ كبيرة من المال من « وكالة المخابرات المركزية » بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٤ . واثنان من المواطنين الاميركيين الذين كانوا يشاهدون باستمرار في غيانا في اضراب عام ١٩٦٣ — السيد وليم دوهرتي والسيد هوارد مكايب — وهما من رسميي « الخدمات العامة العالمية » . (انظر « الغارديان » ، ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٧) .

حديث الصحف البريطانية علناً ، آنذاك ، بأن الحافز الرئيسي للقرار البريطاني المتعلق بعدم منح الاستقلال لحكومة حزب الشعب التقدمي كان الرغبة في ارضاء الولايات المتحدة . وقد علقت « السكوتسمان » بأن « من المؤكد أن الاميركيين لا يخفون سر عدائهم للدكتور جاغان وآرائه الماركسية ... لا بد وأن آراءهم (اي الاميركيين) كانت في ذهن « السيد ساندي » عندما اتخذ قراره هذا . وقد كتب «السيد هـ . هاسل » في الغارديان مشيراً إلى الحوافز الرئيسية وراء المناورات الرامية إلى رفض التنازل وإعطاء الاستقلال لغيانا في ذلك الوقت ، فقال :

« الكره لجاغان، والخوف من أي نوع من الاشتراكية، والحماية الاقتصادية لذلك النصف من الكرة ومن أجل مصالح «ستاندرد اويل» ، «وانترناشونال» تلفون ، و « يونيتد فروت كومباني » (*) .

استمرت الاعمال الارهابية ضد حزب الشعب التقدمي ومؤيديه خلال عام ١٩٦٤ ولكن لا الشرطة، ولا القوات البريطانية المسلحة الحاضرة آنذاك ولا الحاكم أرادت ان تأخذ الخطوات اللازمة لايقاف هذه الاعمال . وقد كان واضحاً ان ما يقصده البريطانيون وحكام الولايات المتحدة هو ان يجعلوا الحياة بالنسبة الى حزب الشعب التقدمي شيئاً مستحيلا . في ظل هذه الظروف الصعبة ، اجريت الانتخابات في غيانا ، عام ١٩٦٤ ، ورفضت حكومة حزب العمال في بريطانيا، المنتخبة حديثاً، ان ترمي جانباً بالتعديلات الدستورية اللاديمقراطية التي ادخلتها حكومة المحافظين السابقة . وهنا أيضاً خرج حزب الشعب التقدمي وهو أقوى الاحزاب . لقد فاز بنسبة ٤٥,٨ بالمئة من الاصوات ، وهذا يشكل زيادة ٣,٢ بالمئة على انتخاب ١٩٦١ ؛ وقد نال « كونغرس الشعب الوطني » ، الذي يقوده « فوربس بورنهام » ، نسبة ٤٠,٥ من الاصوات ، وهذا هبوط بنسبة ٠,٤ عن الاصوات عن اصواته التي

(*) نقل عن شيدي جاغان ، ص ٣٢٢ .

نالها سابقاً ، ونال حزب « القوة المتحدة » ١٢,٤ بالمئة من الاصوات ، وهذا هبوط بنسبة ٣,٩ بالمئة . احتج حزب الشعب التقدمي بأن مخالفات عديدة قد ارتكبت في الانتخابات . وقد كان هناك بالتأكيد ، أشياء غريبة تتعلق بأمر « التصويت بالنيابة » ، فقد نال حزب الشعب التقدمي فقط ٨,٦ بالمئة من هذه الاصوات ، مقابل ٤٥,٨ بالمئة نالها من مجموع الاصوات .

ومن غير ان يعطى الدكتور جاغان أي فرصة بتأليف حكومة، استدعى الحاكم المستر بورنهام، الذي ألف حكومة بالتحالف مع حزب «القوة المتحدة». وازاء إبعاد حزب الشعب التقدمي خارج الحكم ، كانت الحكومة البريطانية، وهي مطمئنة الى ترتيبات موحى بها من « وول ستريت » في واشنطن ، سعيدة « بمنح الاستقلال » الى غيانا .

لم يطل امر ظهور النتائج . قروض اميركية ، مستشارون اميركيون ، « فيالق السلام » ، مدرسون اميركيون للجنود والبوليس، مخططات اميركية للتدريب ، نقل تجارة الأرز في غيانا الى شركة اميركية ، مساعدة اميركية لتوسيع المطار ، صفقة مع الشركة الاميركية الضخمة « شركة رينولدز للمعادن » ، ومنح الامتيازات الخاصة لشركات البترول الاميركية والبريطانية الضخمة . وكما علق الدكتور جاغان ، فإن غيانا المستقلة قد جرى عرضها في المزاد العلني — والمزايد الاكبر هو الولايات المتحدة .

ان التجربة المرة لغيانا تشير بوضوح الى النقطة التي اكد عليها قرار « مؤتمر شعوب افريقيا » ، وهي ان الاستعمار الجديد تهديد كبير للبلدان التي « تقترب » من درب الاستقلال .

والمناورة التي تم تنفيذها في غيانا ، وفي ليزوتو وسوازيلاند ، قد جرى تطبيقها عملياً من قبل في الملايو ومالطا . كما جرت محاولة القيام بها في زنجبار، ولكن خلال ٣٣ يوماً بعد نيل الجزيرة استقلالها ، في نهاية عام ١٩٦٣ ، قلبت انتفاضة عسكرية ، يدعمها الشعب ، الحكومة التي كانت تحوز رضى بريطانيا .

ومن المهم ان القرار ، الذي تبناه المؤتمر الثالث لشعوب افريقيا ، أضاف اسرائيل وجنوبي افريقيـا الى لائحة البلدان التي تمارس الاستعمار الجديد . وفيما يخص اسرائيل ، يستطيع المرء ان يلاحظ أعمالها العسكرية في الشرق الاوسط ، الى جانب فعالياتها في افريقيا ، المتعلقـة بإنشاء كلية خاصة بالنقابات العمالية ، في اسرائيل ، بواسطة اعتمادات مالية اميركية . وتلعب جنوبي افريقيا دوراً خاصاً في المساعدة على ابقـاء سيطرة الاوروبيين على مساحة واسعة من جنوب ووسط افريقيا ، كما يظهر من نشاطاتها ، فيما يتعلق بجنوبي غرب افريقيا ، « الهيئة العليـا للمقاطعات » : الملاوي ، جنوبي روديسيا ، والمستعمرات البرتغالية .

ثمة ملاحظة عـامة اخرى يجدر الاشارة اليها قبل البحث ، بتفصيل ، في اساليب وأشكال الاستعمار الجديد . إن البلدان الرئيسية التي تمارس الاستعمار الجديد هي: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والمانيا الغربية. وسوف نلاحظ ان الدولتين الأوليين من هـذه الدول كانت لهما امبراطوريات استعمارية كبيرة في نهاية الحرب العالمية الثانية ، بينما الدولتان الأخريان كانتا بدون ممتلكات استعمارية ، بالرغم من كونهما دولتين امبرياليتين (*) ، وفي ممارسة الاستعمار الجديد تعاني دولة مثل بريطانيا، او فرنسا، مصاعب معينة، بالمقارنة الى الولايات المتحدة ، والمانيا الغربية . فقد كانت بريطانيا وفرنسا معروفتين كدولتين من دول الاستعمار ، وكانتا الهدف الرئيسي الذي تُوجَّه ضده حركات التحرر القومي التي ما زالت تنظر اليها بكثير من الريبة بعـد الاستقلال . وتـأتي الولايات المتحدة ، من ناحية اخرى ، وراء ستار القوة « المعادية للاستعمار »، لا تحمل ثقل إرث امبراطورية استعمارية واسعة. وفوق ذلك ، ضعفت بريطانيا وفرنسا ضعفاً اقتصادياً كبيراً منـذ الحرب ، بينما

(*) الولايات المتحدة ، كما اشير سابقاً ، كان لها بعض الممتلكات الاستعمارية ، ولكن حقلها الرئيسي في السيطرة والاستثمار كان في اميركا اللاتينية حيث لم تمارس سلطة الدولة مباشرة .

تشكل الولايات المتحدة القوة الغالبة في العالم الرأسمالي،وهي طاقته العسكرية الرئيسية (هذه التبريرات حول الولايات المتحدة تنطبق الى حـد كبير على المانيا الغربية) .

ومهما يكن من أمر ، فان بريطانيا وفرنسا تنطلقان وفي ايديهما اوراق على درجة كبيرة من الاهمية كذلك ، بالرغم من انها قد ضعفتا من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية . فهما تمتلكان ، مسبقاً ، جميع الصلات والمعـارف الضرورية ؛ وهمـا متمركزتان في الموقع عينه منذ سنوات بحيث اصبحتا قادرتين على فهم نفسية الشعوب ، واستقطاب المؤيدين من النخبة الجديدة ، فضلاً عن المؤيدين من الحكام التقليديين ، وتشجيع أنماط من الفكر البريطاني والفرنسي ، وتدريب كوادر عسكرية وتكنيكية في مؤسساتها ، واستعمال ملاكات موظفين من الميتروبوليين التي اختصت عقوداً طويلة في مسائل الدول الجديدة ، والتي تعرف هـذه البلدان ولغاتها وشعوبها ومشاكلها ، الخ ... فهما ، اذن ، قادرتان منذ البداية على ان تضمنا الاحتفاظ بمؤيديهما في الدول الجديدة ، وفي مراكز رئيسية ، كما في المؤسسات الثقافية . أضف الى ذلك ، إن حكمها السياسي السابق قـد أتاح لهما المجال للسيطرة على قطاعات رئيسية من اقتصاد الدول الجديدة . إن بلداً خارجاً من الاستعمار هو عملياً لعبة الاحتكارات المتصلة مباشرة بالسلطة المستعمرة سابقاً .

لهذه الاسباب جميعاً، لا يستطيع بلد كالولايات المتحدة ان يمارس الاستعمار الجديد في افريقيا ومعظم آسيا بنفس الطريقة ، كالسلطات المستعمرة سابقاً . فهي ، عملياً ، بحاجة الى ان تشق طريقها من جديد الى داخل كل دولة . من هنـا يأتي الاستعداد لدى الولايات المتحدة لأن تستعمل القوة العسكرية ، من اجل إقامة قواعد الاستعمار الجديد لهـا ، ضد كل من السلطة المستعمرة سابقاً وحركات الاستقلال القومي المحلية، كما في جنوب فيتنام والكونغو (كينشاسا) مثلاً . هنا يكمن سبب صرف كميات خيالية من الأموال ، على المكشوف ، من اجل شراء الأفراد الذين ، لولا ذلك ، لشعروا بروابط الولاء ومالوا نحو

الدولة الحاكمة سابقاً . ومن هنا تمّ إرسال الألوف من المشتغلين في « فيالق السلام » لتوفير قوة ضخمة من الاميركيين « تُخلّي الارض » في منافسة مع الالوف من المواطنين البريطانيين ، والفرنسيين والبلجيكيين الموجودين هناك منذ سنين . ومن هنا ، يلاحظ ايضاً الاعتماد الكبير على وكالة « المخابرات المركزية » ، وبواسطة الاغتيالات المكشوفة والانقلابات ، لدفع النفوذ الاميركي الى المواقع السياسية الرئيسية والمراكز العليا الاقتصادية التي وصلت اليها الدول المستعمرة السابقة خلال سنين من العمل الدؤوب ، وبواسطة ميزات تأتت من كونها هي السلطة في الحكم .

فالاستعمار الجديد ، اذن ، يشق طريقه تحت ظروف من المنافسة الحادة والمضاربة بين القوى الامبريالية الرئيسية ، ويدفع هذا الصراع ، عينه ، الى انقسامات وعدم استقرار في كثير من الدول الجديدة مما يساعد في تحقيق اهداف الاستعماريين الجدد. والصراع البالغ سبع سنوات من العمر في الكونغو (كينشاسا) ، مثلاً ، ليس مجرد صراع بين حركة التحرر القومي والامبريالية؛ بل هو إزاء ذلك مشروط ومكيف بالصراع العنيف بين مختلف الدول الامبريالية نفسها ، الولايات المتحدة الناشطة لإضعاف التحالف الانكلو – بلجيكي السابق او القضاء عليه، وفرنسا وألمانيا الغربية اللتان تحاولان الحصول على موطىء قدم ، ايضاً . حتى ايطاليا واليابان ، تدخلان الآن مسرح الأحداث .

ومن ناحية اخرى ، بالرغم من صراعهم الدائم ، يجد الامبرياليون انه من الضروري ، بدرجة متزايدة ، جمع قواهم في سبيل ردع حركات التحرر القومي . ثمة أشكال جماعية ، اقتصادية وعسكرية ، من الاستعمار الجديد ، تجري صياغتها كوسائل لحماية وتكثيف استغلال العالم الثالث . وفي الوقت ذاته ، تسعى كل سلطة امبريالية الى ان تجمع حولها ، وتحت سيطرتها ، عدداً من الدول الجديدة التي تأمل ان تبقيها تابعة لها فعلياً .

ان « منظمة معاهدة جنوبي شرق آسيا » (سياتو) و « منظمة معاهدة

آسيا الوسطى » (سنتو) قد أضيف اليها التحالف العسكري الآسيوي والباسفيكي (اسباك) برعاية الولايات المتحدة. وتسعى الولايات المتحدة من اجل تحالف مشابه في اميركا اللاتينية ، إما من خلال توسيع مجال « مجلس دفاع الدول الاميركية » الحاضر، او بانشاء قوات « الدول الاميركية » (إياف). وفي الشرق الاوسط جرت تحركات عديدة من اجل اقامة «الحلف الاسلامي»، المؤسس على أكثر الدول محافظة وموالاة للغرب في المنطقة، ومن اجل توجيهه ضد أكثر الدول عداء عنيداً للامبريالية ، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة . ففي حقل الاقتصاد ، أقامت الولايات المتحدة « التحالف من اجل التقدم » لتغطية اميركا اللاتينية ؛ حاولت بريطانيا استخدام « خطة كولومبو » في آسيا؛ استخدمت فرنسا وألمانيا الغربية «السوق الاوروبية المشتركة» لتكثيف استغلال « الدول المرتبطة بها » في افريقيا . أما بالنسبة لبريطانيا ، فما زال الكومنولث مفيداً بنوع خاص ، كفكرة ينجذب اليها بعض رؤساء الدول الجديدة ، وكمؤسسة تجري المحافظة من خلالها على الروابط مع الامبريالية البريطانية . واليابان ، ايضاً ، سعت لإقامة تجمع جديد في الشرق الاقصى ، مؤسس على نفوذها المتنامي واستثماراتها في تايوان وكوريا الجنوبية ، ولكن من خلال مطامح اقتصادية وسياسية تصل الى حدود متمادية بعيدة ، وتذكر بخططها القديمة من اجل « منطقة ازدهار مشتركة » .

ان القوة الدافعة الرئيسية وراء هذه التحالفات الاقتصادية والعسكرية هي الولايات المتحدة ، التي اصبحت الدعامة الكبرى للاستعمار الجديد في العالم أجمع . ومن غير دعم الولايات المتحدة الاقتصادي والعسكري ، سينهار مجمل البناء الامبريالي الى الارض . وفي الوقت ذاته ، تتحرك الولايات المتحدة باستمرار ، داخل التحالف الامبريالي بالذات ، ضد مواقع حلفائها الضعفاء ، ناشطة لكي تصبح هي الوريث لجميع الامبراطوريات ولكن بدون ان تحكم هذه المناطق مباشرة كممتلكات مستعمرة . وهكذا ، فقد احتلت الولايات المتحدة ، خلال العشرين سنة الماضية ، مكان اليابانيين في كوريا الجنوبية

وأخرجت الفرنسيين من فيتنام الجنوبية ، وأنهت النفوذ البريطاني والياباني في تايلاند ، وتدوس على اقدام البريطانيين والفرنسيين في جميع انحـاء افريقيا وآسيا والشرق الاوسط والبحر الكاريبي .

أسلحة الاستعمار الجديد السياسية

يجد الاستعمار الجديد تعبيراً له في اربعة ميادين رئيسية : سياسية ، وايديولوجية ، وعسكرية ، واقتصادية . وهذه لا يمكن درسها بالتفصيل ضمن حدود هذا المؤلَّف الصغير ، إلا انه سيكون مفيداً جداً ان نلفت الانتباه الى بعض الاساليب الرئيسية التي يتبعها الاستعمار الجديد .

في الحقل السياسي ، يستطيع المرء ان يلاحظ ان البريطانيين قد أصروا على صياغة دساتير الدول المشرفة على الاستقلال منذ البداية . فهـذه الطريقة تتيح لبريطانيا ، فضلاً عن البنود التي تحمي مصالحها بشكل مباشر ، ان تقدم الاقتراحات الكفيلة بإرهاق الدول الجديدة بمشاكل تضعضعها وتفسح المجال امام اللعبة القديمة ، لعبة « فرق تسد » ، لكي تستمر حتى بعد الاستقلال . ويأخذ ذلك ، احياناً ، شكل التقسيم الكامل ، كما حصل بالنسبة للهند والباكستان (بالاضافة الى معضلة كشمير التي أُلقي بها في الساحة كإجراء ضروري) . وأحياناً ، تغدو إثارة النزعة الاقليمية داخل القطر هي الوسيلة المستعملة ، كما في حالة نيجيريا . كما جرت محاولات لفرض اشكال مشابهة من النزعة الاقليمية في غانا وكينيا ، ولكنها فشلت امام رفض الحركات القومية القبول بهذه النزعة . وقد لعبت فرنسا اللعبة ذاتهـا ، لعبة فرق تسد ، في افريقيا ؛ فالكتلتان الاداريتان – افريقيا الاستوائية الفرنسية وغربي افريقيا الفرنسية – وقد قسمتا الى ١٤ دولة مختلفة ، تحوي كل منها بضعة ملايين من السكان. واستطاع النفوذ الفرنسي ،فيما بعد،ان يربط معظم هذه الدول،بالاضافة الى مالاغاسي، في «المنظمة المشتركة لدول افريقيا ومالاغاسي» (Ocam) (*).

(*) غينيا ومالي لا تنتميان الى منظمة Ocam .

إن وجود هذا العدد من الدول المنفصلة داخل المجموعة جعل من السهل لفرنسا ان تُبقي على نفوذها في كل واحدة على حدة وفي مجموعها ، بطريقة كان من الممكن ان لا تكون بهذه السهولة لو خُلِقت دول اكبر حجماً من المستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا . اما بالنسبة لأميركا اللاتينية فقد كانت « منظمة الدول الاميركية » وسيلة استخدمتها الولايات المتحدة ، استخداماً كاملاً ، لكي تبسط نفوذها على القارة بمجموعها وتجعل منها قناعاً يخفي دورها الذي تمارسه بواسطة منظمة اقليمية ، دون الحاجة الى زج اسمها مباشرة .

إن احدى الغايات السياسية الرئيسية لجميع الدول الامبريالية هي التأثير على ملاكات الموظفين الرئيسيين في الدول الجديدة . ففي الحال التي تكون قد قامت فيها سلطات استعمارية، من الممكن في السنوات الاولى من الاستقلال، على الاقل ، ضمان المحافظة على بقاء موظفي عهد الاستعمار السابق او القادمين من المتروبول ، في مختلف مناصب الدولة ، بما فيها من مؤسسات اقتصادية وبوليس وقوات مسلحة . وبما ان ماضي هؤلاء وتدريبهم ونظرتهم العامة لا تؤهلهم لمساعدة الشعوب المتحررة حديثاً ، فانهم يصبحون عقبة امام اي تقدم حقيقي . ففي ماليزيا وسنغافورة ، كما في الملاوي ، وكينيا ، مـا زال ضباط الاستخبارات البريطانيون في مراكزهم حيث تستخدمهم الحكومات المستقلة في هذه البلدان . وكما أمكن إبقاء العديد من «المستشارين» البلجيكيين في وظائفهم لدى الكونغو (كينشاسا) ، كذلك فان «المستشارين» الفرنسيين قد بقوا في معظم مستعمرات فرنسا السابقة في افريقيا . ويمكن ان يكون هناك بعض موظفي عهد الاستعمار، الذين يرغبون في مساعدة الدول الجديدة، ولكن الغالبية منهم، مهما كانت آراؤهم، فانهم، رغبوا بذلك ام لا ، جزء من المؤسسة الامبريالية التي دربتهم ، وصاغت نظرتهم العامة ، وهي تستمر في المحافظة على مراكزهم ، لأنه مـا زالت لديهم القدرة على تقديم خدماتهم للامبريالية .

تحافظ دول الاستعمار على الموظفين الموروثين من عهد الاستعمار، والموظفين

المدنيين ، بالاضافة الى انهـا قد اتخذت الخطوات في سبيل تدريب وإرسال موظفين اضافيين ليستخدموا كتقنيين ومستشارين ومرشدين في الدول الجديدة. فقـد أنشأت الحكومة البريطانية قسماً خاصاً هو « قسم التعاون التقني » ، بإدارة السير اندرو كوهين ، الرئيس السابق « للقسم الافريقي في مكتب المستعمرات » . بدأ هـذا القسم بجهاز مؤلف من الف شخص وميزانية من ثلاثين مليون جنيه استرليني . قالت « التايمز » (٢٦ حزيران ١٩٦٢) ان زوار هذا القسم من مواطني الدول الجديدة « لا يشعرون انـه يحمل وصمة الاستعمار الجديد » . فمن الممكن انـه لا يحمل هذه « الوصمة » رسمياً ، ولكن غايته الرئيسية هي خدمة الاستعمار الجديد ، فهو قـد انغمس ، منذ تأسيسه ، في العمل الدؤوب على تدريب واختيـار الموظفين البريطانيين (ومنهم من اشتغل سابقاً في المستعمرات البريطانية) ووضعهم في مراكز هامة لدى الدول الجديدة، وذلك بالارتباط المتبادل مع خدمات الاستخبارات البريطانية . يُجري هذا القسم فحصاً دقيقاً لجميع الافراد الذين يقدمون اليه الطلبات ، خلال التسلسل الرسمي ، ويقوم برفض كل من يراه غير مرغوب سياسياً . وقـد ضُم هذا القسم منذ تشكيل حكومة حزب العمال الى « وزارة التنمية لـما وراء البحار » ، ولكن الداهية المهد لكثير من اعمال سياسة الاستعمار الجديد البريطانية ، وهو السير اندرو كوهين ، مـا يزال باقياً وهو يعتبر ، على العموم ، القوة التي تقف وراء الوزارة ، أياً كان الذي يستلم منصب الوزير الرسمي ، وفي اي وقت كان .

ان الاطار المتغير للكومنولث البريطاني يصادف تغييرات اخرى ملائمة في بنيات مؤسسات الحكومة البريطانية. لقد طويت صفحة مكتب المستعمرات، وأصبح « قسم الأقاليم التابعة في مكتب الكومنولث » — وهـذا الأخير هو الاسم الجديد « لمكتب علاقات الكومنولث » — و « مكتب المستعمرات » مندمجين في مكتب واحد . وفي الوقت ذاته ، لا يجب ان يُفهَم من ذلك ان نشاط المؤسسات الامبريالية البريطانية قـد خفّ بالنسبة الى المستعمرات

او المستعمرات السابقة . والحقيقة هي، كما تذكرنا التايمز (٣٠ تموز ١٩٦٦) : « ان مكتب المستعمرات قـد واصل ، في السنين العديدة الماضية ، توسيع سلك الاختصاصيين والتقنيين ، إذ يوجد الآن الكثير من هؤلاء الاختصاصين في « وزارة التنمية لما وراء البحار » . أمـا الآخرون فانهم يواصلون عملهم بدعوة من الحكومات التي عملوا لديها قبل وصولها الى الاستقلال ، وهذا كله من جملة التقاليد » .

لقد كان إحلال موظفي دول ذات مستعمرات في السابق ، مثل بريطانيا وفرنسا ، في الدول الجديدة أبسط من إحلال موظفي الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، في فترة الاستقلال الاولى، على الاقل، وينسب ذلك الى أسباب عديدة . فالأخيرة لم يكن لديها اتصالات أوليـة جاهزة ؛ وأحياناً فان اللغة ذاتهـا تشكل معضلة . لهذا السبب فهي تجد نفسها مضطرة الى استعمال طرق مختلفة ، حتى انهـا تخلق مؤسسات جديدة في سبيل إحلال موظفيها في تلك الدول الحديثة . إن « فيالق السلام » هي احدى هـذه المؤسسات الاميركية ، الموجودة منذ خمس سنوات . وتحاول الدعاية الرسمية في الولايات المتحدة، وفي بريطانيا الى حد ما، أن تظهر هذه الفيالق كمجموعة من الفتية الاميركيين المثاليين الذين تخلوا ، بروح نبيلة من الاخلاص والتضحية بالذات ، عن ظروف معيشتهم المريحة في وطنهم ليشتغلوا ، في مناخات غير ملائمة وفي ظروف بدائية، في سبيل مساعدة الدول المتخلفة ، لبناء اقتصادها ومؤسساتها الاجتماعية والحضارية . وقد يكون من الجائز حقاً ان يوجد هناك افراد مخلصون بين اعضاء « فيالق السلام » ، ولكن من مهازل القدر ان يكون وجود هؤلاء الموظفين ، بالذات ، وسلوكهم ممـا يساعد على تغليف صفتهم الحقيقية ، لا بل يساعد على انجاز مهامهم المدبّرة . يدير هذه المؤسسة « روبرت سارجنت شريفر » ، وهـو مدير سابق لشركة اميركية تجارية ضخمة ، وكان ، في وقت من الاوقـات ، عضواً في « مكتب الخدمات الاستراتيجية » ، وفي « وكالة المخابرات المركزية » ؛ وتظهر فيالق المؤسسة

منضوية تحت ستار « برامج المساعدات الاجنبية » التابعة لوزارة الخارجية الاميركية ، وتعمل على اساس « قانون الأمن المشترك » ، إذ ان ما تنفقه يدرج في « الميزانية الفيدرالية » تحت اسم « الأمن المشترك » . وقد وصلت ميزانيتها الى ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦٣ .

إن فيالق السلام تساعد « وكالة المخابرات المركزية » ، على الرغم من عدم معرفة جميع اعضائها بالأمر ، لأنها تقدم مصادر اضافية للمعلومات ، خاصة حول الافراد والتطورات الاقتصادية . فأكثر اللقطات براءة في الظاهر ، والتي تصور اماكن جميلة ، او بنايات جديدة، او تضاريس ارضية — تشكل جميعها مادة خاماً لا تقدر بثمن لوكالة المخابرات المركزية (*) . وإن مهمة اخرى من مهمات فيالق السلام هي ترويج « اسلوب الحياة الاميركي » ، وهذا حقل يساهم فيه بكل غباء بضعة من الابرياء ذوي النية الطيبة . اما الدور الايديولوجي للفيالق فهو ما تشير اليه ، بالذات ، النسبة العالية من اعضائها المستخدمين كمعلمين . وقد جاء في التقارير ان نصف هيئات التدريس ، على الاقل ، في كل مدرسة ثانوية بالحبشة ، هم من اعضاء فيالق السلام ، وأن ربع المعلمين في سيراليون هم اميركيون ، وقد كتب نيريري في عام ١٩٦٥ عما وقع في سيراليون — وذلك من باب المصادفة العجيبة — ان معارضة مقترحاته المنبثقة عن نظام الحزب الواحد ، وفيما يتعلق بالتغييرات الدستورية ، جاءت من جماهير الطلاب الذين يدرسون في مدارس معلموها اعضاء في فيالق السلام.

تظهر الاهمية التي تعلقها الحكومة الاميركية على فيالق السلام من خلال نموها السريع — من ٧٠٠ « متطوع » يشتغلون في ١٣ بلداً في عام ١٩٦١ ، الى ٥٠٠٠ عضواً في ٤٥ بلداً في عام ١٩٦٣ ، مع توقّع بلوغهم ١٤٥٠٠ عضواً فيما وراء البحار في عام ١٩٦٥ .

(*) الفضائح الاخيرة المتعلقة بالصلات السرية بين وكالة المخابرات المركزية و « رابطة الطلبة الوطنية الاميركية » تلقي المزيد من الاضواء على اساليب هذه المنظمة . (انظر التايمز ، ١٥ شباط ، ١٩٦٧ ، ورامبارت ، آذار (مارس) ، ١٩٦٧) .

بعد زيارة المستر فيليب جودهارت لواشنطن عام ١٩٦٣ ، وكان عضواً في البرلمان البريطاني ، أورد ان التطويع في هذه الفيالق يجري على وتيرة ٣٠٠٠ في الشهر. ويتم اختيار حوالي خُمس هؤلاء الثلاثة آلاف بعد فحص موات « لإجراءات التدقيق في مؤسسات أمننا (اي بريطانيا) » (*) . وتُقصي قوى الامن الاميركية اقصاء تاماً كل من له آراء يسارية او تقدمية .

وقد اتبعت المانيا الغربية مَثَل فيالق السلام الاميركية ، بإنشاء اجهزة مشابهة ، ولها الاهداف ذاتها . ففي عام ١٩٦٣ أنشأت المانيا الغربية « مؤسسة التنمية الالمانية » ، التي تتألف من « المساعدين في حقل الانماء » والتي رسمت على غرار فيالق السلام الاميركية. وقد وصف «وزير مساعدات التنمية » هذه المؤسسة في حفلتها التأسيسية بقوله : انها مؤسسة « جديدة ذات اهمية ، وهي الاكثر فعالية من بين الوسائل المتعلقة بسياستنا الانمائية»(**). وهناك محاولة غير جدية لتغطية الاغراض الحقيقية لهذه المؤسسة. وغاية هذه « الفيالق الجديدة هي في الدرجة الاولى سياسية ؛ انها حرب غوار غير مسلحة » (***) . ومما هو ذو شأن خطير أن مدير فيالق السلام الاميركية نفسه قد زار المانيا الغربية في عام ١٩٦٤ ليرشد حكومة المانيا الغربية بخصوص مؤسستها الانمائية ، التي تعترف صحافة المانيا الغربية بأنها مؤسسة على النموذج الاميركي . بدأ اوائل المساعدين في التنمية — ٣٥ منهم — بالعمل في اواسط عام ١٩٦٤ . وكان المتوقع ان يجري توسيع المؤسسة بسرعة كبيرة، وفي النية ان يبلغ الاعضاء الف عامل وراء البحار في عام ١٩٦٥ . أما نفقات هذا المشروع السنوية فتبلغ ١٠ ملايين مارك .

هذا لا يشمل بأية حال جميع مجالات العمل لوكالات المانيا الغربية التي تتغلغل في الدول المتخلفة لمصلحة الدولة والاحتكارات الالمانية الغربية .

(*) الدايلي تلغراف ، ١٢ ايلول (سبتمبر) ، ١٩٦٣ .

(**) نشرة مكتب الصحافة والانباء ، الحكومة الاتحادية ، بون ، ٢٥ حزيران ١٩٦٣ .

(***) جريدة « كولنيشه روندشاد » ، ١٩ أيار ١٩٦٣ .

فهناك ، مثلاً ، « معهد التضامن العالمي » الذي يموله « الحزب الديمقراطي المسيحي » والدولة ، فقد ورد في احد التقارير ان الاعانة المالية السنوية لهذا المعهد تبلغ ٤,٥ مليون مارك من الميزانية الفدرالية (*) ، وان احدى وظائف هذا المركز ، بموظفيه الكبار ، هي التدخل سياسياً ومالياً في شؤون الدول الاخرى ، وأن مجاله الرئيسي هو اميركا اللاتينية . لقد اسس المعهد في عام ١٩٦٢ على يد « هينريك جيوانت » ، وهو عضو « اشتراكي ديمقراطي » في البرلمان . ومن بين مديريه وزير دفاع المانيا الغربية «كاي أوي فون هاسيل»، ووزيران آخران ، « هِلك » و « دولنجر » . اهداف هذا المركز، كما تصفها صحافة المانيا الغربية ، هي « التأثير على البنية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد (اي اميركا اللاتينية خاصة) ، بواسطة الصلات التي تقام مع السياسيين والاقتصاديين الشبان » (**) .

واستقطب هذا المعهد الالماني الغربي في اميركا اللاتينية اهتمام وعطف وزارة الخارجية الاميركية،التي لا تجد من المناسب أن تلجأ في جميع الاحيان الى الجري بشكل مكشوف وراء اهدافها في اميركا اللاتينية . زار جيوانت وزارة الخارجية الاميركية في عام ١٩٦٣ . وكما نقلت ديرشبيغل (***) ، ان المعهد تلقى كل تشجيع على خططه ، إذ أن « واشنطن تفتش عن حلفاء في اميركا اللاتينية لخوض الصراع الذي تتنامى سرعته ضد « الفيديلية » . ومن واجبات المعهد الرئيسية تأسيس « أحزاب ديموقراطية مسيحية » في اميركا اللاتينية . ومن المعروف ، في هذا الصدد ، في المانيا الغربية وتشيلي ، ان جيوانت و « مركزه » هـذا قد لعبا دوراً بارزاً في ضمان أكثرية انتخابية « لادواردو فراي » وحزبه الديموقراطي المسيحي، في انتخابات عام ١٩٦٤ .

(*) ديرشبيغل ، هامبورغ ، ١٢ ، ١٩٦٥ .

(**) دركورير ، برلين الغربية ، ١٣ كانون الثاني (يناير) ، ١٩٦٥ .

(***) ١٢/١٩٦٥ .

« بالرغم من أن إدواردو فراي، مرشح الديموقراطيين المسيحيين، قد حاز الاكثرية المطلقة ، إلا ان مرشح « الجبهة الشعبية » ، « سلفادور الليندي »، قد حاز على ٤٦ بالمئة من مجموع الأصوات . فماذا كانت ستكون نتيجـة الانتخابات لو أن الاشتراكيين الديموقراطيين ، في الجمهورية الفيديرالية (المانيا الغربية) ، لم يتدخلوا بنشاط لمصلحة فراي ، مستعملين الوسائل المختلفة بما في ذلك المال » (*) ؟

ما اضطرت المانيةالغربية الى انتظار طويل كي تستفيد من حليفها الجديد. فقد تم في بون رسم خطوط برنامج « مساعدات » خاص للحكومة الجديدة في تشيلي . وكتبت « دير شبيغل » (**) ان السياسيين والصحافيين التشيليين قد لاحظوا ، في الحال ، ان الاصلاحات التي خططت لهـا حكومة فراي تشابه قوانين المانيا الفدرالية ، كلمة بكلمة احياناً » .

ومن الوظائف الاخرى لمركز جيوانت هـذا وظيفة تدريب الموظفين من الدول المتخلفة ، بُغية التأثير على القادة المحتملين منهم . يقول تقرير في «هاندلسبلات» ان هناك « ما يبلغ الـ ٢٥٠ تلميذاً ، من الذين جرى تدريبهم في « معهد التضامن العالمي»، قد تبوأوا أعلى المراكز في أجهزة الدولة»(***). وقد اشترك جيوانت ، كما يبدو ، في الحفلة الافتتاحية لمعهد في « بليدا » ، بالجزائر، «وهو معهد لتدريب القياديين السياسيين فيالدول الافريقية»(****). والأمل معقود على أن هؤلاء الموظفين ، فيما وراء البحار ، الذين تدربوا في معاهد المانيا الغربية، سوف تكون لهم قيمة كبرى بالنسبة لمصالح دولة المانيا

(*) هاندلسبلات ، دوسلدورف ، تشرين اول (اكتوبر) ١٦ – ١٧ ، ١٩٦٤ . انظر ايضاً مجلة دير شبيغل ، ١٢، ١٩٦٥ : « هينريك جيوانت يستطيع التفاخر بأنه ساعد بشكل فعال على انتصار « ادواردو فراي » .

(**) المصدر السابق .

(***) كانون الاول (ديسمبر) ٢٣ ، ١٩٦٤ .

(****) « فرانكفورتر الغيمين زيتونج » ، ابريل ٢٢ ، ١٩٦٥.

الغربية وشركاتها،وذلك ما تتحدث عنه صحافة المانيا الغربية على المكشوف. فقد أعلن مدير برنامج « المؤسسة الالمانية للدول المتخلفة » ، في برلين الغربية ، ان :

« ... هؤلاء الذين مروا على أيدينا ، سيكون من الميسور الاعتماد عليهم بدرجة أكبر ، وسيكون من الممكن دفعهم الى مراكز رئيسية في بلادهم ودعمهم مرة بعد أخرى من قبل المانيا بتزويدهم بالمعدات العلمية ، والصلات الصناعية ، والمساعدات المهنية » (*) .

تملك المانيا الغربية سلسلة كاملة من المؤسسات الاضافية والوكالات التي تساعد الحكومة على تحقيق أهدافها ، أهداف الاستعمار الجديد ، في الدول المتخلفة . وقد قدّر أن ثمة اكثر من ٢٥٠ منظمة ، بين رسمية وشبه رسمية وخاصة ، و ١٣ وزيراً يعالجون هذه المسائل في المانيا الغربية، وأن الحكومة قد صرفت ، بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٢ ، ما لا يقل عن ٨٩٥ مليون مارك على هذه المؤسسات ونشاطاتها وراء البحار (**) .

يجري بنوع خاص ، كما يبدو ، استخدام المؤسسات «الثقافية» ، وأكثرها بروزاً هو « معهد غوته لنشر اللغة الالمانية وثقافتها في الخارج » ، ومركزه الرئيسي في ميونيخ . تمول حكومة المانيا الغربية هذا المعهد ، بمبلغ يصل الى العشرين مليون مارك في السنة ، وهو يقوم بتوجيه جميع المعاهد الثقافية ، في الخارج ، التي كانت في السابق تابعة لـ « مكتب الشؤون الخارجية لالمانيا الغربية » ، الذي لا يزال يمارس اشرافه عليها .

وهناك في بريطانيا ايضاً عدد من الوكالات والاجهزة المتخصصة بإرسال الموظفين الى المستعمرات السابقة ، وبتدريب أناس من الدول الجديدة . وقد

(*) ويتر دانكوورت : « حول بسيكولوجية المساعدات الالمانية للتنمية » ، بون ، ١٩٦٢ ، ص ١٦٣ .

(**) انظر « النزعة الاستعمارية الجديدة في جمهورية المانيا الغربية الفدرالية »، المنشور في جمهورية المانيا الديموقراطية ، ١٩٦٥ ، ص ٢٣٠ .

كشفت الصلة الوثيقة بين التدريب التقني والاستراتيجية الامبريالية في رسالة الى « التايمز » من « البروفسور هنري ريتشاردسون »، الاستاذ الزائر في هيئة تدريس العلوم الادارية ، « بجامعة الشرق الاوسط التقنية » في أنقرة . فقد أوضح ان هذه الجامعة تقدم الخدمات لطلاب من جميع انحاء الشرق الاوسط ، واقترح الطرق التي تستطيع « وزارة التنمية لما وراء البحار » (التي شرحت اصولها وأغراضها فيما سبق) ، تقديم المساعدات بواسطتها . ويقول البروفسور ريتشاردسون ان الجامعة « تتلقى المساعدات من دول مختلفة ، بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة ومنظمات مثل الـ O E C D والـ CENTO . ومن الواضح انه ليس لمنظمة عسكرية مثل « السنتو » أية مصلحة في هذه الجامعة إلا اذا كانت تقدم الخدمات ، بشكل او بآخر ، لأغراض هذا الحلف العسكرية .

والحقيقة ان وجود مؤسسات ، كالجامعات مثلاً، تستخدم لخدمة مخططات حكومات الاستعمار الجديد ، هو امر يظهره المثل غير العادي الذي تعطينا إياه « جامعة ولاية ميتشيغان » ودورها في فيتنام الجنوبية . فقد زُعِمَ ان نائب رئيس الولايات المتحدة في عام ١٩٥٥ ، « المستر ريتشارد نيكسون » ، قد تقرّب من « المستر جون حنا » ، رئيس « جامعة ولاية ميتشيغان » ، وطلب منه المساعدة في تنفيذ المشروع الذي أقره ، كما يبدو ، « مجلس الأمن القومي » (*) . كان من المقرر رسمياً ان يكون المشروع جزءاً من برنامج « ادارة التعاون الدولي » لمساعدة الدول المتخلفة . وقد ثبت ان هذه « المساعدات » غريبة فعلاً . وهي ، كما ذكر « المستر شير »، كانت « لقضاء حاجة معينة » . هذه الحاجة المعينة ، التي انخرط فيها ٥٤ بروفسوراً و ٢٠٠ مساعداً فيتنامياً ، هي كما شرحها « المستر شير » بالكلمات التالية :

(*) لمزيد من التفاصيل عن هذا التواطؤ بين جامعة ولاية ميتشيغان ومخططات وزارة الخارجية في فيتنام الجنوبية ، انظر : « كيف تورطت الولايات المتحدة في فيتنام » ، تأليف روبرت شير ، كاليفورنيا ، ١٩٦٥ .

« لقد منعت « اتفاقات جنيف » ان تُزاد قوة اي من الطرفين بإدخال « اي نوع من انواع الاسلحة » او تعزيز القوات المسلحة. وكان حضور « لجنة المراقبة الدولية » (التي تتألف من مواطنين كنديين وبولنديين وهنود) يبدو كمصدر لدعاية محتملة تسيء الى سمعة الولايات المتحدة اذا تدخلت هيئة « المساعدات الاستشارية العسكرية » ، او « بعثة العمليات الاميركية » ، او « وكالة المخابرات المركزية » ، في العمليات . وهكذا تخدم جماعة ميتشيغان « كتغطية » .

من وراء هذا « الغطاء » ، مضى أساتذة جامعة ولاية ميتشيغان في عملهم لتنظيم الشرطة وقوى الأمن التابعة « لديم » الدكتاتور الدمية في فيتنام الجنوبية. وكان رئيس «مدرسة الادارة البوليسية في جامعة ولاية ميتشيغان»، آرثر براندستاتر » واحداً من هؤلاء الذين جرت تزكيتهم لهذه المهمة . وقد جرى تزويد حرس قصر « ديم » ، من خلال هذا البرنامج التدريبي، بالسلاح والذخيرة التي تلقاها أساتذة جامعة ولاية ميتشيغان من « الهيئة الاميركية للمساعدات الاستشارية » . وحولت قوة البوليس السري الى « مكتب التحقيقات الفيتنامي » ، المنسوخ عن « مكتب التحقيقات الفيدرالي » الاميركي. وتحولت قوات الشرطة الى وحدة شبه عسكرية ، وتدربت بشكل خاص على مجابهة الانتفاضات الشعبية الناشبة ضد دكتاتورية ديم . وأنشئت قوة للحرس الوطني مكوّنة من اربعين الفاً ، وذلك من اجل « تهدئة » الارياف.وأعطيت سلطات الهجرة دروساً تدريبية فيما يختص ببصمات الاصابع، ودربت جميع الدوائر الحكومية على الاحتفاظ بملفات تتعلق بالأمن. فالمحاضر الشهرية للمشروع تتحدث عن بنادق، وذخيرة ، وعربات، وقنابل، وأصفاد، ومعدات للغازات المسيلة للدموع، وجميعها يجري نقلها على يد أساتذة ميتشيغان الى اذناب الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية . فكما يقول « المستر شير » : « ان فريق ميتشيغان هذا ، كانت مسؤوليته الرئيسية ، منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٠ ، تتلخص في تدريب وتجهيز وتمويل جهاز الشرطة لدولة ديم » .

لذا من المنتظر ان نسمع ان احد رؤساء المشروع يعلق قائلاً : « انزعوا من اذهانكم ان ٩٩ بالمئة من افراد الجامعة هم ’مثقّفون – انهم جميعاً منفّذو عمليات » .

هذا، بدون شك، رأي مغالٍ، ولكن مشروع «جامعة ولاية ميتشيغان» يدل ، في الوقت ذاته ، بكل تأكيد ، على انه حيث تكون المسألة مسألة الاستعمار الجديد والتآمر ضد شعوب العالم الثالث ، فانه ليس من نهاية للحيل والذرائع المختلفة التي تستعملها قوى الامبريالية . «ما مظهر كل شيء يدل على حقيقته » : عبارة تبدو وكأنها قاعدة ذهبية حين يجري تقدير أدوار مختلف المؤسسات ذات الاشراف الغربي والقائمة بعمليات في الدول المتخلفة . «فوكالة المخابرات المركزية » بخاصة ، تؤدي مهامها متسترة وراء أقنعة مختلفة ، وتستخدم اجهزة ومنظمات اخرى موجودة ، حتى انها انشأت شركات تجارية وصناعية هي في حقيقتها وكالات عميلة لها . وهذا صحيح بالنسبة لأمثال : « شركة المشاريع الغربية المساهمة » في تايوان ، و « شركة آسيا الجديدة للتجارة » في الهند . كما يوجد ايضاً العديد من الشركات المتسترة في عمالتها لوكالة المخابرات المركزية ، في نيجيريا .

وتشكل النقابات العمالية حقلاً آخر تنشط فيه وكالة المخابرات المركزية[*]. فقد اعلن المستر ريتشارد نيكسون ، نائب الرئيس الاميركي السابق ، عقب عودته الى الولايات المتحدة من جولة في افريقيا : « أنه لمن المهم ، بشكل حيوي ، أن تعمد الحكومة الاميركية الى مراقبة كل ما يجري في مجال النقابات العمالية عن كثب ، وأن يقوم ممثلون اميركيون ، قنصليون ودبلوماسيون ،بالتعرف معرفة حميمة على قادة النقابات العمالية في هذه البلاد...». وفي شرح اكثر تحديداً لمثل هذا النشاط ، يقول « كابوت لودج » ، ابن سفير

---

(١) انظر ، خاصة ، جورج موريس: « المخابرات المركزية والعمل في اميركا » ، نيويورك ، ١٩٦٧ .

اميركا السابق في سايغون: « إن سياستنا الخارجية لا تستطيع النجاح إلا اذا تضمنت ، بالتحديد ، وأعطت الأولوية لنشاطات المنظمات العمالية في هذه المناطق الواسعة » (*) . ويعلل المستر لودج ذلك بأن « العديد من النقابات (في الدول المتخلفة) لا تستطيع ان تتحمل سياسياً مغبة قبول المساعدات من حكومة الولايات المتحدة . فذلك سيجعلهم يظهرون كعملاء للولايات المتحدة ، وسيكون شيئاً غير مرغوب به في المناطق المحايدة » . ثم يعرض الخطوط الرئيسية لمختلف الطرق والأقنعة التي تتدفق من خلالها الاموال الاميركية من رجال الاعمال والهيئات الحكومية عبر «اتحاد العمل الاميركي»، وعبر « الكونفيدرالية الدولية لاتحادات النقابات الحرة » و « سكرتارياتها النقابية » ، وعبر مشاريع « المساعدات » المختلفة ، الى الحكومات في العالم الثالث ، التي تحيلها بدورها الى قادة النقابات العمالية الذين يؤيدون سياسة الولايات المتحدة .

وإحدى الوكالات الاميركية التي تعنى بالأمور النقابية هي وكالة تسمى « المعهد الاميركي لتطوير العمل الحر » (ايفلد) ، الذي يرعاه ويمول الجزء الاكبر منه رجال الاعمال الاميركيون ، ومن بين اعضاء « مجلس الامناء » الذين يشرفون عليه اشخاص مثل « بيتر جرايس » ، الذي يملك مصالح صناعية ومصرفية في عدد من بلدان اميركا اللاتينية ، « وتشارلز برنلرهوف » احد مديري شركة « انا كوندا » للنحاس . وقد شرح مديره ، « وليم دوهرتي » ، قائلاً : « هناك حسنات عديدة لانهماك ارباب العمل في « المعهد الاميركي لتطوير العمل الحر » .. فدعم رجال الاعمال لهذا المعهد يثبت ، ايضاً ، لعمال اميركا اللاتينية انه ليس لجميع رجال الاعمال قرون » . وقد كان « المعهد الاميركي لتطوير العمل الحر » بارزاً ، بشكل خاص، في غيانا ، عام ١٩٦٣ ، حيث كان تدخّله ، في اعمال الشغب وإجرام العصابات ضد

(*) كابوت لودج : « حراب الديمقراطية – العمل في الدول المتخلفة » ، ١٩٦٢ ، نيويورك ، ص ١٢ .

حكومة « حزب الشعب التقدمي » التي يرأسها الدكتور جاغان ، تدخلاً يجري ذكره والتعليق عليه على المكشوف في الصحافة الاميركية (*) . على اساس هذه التجربة ، أقيم « مركز العمل الافرو – اميركي » في افريقيا ، بأهداف مشابهة ، وهو يتلقى الدعم من رجال الاعمال، مثل « المعهد الاميركي لتطوير العمل الحر » الذي يحصر نشاطه في اميركا اللاتينية بشكل رئيسي . وتعلن بوضوح إحدى نشرات « مركز العمل الافرو – اميركي » ، في آذار ١٩٦٥ ، بأن احد الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه المؤسسة هو : « انه سيشجع على التعاون بين رجال الاعمال والعمال في سبيل توسيع التوظيفات الرأسمالية في البلدان الافريقية » .

يتضح من كل ما سبق ان الوكالة الرئيسية التي تشكل صلب أدوات الاستعمار الجديد الاميركي هي « وكالة المخابرات المركزية » والمؤسسات الأخرى الخاصة بأجهزة الأمن. ان اجهزة الأمن والمخابرات البريطانية والفرنسية والالمانية الغربية والدول الاوروبية الغربية الأخرى ، تقوم بخدمات مماثلة بالنسبة لحكوماتها المعنية . ان الفضائح المكشوفة عن مؤامرات ومكائد « وكالة المخابرات المركزية » ، التي نجحت احياناً وفشلت احياناً اخرى ، هي شيء مألوف تقريباً (**). فقد كانت دور وكالة المخابرات المركزية واضحاً في إسقاط مصدق في ايران (١٩٥٣) ، وحكومة آربنز في غواتيمالا (١٩٥٤) ، كما في اغتيال لومومبا (١٩٦٠) . وكان لها دور مؤكد في الانقلاب ، عام ١٩٦٥ ، ضد اندونيسيا ، كما في عدة انقلابات في اميركا اللاتينية .

(*) للتفاصيل ، انظر شيدي جاغان : « الغرب تحت المحاكمة » ، ص ٢٧٤ – ٣٠٤ ، « وفيليب رينو » : « محنة غينيا البريطانية » ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص ٥٠ – ٥٧ .

(**) انظر ، مثلاً ، « دايفيد وايز » و « توماس ب. روس » : « الحكومة غير المرئية » ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، لندن ، ١٩٦٥ . انظر ايضاً الفضائح عن نشاطات المخابرات الاميركية المركزية بين منظمات الطلاب والمحامين والصحافيين والنقابات العمالية ، والتي نشرت بعد ان فضحتها مجلة « لامبارت » في آذار ١٩٦٧ .

وفي الوقت ذاتـه ، سيكون من الخطأ تقديم « نظرية المؤامرة » لتكون التعليل الوحيد للتقهقر الذي حدث في عدد من البلدان في السنوات الاخيرة . فلقد جرت ، بكل تأكيد ، مؤامرات نظمتها « وكالة المخابرات المركزية » ، وإنه لشيء بعيد عن الحكمة ان نستخف بنشاطات هذه المؤسسة او منظمات المخابرات والتجسس التابعة للدول الامبريالية الأخرى ، ولكن هذه الوكالات تستطيع العمل فقط ضمن شروط ومعطيات معينة. فهم لا يستطيعون إزاحة حكومة مـا ، إلا اذا كانوا قادرين على احلال اخرى مكانها ، وهؤلاء الذين يرفعون لمراكز السلطة بهـذه الطريقة ، حتى عندما يحكمون بالإرهاب والقمع المطلق، يحتاجون الى الارتكاز على قوى اجتماعية معينة . كذلك فإن وكالات المخابرات الغربية غارقة منذ سنوات كثيرة في التآمر ضد الاتحاد السوفياتي ، وضد البلدان الاشتراكية الاخرى في السنين الأخيرة . وإذا كان نصيبهم من النجاح معدوماً ، فـإن سبب ذلك هو ان الفئات والطبقات الاجتماعية (أي سادة الإقطاع والرأسماليين ، الى جانب قوى البورجوازية الصغيرة المتحالفة مع هـذه الدوائر) لم تعد الآن موجودة كطبقات ، او انها تناقصت بدرجة كبيرة ، وقـد ضُبطت ضبطاً شديد الإحكام ، فرضته الدول الاشتراكية التي تقودها احزاب ثورية .

هناك قوى داخلية يستطيع الاستعمار الجديد ان يتحالف معها في الدول الجديدة من افريقيـا وآسيا واميركا اللاتينية . وهي تتمثل في سادة الاقطاع المتشوقين الى استرجاع او المحافظة على مركزهم الاقتصادي السابق وامتيازاتهم الاجتماعية ؛ والتجار والمضاربين الذين يخشون مجيء الاشتراكية ويتمنون ان يستمروا كوسطاء للاحتكارات الدوليـة الكبيرة ؛ وقطاعات من النخبة الجديـدة الفاسدة المرتشية في سعيها الى الإثراء السريع من ثمرات مراكزها قبل أن تتمكن الملايين الجائعة من تصفية حساب جميع الطفيليين المتعيشين من الرأسمالية ؛ كالأثرياء الجدد ، والدبلوماسيين ، وقواد الشرطة ، والجنرالات ، المقلدين بتقيؤ لأكثر الطبقات المنحطة الطفيلية في الغرب . وقد وصف فرانز

قانون هذه الفئات الاجتماعية باحتقار مدمر ، فقال عنها انها « فئات اجتماعية تافهة ، طماعة ، شرهة ، لها عقل بائع متجول ، وهي سعيدة جداً بأن تقبل الفتات الذي تناولها إياه سلطة الاستعمار السابقة »[*] . من خلال هذه القوى الاجتماعية، بالذات، تنفذ الدول الغربية لتوجه الأمور في بلدان العالم الثالث؛ وإن هدفاً رئيسياً من اهداف الاستعمار الجديد هو بالتحديد تغذية وقولبة هذه الفئات . وهو، كما شرحه «أميلكار كابرال»، قائد شعب غينيا البرتغالية[**]، بقوله ان احد الاهداف الرئيسية للاستعمار الجديد «هو خلق بورجوازية زائفة لإبطاء الثورة ، وتوسيع امكانيات البورجوازية الصغيرة في ابطال، او تحييد، الثورة » . وفي سبيل الوصول الى هذا الغرض ، يستخدم الامبرياليون جميع اشكال الاستعمار الجديد .

إن الاهتمام يوجه بنوع خاص الى جميع مجالات الفكر ومصادر المعلومات. فوسائل الاتصال — الصحافة ، الراديو ، التلفزيون ، الثقافة — تقع في معظم بلدان العالم الثالث تقع تحت تأثير ممثلي الدول الغربية ، وغالباً مـا تكون واقعة في ايديهم . ففي افريقيا ، مثلاً ، بدأ سيل من الاحتكارات الصحفية الغربية الكبيرة يتدفق ، في السنين الماضية ، وبخاصة « اللورد طومسون » و « سيسيل كينج » ، ليحتلوا مركزاً قيادياً في عدد من البلدان[***] . هذا النوع من التسلط نراه في آسيا وأميركا اللاتينية ، بالرغم من أنـه لم يصل الى الدرجة التي وصل اليها في افريقيا. فمن خلال وسائط الدعاية هذه،وباستخدام مؤسسات اضافية مثل المكتبات ، ومراكز الأعلام ، والمعـاهد الاجتماعية

(*) فرانز فانون : « المعذبون في الارض » ، باريس ، ١٩٦٣ ، ص ١٤١ .

(**) اميلكار كابرال ، هو قـائد « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا (البرتغالية) والرأس الاخضر » — الذي يقود النضـال في تلك المنطقة ، والذي حرر حتى الآن نصف الاراضي . هذه الفقرة اقتبست من سلسلة المحاضرات التي القاها في ١ الى ٣ ايار (مايو) ، ١٩٦٤ ، في ترافيغليو ، بايطاليا ، في حلقة دراسات دعا الى عقدها مركز فرانز فانون في ميلانو .

(***) انظر روزاليند اينسلي : « الصحافة في افريقيا » ، لندن ، ١٩٦٦ .

والاقتصادية ، الخ ، تنشر الدول الغربية عدداً من الافكار والمفاهيم التي تلجم التحرير الكامل في المستعمرات السابقة ، وتربطها ربطاً اشد إحكاماً بالامبريالية ، وتدفعها الى القبول بالرأسمالية بدلاً عن الاشتراكية .

فما يقال باستمرار للشعوب هو انها تحتاج الى « المهارة الغربية » ، وأنها « لا تستطيع المضي بدون الرأسمال الاجنبي » ، وأنها لا يجب أن تؤمم الاستثمارات الأجنبية ، وأنها يجب أن تركز همها على الزراعة والسياحة بدلاً عن الصناعة ، التي تُنْبَذُ على أنها مجرد بناء للهيبة والحُظوة . وهناك دور خاص يلعبه نشر الافكار المعادية للشيوعية التي يُرجى من ورائها تجزئة الحركة القومية ، وعزل الدول الجديدة عن الدول الاشتراكية ، وتثبيط حماسة الجماهير عن تبني افكار الاشتراكية العلمية ، الماركسية . وتجري أحياناً عملية البناء الرأسمالي ذاته وراء شعارات زائفة « لاشتراكية » من طراز خاص ، مثل « الاشتراكية الافريقية » . أو الاشتراكية الاسلامية ، من أجل تشويش أذهان الجماهير .

وهكذا ، ففي كينيا مثلاً ، كان الانطلاق في برنامج « الاشتراكية الافريقية » متبوعاً بهجوم ضد قوى اليسار التي يقودها «اوجنيجا اودينجا» ، ثم أُعْلِنَ بسرعة أنه برنامج من أجل رأسمالية افريقية بالتحالف مع الاحتكارات الأميركية والأوروبية (*) . وقد استنتجت مراجعة نقدية «فابية» للكتيب «الكيني» الرسمي حول الاشتراكية الافريقية ، ان الحكومة الكينية قد « اختارت الاتجاه الرأسمالي للتطوير الاقتصادي » (**) .

ثم إن المعاهدات والتحالفات والقواعد العسكرية ، هي أيضاً سلاح في ترسانة الاستعمار الجديد . وتملك الولايات المتحدة وحدها ١٢٣٤

(*) انظر ادريس كوكس : «افكار اشتراكية في افريقيا» ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٧٧ – ٧٨ .

(**) باتريك ماكوسلان : « مغامرة » ، ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ .

قاعدة في ٤٤ بلداً ، عدا ما تملكه الدول الامبريالية الأخرى : فالغرض من هذه القواعد لم يعد أمراً خفياً . « القواعد ضرورية ضرورة مطلقة لايقاف الحروب ، أي « حروب التحرر القومي » (*) . « تقوم القواعد العسكرية بتوفير المرتكزات الحربية للتدخل في أيام السلم ؛ وهي تلعب دورها دائماً ، تقريباً ، كمراكز هيبة ، وسلطة ، وكمكانة حضارية لمالكيها ، فتجعل الضغط ، ممكناً واقامة وتثبيت المصالح في المناطق المجاورة ، دون استعمال القوة العسكرية المباشرة (**) .

بالاضافة الى القواعد والتحالفات العسكرية ، يعتمد الاستعمار الجديد اعتماداً كبيراً جداً على تمكين الصلات بالموظفين العسكريين ، فتقديم الأسلحة يفسح الفرص أمام إرسال المدرسين . والتحالفات أو الاتفاقات العسكرية تُصْحَبُ بارسال المرشدين العسكريين وموظفي الارتباط . والاكاديميات العسكرية ، مثل « ساندهيرست » و « كامبرلي » في بريطانيا و « سان سير » في فرنسا ، و« فورت براج » (مركز التدريب على قمع حروب الغوار في الولايات المتحدة) جميعها تزود الدول الغربية بالفرص من أجل التعرف على القادة العسكريين أو قادة المستقبل في الدول الجديدة ، فهم بهذه الطريقة يستطيعون تمييز الغنم من الماعز ، لاختيار هؤلاء الذين هم أكثر قابلية للتكييف والفساد . وليس مصادفة أنه في اكثر الحالات تكون المجموعات العسكرية الرجعية ، التي أتت الى الحكم في السنين الأخيرة في افريقيا وآسيا ، قد تشكلت بشكل رئيسي من الملاكات التي تدربت في الاكاديميات العسكرية

(*) وليم ر. كينتنر ؛ « الامن القومي . الستراتيجيات السياسية والعسكرية والاقتصادية في العقد القادم » ، نيويورك ، ١٩٦٣ ، ص ٣٩١ .

(**) ا.ل. راديف : «ويركوند» ، ميونيخ ، عدد ٦ ، ١٩٥٧ (وهذه هي مجلة وزارة حربية جمهورية المانيا الفيدرالية) .

الغربية (*) .

إن مثالاً مدهشاً على ذلك هو مثال «الكولونيل أ. أ. افريفا»، احد قواد الانقلاب في غانا في العام الماضي . فهو يكشف في كتابه الاخير (**) كيف انه اصبح في « ساندهيرست » مؤيداً مخلصاً للامبريالية وأسيراً بكامل كيانه لسحر الكومونولث الغامض ، من جراء معاملة التبجيل التي تلقاها خلال تدريبه في بريطانيا . فهو يصف ساندهيرست بقوله انها « مؤسسة رائعة مكتنفة بالاسرار، يعود تاريخها الى عام ١٨٠٢ ، ولا يستطيع المرء ان يدرك سرها إدراكاً كاملاً إلا اذا خبر تجربة ساندهيرست ... إذ لا يعير احد من تلك المؤسسة انتباهاً لمسألة ما اذا كان المرء اميراً ، او لورداً ، او من عامة الشعب ، او اجنبياً ، او مسلماً او رجلاً اسود . فقد كان هناك عدد لا بأس به من اللوردات والأمراء في ساندهيرست حيث كان كل امرء يعامل بناء على جدارته هو ... فالطعام في ساندهيرست كان جيداً ، فما كان أروعها صحبة الاشخاص ذوي اللياقات الساحرة ! وما كان أشهى الترويقة الانكليزية » !

بعد كل هذا ، ليس غريباً ان يكتب ايضاً : « الآن ، عندما تعود ذاكرتي الى ساندهيرست ، أشعر بالحنين . انها واحدة من اعظم المؤسسات في العالم . من ابوابها خرج الجنرالات المشهورون والملوك والحكام » . ويظهر هذا الأثر من « غسيل الدماغ » الساندهيرستي في موقف « الكولونيل افريفا » تجاه بريطانيا والكومونولث . « لقد دُرّبت كجندي في المملكة المتحدة ، وأنا حاضر أبداً للقتال الى جانب اصدقائي في المملكة المتحدة بنفس الطريقة

(*) هذه الاكاديميات ليست ناجحة على الدوام . تدرب « تورسيوس ليما » في « فورت براج » وعند عودته الى غواتيمالا ، قاد انتفاضة مسلحة ضد الاستبداد الحكومي ، وأصبح قائد قوات الغوار . في عام ١٩٦٦ انضم الى الحزب الشيوعي ، قبل اغتياله بأشهر قليلة ، وكان في الخامسة والعشرين من العمر .

(**) أ. أ. افريفا : انقلاب غانا ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٤٩ – ٥٢ ،

التي سيحارب بها الكنديون والاستراليون . كيف يمكن ان نكون اصدقاء منتسبين الى الكومونولث ، ونبقى بعيدين عند محنة الكومونولث ، او عندما يكون هذا الاتحاد العظيم في خطر » ؟ هكذا يستقطب الاستعمار الجديد رجاله ويقولبهم .

سياسات الاستعمار الجديد الاقتصادية

تدخل السياسات الاقتصادية في صلب نشاطات الاستعمار الجديد جميعها . وهي موجهة الى مساعدة فعاليات الاحتكارات الضخمة لجني الارباح، والى تزويد الدول الغربية بالقوة الاقتصادية الضرورية داخل الدول الجديدة لكي تصبح قادرة على بسط نفوذها السياسي على الحكومات هناك ، ولكي ترعى نوعاً معيناً من التطور الرأسمالي في سبيل تربية طبقة ستتعاون مع الامبريالية وتعيق التقدم نحو الاشتراكية . تكمن جميع هذه الغايات الثلاث المترابطة ببعضها وراء السياسات الاقتصادية للدول الغربية تجاه بلدان العالم الثالث .

في دراسة اولية كهذه، لن يكون ممكناً القيام بفحص يحيط كل الاحاطة بجميع الأشكال والمؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنشاط الذي تمارسه الحكومات الغربية والاحتكارات الغربية في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية؛ كما انه لا يمكن تزويد القارىء بصورة كاملة بنتائج هذه السياسات . ولكن هناك عناصر اساسية معينة يجب تدوينها، لأنها تساعد في القاء الضوء على ظاهرة الاستعمار الجديد.

إن احد الاهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هو المحافظة على جوهر العلاقة الاقتصادية التي كانت وما تزال مستمرة حتى الآن بين الامبريالية والدول المتخلفة . سيجري تشجيع بعض التغييرات ، كما اشرنا سابقاً ، لكي تنطلق هذه الدول في طريق التنمية الرأسمالية . وهذا سيعني اجراء بعض التعديلات في البنيات الموجودة واسلوب التنمية الصناعية ، وبعض التغييرات في محاصصة الارض والانظمة الزراعية – ولكن الاساسي، في خطط الاستعمار الجديد ، هو ان تبقى هذه المناطق منتجة للمواد الخام (مع السماح ببعض

العمليات في سلسلة صنعها)، لكي تزود الصناعة والتجارة الغربيتين بالمعادن الخام والمحاصيل الزراعية القابلة للتصنيع والمواد الغذائية، ولكي تصبح اسواقاً للبضائع الغربية الصناعية . سيخدم هذا النمط من العلاقات الاقتصادية ، كما هو مأمول ، في حماية المصالح السياسية والاستراتيجية الامبريالية ، لأنه يُبقي الدول المتخلفة ضعيفة اقتصادياً ومعتمدة على الامبريالية . « فمن الذي يدفع للزامر ، ويفرض عليه اللحن ؟ » هـذا ما ستبينه الحال عندما تتشكل الحكومة المحلية من الفئات الاقطاعية والبورجوازية الصغيرة التي تقبل إبقاء بلادها ضعيفة تابعة وشبه رأسمالية دون ان تسعى الى الاشتراكية .

جميع التوظيفات الغربية ، والقروض ، والسياسات التجارية ، ومخططات « المساعدة » ، موجهة نحو هدف الابقاء على هذه المناطق كمناطق خلفيـة للامبريالية ، تنتج المواد الاولية وتستورد معظم المعدات والمواد المصنوعة من البلدان المتروبولية .

توجَّه معظم التوظيفات الخاصة ، مثلاً ، نحو التعدين والمزارع التي تشكل مصدر ربح ضخم للامبريالية ، فمعظم التوظيفات الاميركية، مثلاً ، تستثمر، كما يشير ريتشارد . ج . باربر [*] ، في « الصناعات الاستخراجية والبترول والنحاس والحديد الخام والكوبالت والمطاط والبوكسيت والاورانيوم والمعادن الاخرى... فقسم ضئيل جداً من الرأسمال يوظف في التسهيلات الصناعية [**]،

(*) ريتشارد .ج. باربر : « الجمهورية الجديدة » ، نيسان (ابريل) ١٩٦٦ .

(**) هذا ما صوره جيداً علي يعطة، السكرتير العام للحزب الشيوعي المراكشي، في دراسة خاصة حول الاستعمار الجديد أُلقيت في حلقة دراسية، خاصة بموضوع « افريقيا – الثورة القومية والاجتماعية » ، المنعقدة في القاهرة ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ . اعلن علي يعطة انه كان من بين ١٦٢٩ مليون دولار الموظفة من قبل الولايات المتحدة في افريقيا في عام ١٩٦٤ ، فقط ٢٢٥ مليوناً وظفت في الصناعة الخفيفة – و ١٩٢ مليوناً من هـذا المجموع وظفت في افريقيا الجنوبية . ترك هذا ٣٣ مليون دولار فقط لبقية القارة . بكلمات أخرى ، فقط حوالي ٢ بالمئة من التوظيفات الاميركية في افريقيا (خلا عن « جنوبي افريقيا » الصناعية والتي يسيطر عليهـا البيض) ذهبت للصناعة ؛ وبالنسبة لعدد السكان ، فان ذلك يعني سبع دولارات ، فقط ، على الشخص في السنة .

والنتيجة هي ان الدول المتخلفة تعجز عن امتلاك المهارة الضرورية للتنمية . لذلك فالحالة الراهنة تبين ان الدول الناشئة سجينة طوق محكم خطير : تبيع بترولهـا ومعادنها في ظروف تميل بشكل ملحوظ لمصلحة المشترين ، وتشتري البضائع الخالصة الصنع بشروط تناسب مصلحة البائعين، وهي في مأزق تفاقمه مؤتمرات الشحن عبر المحيطات، التي تتلاعب بأسعار النقل بطريقة تزيد الأذى اللاحق بالبلدان الجديدة » .

تتيح هذه التوظيفات ، بالطبع ، ربحاً كبيراً للشركات الكبيرة. والحقيقة ان الارقام التي يتـاح الحصول عليها من الولايات المتحدة تدل على ان الدخل الصافي من هـذه التوظيفات يفوق في كل سنة الرأسمال الصافي الخارج بشكل توظيفات جديدة . فبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦١ كان مجموع الرأسمال الصافي الموظف مباشرة والخارج من الولايات المتحدة يبلغ ٧٠٨ ١٣ ملايين دولار ، بينما بلغ مجموع الدخل من هذه التوظيفات مبلغ ٢٠٤ ٢٣ ملايين دولار [*] . يقول تقرير « المجلس المؤتمر الصناعي الوطني الاميركي » ، الذي يتابع البحث في التوظيفات الاميركية وراء البحار بعـد عام ١٩٦١ ، بأن ، فيما عدا عام واحد ، « الارباح العـائدة من التوظيفات الخارجية المباشرة قد فاقت على الرأسمال الخارج ، في كل عام منذ عام ١٩٥٠ . ففي عام ١٩٦٤ مثلاً، عادت التوظيفات الاجنبية بمبلغ ٣٫٦ بلايين الى الولايات المتحدة ، يقابلها الخارج من الرأسمال الجـديد الذي يبلغ ٢٫٣ بلايين – بربح صاف ١٫٣ بليون للولايات المتحدة . وتشير الارقام الرسمية الاميركية الاولية الى ان العائدات ، في عام ١٩٦٥ ، من التوظيفات المباشرة قد زادت ، بقليل، على ٤ بلايين ، بما يقابل ٣ بلايين من الرأسمال المرسل خارجاً .

(*) من جـــدول جمعه باران وسويزي ، منقول من « عرض لعمليات الرأسمالية الحالية » ، وزارة التجارة الاميركية. منقول في اجيت روي : « الاقتصاد والسياسة في المساعدات الاجنبية الاميركية » ، كلكوتا ، ١٩٦٦ ، ص ٥١ .

هـذه الارقام تعلن عن الحقيقة بشكل جزئي فقط ، لأنها لا تتناول إلا الأرباح الصافية . إذ يقدر مبلغ الارباح الاجمالية المتأتية من هذه التوظيفات بما يزيـد على ٨٠٠٠ مليون دولار في السنة . ويستمد معظمها من الدول الاكثر تقدماً (كندا ، اوروبا ، وأوستراليا) ، إلا ان جزءاً كبيراً منها يأتي من الدول المتخلفة . بالنسبة لبريطانيا ، ايضاً ، تشكل التوظيفات فـيما وراء البحار مصدر كسب وربح للاحتكارات الضخمة . فقد بلغ مجموع الفوائد والأرباح وايرادات الأسهم ، في عـام ١٩٦٥ ، مبلغ ١٠٠٣ مليون جنيه استرليني (*). يأتي معظم ذلك من الدول الاكثر تقدماً ، كما هي الحالة بالنسبة لرساميل الولايات المتحدة ، ولكن جزءاً كبيراً منها يـأتي من الدول المستقلة حديثاً . وقد قدّر انه ، في خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ ، صدّرت الاحتكارات الغربية ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ مليون دولار الى ٥٦ بلداً متخلفاً ، وقد استعادت ١٥٠٠٠ مليون دولار من الأرباح والفوائد . وبكلمة اخرى ، لقد استعادوا من الأرباح ، خلال ست سنوات فقط ، مـا يساوي نصف توظيفاتهم .

من الواضح إذن ، انـه مهما كانت الفائدة التي اصابت الدول المتخلفة من التوظيفات الاجنبية ، فإن المنافع التي اصابت المثمّرين الأجانب تفوق ذلـك بكثير . والحقيقة ان الأرقام المشار اليها سابقاً تدل على ان التوظيفات الأجنبية ، البعيدة عن ان تكون عامـلاً على مساعدة الدول المتخلفة ، هي بشكل رئيسي وسيلة لنقل الثروة من العالم الثالث الى الدول الامبريالية ، بينما تسهل تضييق الخناق الذي تضربه الدول الامبريالية حول عنق العالم الثالث .

إن القروض الأجنبية (وتقدم غالباً من خلال مؤسسات الدولة) تخدم الأهداف ذاتها. فهناك، اولاً، مسألة توجيهها. فالقروض الاجنبية الممنوحة الى حكومات العـالم الثالث ، تخصص بالتحديد لتحسين بنى الاقتصاد التحتية — مثل بناء

(*) « تقرير ميزان المدفوعات » ، ١٩٦٦ .

الطرقات والموانىء والمطارات. ان جميع هذه البُنى ليست عديمة النفع للدولة المتخلفة ، لكن الأسباب التي تستعمل من اجلهـا قروض الدولة الاجنبية هي ان هـــذه التنمية تتطلب صرف مبالغ هائلة ليس لها مردود كبير او سريع يجعلها تستقطب استثمارات رؤوس الاموال الخاصة ، ثم ان تشييد هذه الأنواع من خطوط المواصلات ليس مجرداً عـــن الاغراض العسكرية — الستراتيجية ، كما انها تزيد التسهيلات الجديدة التي تمكن من تصدير المواد الخام الى المراكز الامبريالية بحجم كبير ، وسرعة اكبر . هكذا تستغل الاحتكارات الاجنبية الحديد الخام في « فورت غورود » ، بموريتانيا ، وفي «مونت ينمبا» بليبيريا ، وفي سوازيلاند ، استغلالاً كبيراً . في كل من هـذه الحالات ، تبني الحكومة سكك الحديد ومنشآت الموانىء لنقل الحديد الخـام — في الحالتين الاولين — الى الغرب ، وفي الحالة الاخيرة ، الى اليابان . وقد حصل الشيء ذاته للحديد الخام في فنزويلا ، حيث تستغله الشركات الاميركية . ثانياً ، هذه القروض (وهي دائمـــاً مربوطة بمختلف خطط « المساعدات ») مشروطة بأن لا تسمح الدولة الدائنة بإنفاقها لبنـاء صناعة ثقيلة ، ولا لمساعدة قطاع الدولة في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص . ان التشجيع المكشوف لإنماء الرأسمال الخاص في الدول المتخلفة ، هو الهدف الذي لا تخفيه الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة . « انهـا لسياسة اساسية ، « لإدارة التعاون الدولي » ، ان يجري استخدام المساعدات ، التي تقدمها الولايات المتحدة ، بطريقة تشجع القطاع الخاص في اقتصاد الدول التي تتلقى هذه المساعدات » (*) . وقد اعلن دين راسك ، وزير الخارجية الاميركية قائلاً : « إننا نزيـد في بذل المساعي لتنشيط القطاع الخـاص في الدول المتخلفة وتكريس دور متعاظم للرأسمال الخاص الاميركي في برنامج مساعداتنا » (**) . إن ما يمكن ان يعنيه ذلك ،

(*) والتر كراوس : « التنمية الاقتصادية — العالم المتخلف والمصالح الاميركية » ، سان فرنسيسكو ، ١٩٦١ ، ص ٢٠٤ .

(**) « نشرة وزارة الخارجية » ، وشنطن ، نيسان (ابريل) ، ١٩٦٨ .

بالنسبة الى بلد معين ، نراه متمثلاً في ليبيريا . فقد استخرجت ، في ربع القرن الماضي، الشركة الاميركية الضخمة ، فايرستون، ما قيمته ١٦٠ مليون دولار من المطاط الليبيري ، وتلقت حكومة ليبيريا ، مقابل ذلك ، مبلغاً زهيداً يعادل ٨ ملايين دولار . ان معدل الربح الصافي لهذه الشركة الاميركية يساوي ثلاثة أضعاف ايرادات ليبيريا جميعها (*) .

ثالثاً — ان القروض الأجنبية الآتية من الغرب هي ذات فوائد عالية . والنتيجة كانت عبئاً يقصم ظهر الدول المتخلفة ، حتى ان بعضها لم يعد قادراً على « تلقي » قرض واحد آخر . إن الفوائد العالية (٦ او ٧ بالمئة ، مع الاشتراط بأن تدفع القروض في مهل قصيرة نسبياً) بالاضافة الى الشروط التي تعطى القروض بموجبها ، واستخدامها في مشاريع لا تنتج ايراداً كبيراً او سريعاً من المال ، كل ذلك يعني انه يجب على الدول التي تتلقى القروض ان تبذل جزءاً اكبر فأكبر من انتاجها القومي لا للتنمية بل ليسمن الدائنون فيما وراء البحار . تدل ارقام البنك الدولي ، لعام ١٩٦٢ ، ان « ٧١ » دولة ، في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، مدينة بما يساوي ٢٧،٠٠٠ مليون دولار من القروض الأجنبية ، وقد دفعت تلك الدول لقاءها ٥٠٠٠ مليون دولار كفوائد وعمولات . وفي ايار (مايو) ١٩٦٣ صرح المستر «جورج طومسون» ، وزير الشؤون الخارجية في الحكومة البريطانية، بأن ٢٨ بالمئة من«المساعدات» البريطانية يجري استعماله في دفع فوائد المساعدات السابقة. وكتبت«الفايننشال تايمز » ، بتاريخ ٧ كانون الثاني (يونيو) ، ١٩٦٦ ، انه « من الآن حتى اوائل السبعينات ، يتوجب على الدول المتخلفة ، ككل ، ان تدفع ما يتراوح بين الربع والنصف من الديون الاجنبية المستحقة ، ويقدر ذلك بما يقارب ٩٨٠٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية . ليس صعباً تصور ما سيترتب على ذلك بالنسبة الى بلدان لا يزيد مجموع مواردها من الصادرات، عادة ، على ١٣٠٠٠ مليون جنيه » .

(*) قوامي نكروما ، المصدر المشار اليه سابقاً ، ص ٦٦ .

تشير الارقام بوضوح الى ان كمية فوائد القروض والأرباح ، التي يتم ضخها من الدول المتخلفة ، تزداد سنة بعد سنة ، وهي صائرة لأن تصبح جزءاً متعاظماً ، باستمرار ، من مجموع « المساعدات » المتاحة . وهكذا ، فقد بيَّن التقرير الأخير « للسكرتير العام » ، لـ « مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والانماء » ، ان ديون الدول المتخلفة قد تزايدت من ٩٠٠٠ مليون دولار ، في عام ١٩٥٥ ، الى ٣٣٠٠٠ مليوناً في عام ١٩٦٤ . يعني هذا ان ما يزيد على نصف مبالغ « المساعدات » المالية الدولية الى الدول المتخلفة يتعوض بواسطة الفوائد، المدفوعة على الديون ، والأرباح والحصص العائدة الى شركات الاحتكارات الاجنبية التي وظفت اموالها في هذه الدول .

ان تطور ما تنطوي عليه هذه الاتجاهات ، في المستقبل ، سيضع الدول المتخلفة في وضع يستحيل عليها فيه ان تتقدم . فقد أشار رئيس « البنك الدولي للبناء والتنمية » ، جورج د. وودس ، الى ان « الدول المتخلفة ، ككل ، مضطرة لأن تخصص الآن اكثر من عُشر موارد تجارتها الخارجية لوفاء ديونها ... تستمر هذه المدفوعات بالتزايد بوتائر متسارعة ، وفي مدى يتجاوز الخمسة عشر عاماً بقليل ستتكافأ تماماً مع الداخل اليها ، اذا استمرت على الشكل الحالي » (*) .

لقد اصبحت القروض الآتية من الدول الامبريالية وسيلة لإحكام طوق العبودية حول اعناق الدول المتخلفة ، وجعلتها تحت رحمة الحكومات الغربية والمؤسسات المصرفية .

ثم ان النهب المتمثل باستقطاع الارباح وفوائد القروض ليس العبء الوحيد الذي يثقل كاهل الدول المتخلفة . إذ ان هنالك سبيلاً ثالثاً يجري من خلاله إنضاب ثروات الدول المتخلفة، وهو العلاقة المجحفة القائمة بين اسعار صادراتها من المواد الاولية وأسعار الآلات والمواد المصنوعة التي تستوردها من الغرب .

(*) « الشؤون الخارجية » ، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، ص ٢١١ — ٢١٢ .

لقد بينت دراسة خاصة ، أجرتها الامم المتحدة في عام ١٩٤٩ ، ان اسعار المواد الاولية قد هبطت ، بين عام ١٨٩٧ و ١٩٣٨ ، بنسبة الثلث تقريباً بالنسبة الى المواد المصنوعة . وأشارت دراسة اخرى للأمم المتحدة (« مشاكل اقتصادية » ، رقم ٦٠٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٥٩) ، الى ان الارتفاع في اسعار البضائع المصنوعة والهبوط في اسعار المواد الخام يمثل خسارة في امكانات الدول المتخلفة على الاستيراد ، تقارب «ما يوازي القروض المعطاة خلال ست سنوات من « البنك الدولي للانماء والبناء » الى الدول المتخلفة ، على اساس اسعار ١٩٥٦ — ١٩٥٧ » . لقد قدر بيير موسى(*) ان تعديل اسعار صادرات البلدان غير الصناعية من المواد الخام ، وتبلغ ٢٥ بليون جنيه استرليني ، بنسبة ١٤ ٪ سيكفي لزيادة الموارد السنوية لبلدان العالم الثالث بمقدار ٣,٥ بليون جنيه ، اي ما يساوي مجموع المساعدات الحكومية المقدمة للدول المتخلفة في الوقت الحاضر » . ويكشف تقرير للأمم المتحدة ، في عام ١٩٦١ ، (المساعدات الدولية الاقتصادية للدول الأقل تطوراً) ان الخسارة ، بين اعوام ١٩٥٣ — ١٩٥٥ و ١٩٥٧ — ١٩٥٩ ، الناجمة عن ازدياد تدهور شروط المبادلة بالنسبة للدول المتخلفة ، قد بلغت ما يقارب ضعفي مجموع كميات المساعدات الحكومية التي تلقتها هذه الدول .

ازداد انتاج وتصدير الكاكاو في نيجيريا ، بين عامي ١٩٥٤ — ١٩٦٢ ، بنسبة ١٢٠ بالمئة — ومع ذلك فانها لم تتلق مقابل مضاعفة انتاجها ، بنسبة تزيد على مرتين ، سوى ٢٩ مليون جنيه استرليني ، مقابل ٣٠ مليون في عام ١٩٥٤ . ولو انها تلقت السعر ذاته لانتاجها من الكاكاو في عام ١٩٦٢ كما في عام ١٩٥٤ ، لبلغ ايرادها ، من ذلك ، ٧٠ مليون جنيه استرليني . وبكلمة اخرى ، لقد سرق منها مبلغ ٤١ مليون جنيه استرليني . ولكن السرقة

(*) « الامم البروليتارية » ، باريس ، ١٩٦٠ ، ص ٢٠ .

لا تقف عند هذا الحد ، لأنه خلال الفترة ذاتها زادت اسعار الآلات والمواد المصنوعة التي تستوردها زيادة كبيرة .

كذلك غانا ، التي كانت تتلقى ، في عام ١٩٥٢ ، مبلغ ٤٦٧ جنيه استرليني مقابل طن من الكاكاو ؛ ولكن بعد الاستقلال في عام ١٩٥٧ قدرت ، عند تخطيط نموها الاقتصادي ، انها تستطيع الاعتماد على السعر المتواضع البالغ ٢٠٠ جنيه استرليني لكل طن من الكاكاو ، وان هذا السعر سيستمر لعدة سنوات فيما بعد . والحقيقة ان المستوردين الغربيين الكبار قد تعهدوا بضمان بقاء ذلك السعر او ما يقاربه ، ولكن الاسعار هبطت حتى بلغت ٨٥ جنيه لكل طن في عام١٩٦٥. لقد أنزل هذا الوضع دماراً بتطور غانا الاقتصادي ، وكان من اسباب المصاعب الاقتصادية والتذمر الذي شكل جزءاً من الخلفية الكامنة وراء الانقلاب ضد الرئيس نيكروما .

عندما يرى المرء ان غانا تلقت ٨٥,٥ مليون جنيه في عام ٥٥ / ١٩٥٤ ثمناً لـ ٢١٠,٠٠٠ طن من الكاكاو ، يقابلها ٧٧ مليون جنيه في عام ١٩٦٤/٥٥ ثمناً لـ ٥٩٠,٠٠٠ طن ، صرفت منها ٣٠ مليون جنيه في مكافحة أمراض الكاكاو (انتفاخ البراعم ، والحشرات ، الخ ...) ، يداخله اليقين حول قدرة الدول الغربية على السيطرة على الاسواق الرأسمالية والتلاعب بالأسعار لصالحها وللإضرار بالعالم الثالث .

تشير هذه الامثلة الى المشكلة التي تعانيها الدول المتخلفة. فعلى مدّ السنين ، تميل اسعار المواد الخام — المعدنية منها ، او المحاصيل الزراعية — الى الهبوط او الارتفاع ببطء والى التقلب الدائم ، بالمقارنة مع اسعار البضائع المصنوعة ، وخاصة الآلات ، التي تحتاجها .

يبلغ حجم ذلك النهب كمية كبيرة ، مما يوسع الهوة الفاصلة بين دول الغرب الصناعية ودول العالم الثالث ، اكثر فأكثر . بلغت خسارة أميركا اللاتينية ، حسب ما أورده « الصندوق المالي الدولي » ، مبلغ ٢٠٥٠٠ مليون دولار في الفترة الممتدة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٢ . وبالنسبة لافريقيا ، لاحظ

البروفسور ديمون أنه « بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٩ ، هبطت أسعار الصادرات بنسبة ١٥ بالمئـــة ، مؤدية الى خسارة افريقيا مبلغ ٦٠٠ مليون دولار ، أي ضعف كمية المساعدات الاجنبية السنوية » (*) . أما بالنسبة لمجموع الدول المتخلفة ، فقد ُقدِّر ، في « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » ، أنه ، بناء على وتيرة النهب الناتج عن التبادل غير المتكافىء ، سيبلغ مجمل خسارة هذه المناطق في عام ١٩٧٠ مبلغ ٧٠٠٠ مليون دولار (٢٨٠٠ مليون جنيه استرليني) .

والجدول التالي ُيبرز هذه المشكلة بطريقة اخرى :

التبادل غير المتكافىء

لشراء طن واحد من الفولاذ المستورد	١٩٥١	١٩٦١	الزيادة المئوية
غانا (ليبرة كاكاو)	٢٠٢	٥٧١	٢٨٣ ٪
البرازيل (ليبرة بنّ)	١٥٨	٣٨٠	٢٤٠ ٪
الملايو (ليبرة مطاط)	١٣٢	٤٤١	٣٣٤ ٪

هكذا اذن ، تدفع هـذه الدول كميات متزايدة باستمرار من صادراتها الرئيسية لقاء ما تستورده من الفولاذ . وهذه سرقة محضة .

هذا السبب الواضح الكامن وراء الصعاب التي تعانيها الدول المتخلفة ، بالاضافة الى ضرورة حصولها على علاقات تجارية متكافئة ، هو ما دفع بالدول المتخلفة الى المطالبة بالتبادل التجاري العادل عوضاً عن المساعدات .

عندما انعقد « مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والإنماء » ، في جنيف ، بين شهري آذار (مارس) وحزيران (يونيو) عـام ١٩٦٥ ، حضرته ١٢١ دولة ، منها ٧٧ دولة من العالم الثالث . وقـد علقت « الفاينانشال تايمز » ، في ذلك الوقت ، ان بريطانيا ، بالاشتراك مع الولايات المتحدة ودول غربية اخرى ، قد عارضت المؤتمر منذ البداية .

(*) رينيه ديمون ، المصدر المشار اليه سابقاً ، ص ١٢٣ .

برز ذلك من نتـائج التصويت في المؤتمر . صوّت المؤتمر على ١٥ « مبدأ عاماً » و ١٣ « مبدأ خاصاً » . وفي قضية بعد اخرى ، نجـد ان الغالبية العظمى من البلدان ، بما فيها ممثلو آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية ، الى جانب الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، بالإضافة ، احياناً ، الى بعض دول غربي اوروبا الصغرى ، قد صوّتت لصالح القرارات التقدمية في وجـه معارضة عدد يعد على الاصابع من الدول ، خاصة الدول الغربية الكبرى التي كان من بينها ، دائماً ، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . ان احد القرارات الخاصة ، القرار رقم ٧ ، الذي عالج خسارة الدول المتخلفة الناتجة عن علاقات الاسعار غير المتكافئة ، قد ألح على « اتخاذ الاجراءات الاضافية من اجل تلافي الهبوط في اسعار المحاصيل الأولية ومن اجل حمـــاية منتجي المحاصيل الأولية من الخسارة » . صوّتت ٨٥ دولة لصالح هذا الاقتراح ، عدا ١٣ بلداً ، بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا ، فقد صوتتا ضده .

وبينما يتزايد ، في السنين الاخيرة ، مـا تقتطعه الدول الغربية المتطورة صناعياً من الدول المتخلفة من الأرباح ، ومن فوائد القروض والمدفوعات لسد الرساميل ، وما تقتطعه بواسطة الامتيازات الناتجة عن علاقات الاسعار غير المتكافئة ، تخفض هذه الدول ، باضطراد ، الكميات التي ترصدها لمختلف برامج «المساعدة» . فقد هبط مجموع المساعدات الاجنبية الآتية من دول الـ O C D E (١٣ دولة اوروبية غربية ، الى جانب كندا والولايات المتحدة) ، من مبلغ ٢٢٨٢ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٦٣ ، الى ٢٢٢٢ مليون جنيه في عام ١٩٦٤ .

ان الولايات المتحدة ، التي تقدم عـادة حوالي ٦٠ بالمئة من المجموع ، هي التي كانت السبب في معظم هـــذه التخفيضات . فقد انخفضت « المساعدات الاجنبية » في برامج الولايات المتحدة الرسمية من معدل سنوي يعادل ٢٠٠٠ مليون جنيه استرليني في أواخر الخمسينات ، الى ١٢٠٠ مليون جنيه استرليني في السنة الحالية — اي ما يعادل حوالي ٤٠ بالمئة من الارباح الحالية العـائدة

من الاستثمارات وراء البحار . وتتضمن هذه « المساعدات » عوناً عسكرياً « للبلدان التي تتاخم حدودها الاتحاد السوفياتي والصين » . والمتوقع ان يجري تقسيم الـ ١٢٠٠ مليون جنيه استرليني المرصودة لهذا العام بين ٨٨٠ مليون جنيه للأغراض الاقتصادية ، و٣٢٧ مليون جنيه للأغراض العسكرية. مع العلم ان المبلغ الاخير لا علاقة له بالحرب في فيتنام او بالعمليات العسكرية الاخرى . وقد قدرت مجلة « فورتشون » ان حرب فيتنام ستكلف الولايات المتحدة ، في عام ١٩٦٦ ، مبلغ ٥٤٨٠ مليون جنيه استرليني سنوياً ، وان هذا المبلغ سيرتفع الى ٧٦٠٠ مليون جنيه في السنة المالية التالية (*) . تعترف الحكومة الاميركية علناً بالغرض من هذه المساعدات ، ومدى دخول الاعتبارات العسكرية والسياسية في تقريرها . قالت جريدة «التايمز» اللندنية في افتتاحيتها لدى تعليقها على تقرير «لجنة كلاي» ، التي عينها الرئيس كنيدي للنظر في المساعدات الاجنبية التي تقدمها الولايات المتحدة: «ليست المساعدات الاميركية مجرد مساعدات فقط ، وإنما هي جزء من السياسة الخارجية . لقد دلت الحسابات التي أجرتها اللجنة ان ٤٤ بالمئة من المساعدات الاميركية تذهب في الدعم العسكري والاقتصادي للدول الحليفة المتاخمة لحدود الكتلة الشيوعية ، واذا اضيفت اليها المبالغ المصروفة في فيتنام ولاوس ، فان نصيبها ، من مجموع الاموال المرصودة ، يرتفع الى نسبة ٧٢ بالمئة » (**) . وفي بعض الاحيان ، لا تكون نسبة « المساعدات » ، المصروفة على مشاريع ذات شأن اقتصادي ، بالنسبة للدولة التي تتلقاها ، إلا جزءاً ضئيلاً ، وأحياناً تكون هذه النسبة معدومة تماماً . ويقول تقرير ظهر في « تريبيون دي ناسيون » ، عن لاوس في عام ١٩٥٧ ، ان « المساعدات الرسمية الاميركية تتدفق بما يساوي ٧٤ مليون دولار سنوياً . وتنقسم هذه المساعدات كما يلي : ٧ ملايين دولار

(*) انظر « فاينانشال تايمز » ، ايار (مايو) ١٩٦٦ .
(**) ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

للشرطة وأجهزة أمن الدولة، ٧ ملايين للادارة الحكومية ، ٥٠ مليون للجيش البالغ ٢٥٠٠٠ ألفاً من الرجال ، و ١٠ ملايين أخرى في خدمة المرشدين والخبراء الاميركان البالغ عددهم ٢٥٠ رجلاً » . واذا أجرينا حساباً سريعاً ، نرى ان المبالغ المذكورة أعلاه تبلغ ٧٤ مليون دولار في مجموعها . ولا يبقى دولار واحد يمكن استخدامه في التنمية الاقتصادية ، لا الصناعية ولا الزراعية . وما يزيد بالضرر اللاحق من ذلك — وهذا نفسه ينطبق على جميع الدول الأخرى التي تتلقى مساعدات مماثلة — هو ان هذه الأموال تستخدم في دعم أنظمة سياسية تعارض أي تغيير اجتماعي يجعل الشعب قادراً على تجاوز اوضاع التخلف وبناء اقتصاد مستقل .

ان كمية « المساعدات الأجنبية » الاميركية المقترحة لعام ١٩٦٦—١٩٦٧، والبالغة ١٢٠٠ مليون دولار ، هي أقل مبلغ رُصِدَ لهذه الغاية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وعندما نأخذ بعين الاعتبار أن ٢٠ بالمئة من الـ ٨٨٠ مليون دولار المرصودة لأغراض اقتصادية تذهب إلى سايغون — أي للحرب، نرى ان الأموال المرصودة لأهداف اقتصادية معينة هي أيضاً اقل ، في هذه الفترة ، منها في اي وقت سابق . وبموازاة تزايد الكميات المنفقة في أغراض عسكرية ، نرى أن تطور « المساعدات » الاميركية يشير الى انها تتحول من منح إلى قروض . ففي ١٩٥٩ — ١٩٦١ ، لم تتعدّ القروض نسبة ٣٦ بالمئة من مجموع المساعدات . ثم ارتفعت الى ٦٤ بالمئة في ١٩٦٢ — ١٩٦٤ ، والى ٦٩ بالمئة في ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . أما « المساعدات » البريطانية فانها تتطور بالاتجاه ذاته . ففي فترة ١٩٦٦ — ١٩٦٧، كان الحد الاقصى هو ٢٢٥ مليون جنيه استرليني من المساعدات — وهذا أقل من عُشر مجموع « المكاسب غير المرئية » في عام ١٩٦٥ . إن ذلك يساوي نسبة ٠٫٦٦ بالمئة من الدخل القومي ، بالرغم من ان الخطة الرسمية « لحكومة حزب العمال البريطاني » كانت قد وعدت بأن ترصد نسبة واحد بالمئة للمساعدات. وفي عام ١٩٦٣ ، كانت القروض تشكل نسبة ٤٠ بالمئة من « المساعدات الثنائية » البريطانية ،

ثم ارتفعت الى ٦٦ بالمئة في عام ١٩٦٤ ، والى ٧٧ بالمئة في عام ١٩٦٥ (*) .

هناك طرق أخرق ينتفع بها كل من يقدم « المساعدات » . فالذين يتلقونها يستخدم جميعهم بدون استثناء جزءاً كبيراً من القروض في شراء بضائع من الدائن نفسه بأسعار أعلى من الأسعار الموازية في الأسواق العالمية . ويقول تقرير « للدكتور فرانز بيك » ، الذي زار باكستان في عام ١٩٦٣ ، أن المساعدات الأميركية ليست إلا شكلاً مقنعاً لما يسميه « بالتمويل الذاتي » ، وهي في الحقيقة « اعانة حكومية للصناعة المحلية » (اي الاميركية) (**) . وقد بيَّن في دراسته ان ٩٠ بالمئة من الـ ٤٥٠٠ مليون دولار ، التي تقدمها الولايات المتحدة للدول المتخلفة ، تنفق في الولايات المتحدة نفسها. وفي ختام هذه الدراسة ، يعلق مراسل « الفاينانشال تايمز » من كراتشي بقوله : « من المؤكد ان ما يزيد على ٩٠ بالمئة من المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للباكستان ، بشكل قروض ، تنجرف عائدة الى الولايات المتحدة لشراء السلع المصنوعة في الولايات المتحدة — بأسعار أعلى مما في الأسواق العالمية — وتنفق لدفع أجور المستشارين والخبراء والشحن والتأمينات والفوائد والعمولة (***) . وفي برنامج المساعدات ، لعام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، خصص ثلث الـ ٥٠٠ مليون دولار المرصودة للزراعة لشراء اسمدة اميركية (****) .

هكذا يستمر الامبرياليون في استخدام مختلف الاساليب لاستغلال الطاقات البشرية ومصادر الثروة في المناطق المستعمرة ، رغم انهم لا يمارسون سلطات الدولة بشكل مباشر في هذه المناطق . والحقيقة ان النهب يزداد مداه بهذه الطريقة . فالدول الحديثة الاستقلال ، التي تصطك ركبها مترددة

(*) انظر ادريس كوكس : « الجوع في العالم » و« المساعدات الاقتصادية »، الماركسية اليوم، تموز (يوليو) ١٩٦٦ ، ص ٢١٣ .

(**) انظر « فاينانشال تايمز » ، ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥ .

(***) المصدر السابق .

(****) « نيوزويك » ، ١٤ شباط (فبراير) ، ١٩٦٦ .

في اتخاذ الخطوات اللازمة للبدء في بناء اقتصاد مستقل ومتوازن ، تجد نفسها في مواجهة تحدياً صادراً ليس فقط عن سلطة امبريالية واحدة ، كما كان الأمر في ايام الاستعمار المباشر ، بل عن سلسلة من الدول الامبريالية ، التي تحاول كلٌّ منها ان تقتطع منها اقصى الأرباح . وعلى وجه الخصوص تواجه هذه الدول في الولايات المتحدة اقوى الدول الامبريالية اقتصادياً وأقلها رحمة.

وإنها لصفة خاصة بالاستعمار الجديد ، انه بالإضافة الى توفير فرص جديدة لجميع الدول الامبريالية ، فإن المجال ينفسح امام هذه الدول لكي تستغل كل دولة متخلفة استغلالاً مشتركاً . وقد جرى استعمال تعبير « الاستعمار الجماعي » لوصف هذه المساعي المشتركة . وأحياناً تتخذ شكلها في إقامة « الكونسورسيومات » المالية العملاقة التي تشترك فيها الاحتكارات الدولية، مثل شركة الحديد الخام في « ميكامبو » (المؤلفة من رساميل فرنسية وألمانية غربية وايطالية وهولندية وبلجيكية وأميركية) ، وجميعها تقوم بعملياتها في « الغابون » ، وشركة « ميفرما » (المؤلفة من رساميل بريطانية وفرنسية وألمانية غربية وايطالية) التي تستغل الحديد الخام في موريتانيا ، وشركة « فرايا » (المؤلفة من رساميل اميركية وبريطانية وفرنسية وسويسرية) التي تستغل البوكسيت في غينيا .

وقد نتج عن الاستعمار الجماعي إقامة أجهزة دولية ووكالات مالية وتنظيمات مثل « الصندوق المالي الدولي » ، « والبنك الدولي للبناء والتنمية » « وجمعية التنمية العالمية »، « والصندوق الدولي للتنمية الاقتصادية » «وشركة التمويل الدولية » وجميعها واقعة تحت سيطرة البنوك الاميركية .

المقصود من هذه الوكالات هو إخفاء وجه «الاميركي البشع» الذي تلطخت سمعته في العالم الثالث . ثم ان احد الدعاة المتحمسين (*) لهذا النمط من

(*) ارنولد ريفكن : « سياسة المساعدات الخارجية للتنمية في افريقيا » ؛ خطاب امام جمعية غانا الاقتصادية ، نشر في مجلة الجمعية الشهرية « النشرة الاقتصادية » ، مجلد ٣ ، رقم ١١ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، ص ١٨ — ١٩ .

أساليب الاستعمار الجديد ، يحبـذ ان تكون المساعدة لأفريقيا « على اساس تبادل ثنـائي او على اساس اتحاد مالي » في إطار خاص من « التنظيم المرن والمتعـدد الاطراف » . فلا يخفي « المستر ريفكن » سر الاهداف السياسية الكامنة وراء هذا الشكل الجديد لربط افريقيا بالغرب . بل هو، في الواقع، يصرح برقة متملقة ان اقتراحه ، الرامي الى شكل جديد متعـدد الاطراف لتزويد الدول النامية بالمساعدات ، « سيجعل من الأسهل على الدول الافريقية المستقلة ان تقبل مساعدة العـالم الحر ، دون ان تعرّض نفسها للاتهام بأنها استبدلت حـاكماً مستعمراً (اي المتروبول السابق) بآخر (اي الولايات المتحدة) » .

لا يقتصر الاستعمار الجديد على مسألة العلاقات بين سلطات امبريالية ودول متخلفة معينـة فقط ، بل تنشأ ، في غالب الاحيان ، اشكال من الاستغلال لمناطق بأسرها ، مثل « الحلف من اجل التقدم» الذي تتبناه الولايات المتحدة في اميركا اللاتينية ، والعلاقات القـائمة بين « السوق الاوروبية المشتركة » والدول الافريقية المرتبطة بها .

وتكشف تجربة الدول الثماني عشرة، المرتبطة بالسوق الاوروبية المشتركة، مدى استخدام هذه السوق كوسيلة في كبح النمو الاقتصادي في افريقيا لصالح الاحتكارات الاوروبية الضخمة . فبالرغم من الادعاء ان « السوق المشتركة » تفتح الاسواق الملائمـة لتصريف المنتجات الافريقية ، وتتيح اسعاراً أفضل لصادراتها من المواد الخام ، تجد هذه الدول المرتبطة بالسوق المشتركة انها في حاجة الى خوض صراع دائم لكي تحـافظ على أسواقها في اوروبا الغربية ؛ وهي تواجه ، في الوقت ذاته ، استمرار تزايد الهوة بين أسعـار صادراتها وأسعار البضائع التي تستوردها من دول السوق الاوروبية المشتركة .

ذلك ما كشفته ، بصورة مذهلة ، الخطابات التي ألقـاها رئيس النيجر ، ديوري هاماني، في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٦٦ ، أمام « لجنة السوق المشتركة » ، في بروكسل ، وأمام « الجمعيـة الافريقية — الاوروبية » ، في

أبيدجان ، في « ساحل العـاج » (*) . فهو ينوّه « بالنتائج المفجعة ، التي أصابت إيرادات الدول المتخلفة عموماً ، و « الدول الافريقية » خصوصاً ، من جراء هبوط اسعار المواد الأولية في الاسواق العالمية ، في موازاة ارتفـاع اسعار الاصناف المصنوعـة والبضائع الرأسمالية (الاساسية) التي تصدرها البلدان الصناعية . ويعطينا المثل الهام التالي للتدليل على ذلك : كانت القيمة التبادلية لطن واحد من الكاكاو تكفي في عام ١٩٦٠ لكي تستورد الكميرون ٢٧٠٠ متراً من القماش غير المبيَّض ، او ١٢٠٠ كيلو من الاسمنت . ولكنه ، في عام ١٩٦٥ ، لم تكف الكمية ذاتها من الكاكاو إلا لاستيراد ٨٠٠ متراً من القماش ذاتـه ، او ٤٥٠ كيلو من الاسمنت ، فقط . ويضيف الرئيس ديوري هاماني انـه بالرغم من ان واردات السوق المشتركة من البلدان الافريقية قد زادت من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٦٥ بنسبة ٦٦ بالمئة (من ٨٧٩ ١٩٧ ٦ طن الى ٣٠٠ ٢٨٩ ١٠ طن) ، فإن قيمة هذه الصادرات ارتفعت بنسبة ١٧ بالمئة فقط (من ٨٣٣ مليون دولار الى ٩٧٢ مليون دولار) .

وبينما تهبط اسعار الصادرات من الدول المرتبطة بالسوق الاوروبية المشتركة الى تلك السوق ، فإن هذه الدول لا تجد التسهيلات لتأمين دخول بضائعها الى اسواق اوروبا الغربية . بل على العكس من ذلك ، تجد هـذه الدول نفسها إزاء ضرائب عالية على السلع الاستهلاكية بشكل خاص ، ممـا يؤثر تأثيراً قوياً في الحؤول دون بيع السلع التي تنتجها. إن هذه الضرائب تتضمن ضريبة مقدارها ١٨٠ بالمئة على البن الاخضر في المانيا الغربية، وضريبة مقدارها ١٤٨ بالمئة على الكاكاو في ايطاليا . وترتفع قيمة بعض هـذه الضرائب لتبلغ نسبة ٢٥٠ بالمئة في بعض الاحيان . ذلك مما يساعد على توضيح الاسباب التي تجعل الدول الافريقية المرتبطة بالسوق تجد ان مبيعاتها في بلدان السوق لا ترتفع بمستوى سرعة المبيعات الصادرة الى بلدان غير مرتبطة بالسوق ، بالرغم من الاسعار

(*) « بيرسبيكتيف النيجيرية » ، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ .

المنخفضة لصادرات الدول الافريقية. وقد اعلن رئيس لجنة السوق الاوروبية المشتركة ، الدكتور هالشتين ، في خطاب له في امستردام ، في ٤ شباط (فبراير) ، عام ١٩٦٤ ، انه بين عام ١٩٥٨ (عندما بدأت السوق المشتركة عملها) وعام ١٩٦٤ ، ازداد التبادل التجاري مع الدول المرتبطة بنسبة ٢٨ بالمئة ، بينما ازداد هذا التبادل بنسبة ٥٠ بالمئة مع دول اميركا اللاتينية .

ومن ناحية اخرى ، فإن الارتباط بالسوق الاوروبية المشتركة يهدد الصناعات الناشئة التي تسعى الى شق طريقها في تلك الدول الافريقية . فمن الناحية الشكلية ، تسمح « معاهدة روما » لهذه الدول بفرض تعرفات جمركية عالية من اجل حماية صناعتها. والصعوبة الوحيدة هي في ان اجراءات من هذا النوع يجب ان تقرها « لجنة السوق المشتركة » التي تتشكل من سلطات « السوق الاوروبية المشتركة » المنهمكة في توسيع تصدير مصنوعاتها والبضائع الرأسمالية الاساسية الى افريقيا . وقد استطاعت الدول الملحقة (بالسوق) ، بموجب « ميثاق ياوندي » ، في ٢٠ تموز ١٩٦٣ ، ان تحصل على بعض التخفيضات في التعرفة على صادراتها من المواد الخام ، لكنه اذا حاولت الدول غير المرتبطة بالسوق ان تصدر سلعها المصنّعة او سلعها المصنعة جزئياً فإنها تصطدم بتعرفات أعلى بكثير [*] . وإزاء هذا التمييز ، تسعى الدول غير المرتبطة بالسوق الى الدخول في السوق على امل ان يتاح المجال امامها لبيع منتوجاتها .

عندما أنشأت « السوق الاوروبية المشتركة » « صندوق التنمية » زعمت انه سيساعد على التنمية الاقتصادية في الدول الافريقية الملحقة (بها) لكنها

(*) تبلغ الرسوم الجمركية المفروضة على حبوب الكاكاو ٥،٤ بالمئة ، و٢٢ بالمئة على مسحوق الكاكاو بينما تبلغ ٣٠ بالمئة على الشوكولاتة . أما الفول السوداني والتمر فهما غير خاضعين للرسوم الجمركية ، بينما تبلغ الرسوم الجمركية ٩ و١٥ بالمئة على زيت الفول السوداني وزيت النخيل . ويمكن تصدير القطن الخام بدون رسم جمركية، أما النسيج القطني فيخضع لرسوم تبلغ ٢٠ بالمئة.

كانت عائقاً في وجه اي تقدم من هذا النوع . وقد جرى تخصيص ٢٠٠ مليون جنيه لهذا الصندوق في السنوات الخمس الاولى ، ١٩٥٨ — ١٩٦٢ . وعندما يوزع هذا المبلغ ، على مدى الخمس سنوات ، على الـ ٥٠ مليون نسمة في البلدان الست عشرة الملتحقة آنذاك (بالسوق) ، فان ما يصيب الفرد يومياً منها لا يتعدى نصف بنس . وعند انتهاء عام ١٩٦٢ ، عندما انقضت فترة الخمس سنوات الاولى ، كان الجزء الذي تم انفاقه من اموال التنمية يقل عن ٦٣ بالمئة من المبلغ المرصود. وبغض النظر عن عدم كفاية الاموال المخصصة للتنمية، فان ادارة هذه الاموال هي في يد سلطات دول « السوق المشتركة » نفسها . فانتهى الامر الى صرف الاموال على البناء التحتي للاقتصاد والزراعة بدلاً من التصنيع الاساسي ، ذلك لأن المسؤولين عن الصندوق يصرفون الاموال لخدمة الرأسمال الاجنبي اولاً وأخيراً [*] .

وعندما اقترحت « الفولتا العليا » استخدام جزء من اموال الصندوق في سبيل مدّ أنابيب البترول والغاز الطبيعي من حقول الصحراء الى افريقيا الغربية ، للمساعدة على التنمية الصناعية في افريقيا ، كان الجواب على هذا الاقتراح بالرفض . ولاقى المصير ذاته كل اقتراح آخر تقدمت به الدول الملحقة . فبانتهاء عام ١٩٦٢ ، كان الامر هو ان أكثر من نصف المئتي مشروع التي تقدمت بها الدول الافريقية قد رفض رفضاً تاماً ، وبدىء العمل فقط بستة مشاريع يبلغ مجموع تكاليفها حوالي ٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، وسيكون لدى «صندوق التنمية» أكثر من ٢٦٠ مليون جنيه لفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٧ ُخصص ثلثها تقريباً للزراعة . وسيجري تسليم أكثر من ٨٠ بالمئة من الاموال المخصصة بشكل هبات . والغاية من هذه المخصصات هي استخدامها لتعبيد الطريق امام الاستثمارات الخاصة . يفصح عن ذلك

(*) « التجارة والتنمية في افريقيا » ، ايلول ١٩٦٢ ، ص ١٣ .

بوضوح بيان « للجنة الاقتصادية والاجتماعية » التابعة « للسوق الاوروبية المشتركة » ، حيث يقول :

«بالنظر إلى اهمية توظيف الرأسمال الخاص لتصنيع الدول الملحقة بالسوق، وصعوبة التخمين الدقيق للمجازفات السياسية الناجمة عن توظيف الرساميل في هذه البلدان ، فإن اللجنة تعتبر انه من الضروري تقديم ضمانات وقيود ، دفعاً للمجازفات السياسية التي يمكن ان تحدث. وفوق ذلك، يجب استخدام معظم المنح ، المعطاة دون مقابل ، في البناء التحتي للاقتصاد من اجل استقطاب الرأسمال الخاص » (*) .

بمضي نهاية عام ١٩٦٥، جرى توزيع حوالي ٣٠ بالمئة من مخصصات الخمس سنوات . هكذا يبدو ثانية ، ان المقصود بكبر حجم المبلغ هو الترغيب والايهام بفائدة غير حقيقية . وكما علقت « الايكونوميست » بتهكم : « إن هذا النوع من المال يكفي على العموم لإبقاء الدول الملحقة صديقة لأوروبا في الوقت الحاضر » . فاذا لم تبق « صديقة » ، فإنه قد جرى تحذيرها من مغبة ما يمكن أن تتوقعه من «مجلس وزراء السوق المشتركة»، الذي أعلن في محضر اجتماعه المعقود في ١٨ كانون الأول ١٩٦٢، « انه في حال اتخاذ أي من الدول الملحقة لاجراءات ترمي الى تهديد علاقات الصداقة بين تلك الدولة « والسوق الاوروبية المشتركة » ، أو أي من دولها الاعضاء ، فإن « مجلس الوزراء » سيدرس الوضع ويقرر التدابير التي يجب اتخاذها بموجب الميثاق » (**) .

التحالف من اجل التقدم لأميركا اللاتينية

لقد برهن « التحالف من اجل التقدم » المعدّ لأميركا اللاتينية ، الذي ترعاه الولايات المتحدة ، على انه وسيلة موازية لاستغلال قارة بكاملها استغلالاً

(*) « نشرة السوق الاوروبية المشتركة » ، بروكسل ، نيسان (ابريل) ١٩٦٦، ص ٤٩.

(**) نقلاً عن جيرار برندل : « العلاقات الاقتصادية بين السوق الاوروبية المشتركة والدول الافريقية الملحقة » . « سياسة المانيا الخارجية » ، رقم ٥ ، ١٩٦٦ ، برلين ، ص ٣٦٠ .

متزايداً لمصلحة الرأسمال الاجنبي . إذ منذ عشرات السنين وأميركا اللاتينية تشكل مصدر ربح رئيسي للاحتكارات الاميركية الضخمة . هذه الشركات الاحتكارية كانت ، حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، تركز اهتمامها في فرض سيطرتها على اميركا اللاتينية — وكان « المارينز » جاهزين عند الطلب دائماً ، لهذا الغرض . وكان تصدير الرساميل صغيراً نسبياً في تلك الفترة ، ذلك ان توظيفات متواضعة في المناجم والمزارع قد اعطت ارباحاً هائلة تتعدى المألوف بكثير . وبعد عام ١٩٢٠ ابتدأ التفتيش المسعور عن البترول . واندفعت شركة « ستاندرد اويل » ، التي يملكها « روكفلر » تشق طريقها في فنزويلا وكولومبيا والمكسيك . وشنت الحروب — « حرب تشاكو » بين بوليفيا والباراغواي ، والحرب بين بيرو واكوادور — في سبيل اخراج مصالح البترول البريطانية وجعل اميركا اللاتينية مسرحاً خاصاً بعمليات « ستاندرد اويل » لا غيرها .

ومهما يكن الامر ، فقد حدثت الزيادة الكبرى في دفوق التوظيفات الاميركية الى اميركا اللاتينية بعد عام ١٩٤٥ ، وتكاثرت الى اكثر من ذلك بعد عام ١٩٥٠ . فارتفعت القيمة الاجمالية للتوظيفات الاميركية في اميركا اللاتينية من ٢٧٢١ مليون دولار في عام ١٩٤٣ الى ٤٤٤٥ مليون دولار في عام ١٩٥٠، والى٨٩٣٢ مليون دولار في عام١٩٦٤ . توجهت هذه التوظيفات الى البترول بشكل خاص ، والى الصناعات الاولية الجديدة التي أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٦١ ، بلغت قيمة توظيفات البترول والصناعات الأولية نسبة ٦١ بالمئة من مجموع التوظيفات الاميركية المباشرة في اميركا اللاتينية .

هذه الاندفاعة الاقتصادية الضخمة ، التي انطلقت بها الولايات المتحدة ، كانت مصحوبة بسلسلة جديدة من التدخلات السياسية الرامية الى خلق انظمة تُسلس القياد لسياسة الولايات المتحدة . وكما لاحظنا سابقاً في هذا الكتاب، ان هجوماً قد شُنّ بعد عام ١٩٤٨ ضد الحركات الديمقراطية في اميركا

اللاتينية . فقد توالت الانقلابات العسكرية في تلك البلدان واحداً بعد الآخر، وابتدأت حقبة حرب الغوار . ويقدر ان السنوات الخمس عشرة الأولى ، بعد الحرب ، شهدت لا اقل من ستين محاولة انقلاب في اميركا اللاتينية .

كان انتصار الثورة الكوبية ، عام ١٩٥٩ ، ايذاناً ببدء مرحلة جديدة في تاريخ شعوب اميركا اللاتينية . فخلعُ ديكتاتورية « باتيستا » ، ذات الدعم الاميركي ، الذي جرى على مقربة من الولايات المتحدة ذاتها ، وقهر الغزاة في خليج الخنازير في عام ١٩٦١ ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية التي ادخلت الى كوبا الجديدة ، كان لها جميعها اكبر الأثر في جميع أنحاء قارة اميركا اللاتينية .

وجدت وزارة الخارجية الاميركية ان عليها ان تفكر في هذه الامور بامعان ؛ ففي عام ١٩٦١ ، اي بعد سنتين من الثورة الكوبية ، وبعد « عام افريقيا » بسنة واحدة ، وبعد سنة من تشكيل « جبهة التحرير الوطنية في جنوب فيتنام » ، وفي السنة ذاتها التي شهدت هزيمة « خليج الخنازير » الشنيعة ، تشكلت « فيالق السلام » ، ودعت واشنطن حكومات اميركا اللاتينية الى مؤتمر في « بونتا دل استي » ، في « اورغواي » ، فانبثق عنه « التحالف من اجل التقدم » (*) .

كان ذلك التحالف ، من جميع نواحيه ، تحالفاً من اجل الاستعمار الجديد. أما الهدف المرسوم له في مدى العشر سنين ، ١٩٦١ — ١٩٧٠ ، فقد كان ينحصر في تنفيذ « ثورة سلمية » من اجل تلافي الثورة الحقيقية التي تنهي السيطرة الاميركية الاقتصادية والسياسية في اميركا اللاتينية . والمقصود من

(*) « ريتشارد بيسيل» ، من كبار موظفي « وكالة المخابرات المركزية » ، وقيل انه هو الذي خطط غزوة خليج المكسيك ، نصب في مركز كبير المساعدين للتحالف ، لدراسة كيفية استعمال امواله (انظر جون جيراسي : « الخوف العظيم في اميركا اللاتينية » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٢٧٩) .

ذلك إدخال الاصلاح الزراعي ، ونشوء بعض عناصر «التمثيل الديموقراطي» ، لإضعاف الكبت الاقطاعي الخانق وإحلال شكل شبه رأسمالي ممسوخ مكانه . فلتحقيق هذا البرنامج ، اتخذ قرار بتخصيص ٢٠٠٠ مليون دولار في السنة ، متضمنة ١١٠٠ مليون دولار من ميزانية الولايات المتحدة ، و ٣٠٠ مليون دولار من الاستثمارات الاميركية الخاصة ، والمؤسسات المالية الدولية ، والاستثمارات الخاصة في اوروبا الغربية واليابان ، وذلك لإيجاد اسواق لمنتوجات اميركا اللاتينية بأسعار متحسِّنة مستقرة . وكان المتصوَّر ان تجيء المساعدات العلمية والتكنيكية ، التي تقدمها اجهزة « فيالق السلام » ، كجزء من هذا البرنامج .

كشف مؤيدو « التحالف من اجل التقدم » ، بأنفسهم ، عن اهدافه الحقيقية . فقد كتب دين راسك ان التحالف « يرتكز على المفهوم القائل إن هذا النصف من الكرة الارضية هو جزء من « المدنية الغربية » التي اخذنا على انفسنا عهداً بالدفاع عنها » . ويعلن « تيودورو موسوسو» ، سفير الولايات المتحدة في فنزويلا ، ثم رئيس برنامج اميركا اللاتينية التابع « لوكالة التنمية العالمية » ، ثم زعيم « التحالف من اجل التقدم » ، قائلا بصراحة : « ان تأييد ذلك التحالف ، لن يكون لدى الطبقات التقليدية الحاكمة ما يجعلها تخافه ... هذا التحالف يستحق تأييد الجميع ، إذ هل هو إلا نداء لضميرهم ووطنيتهم ، وهو في آن واحد وسيلتهم الرئيسية للدفاع عن النفس ؟ » . وقد أعلن رئيس فنزويلا السابق ، رومولو بيتانكور ، الذي كان محبوباً لدى وزارة الخارجية الاميركية ، قائلا في دفاعه عن التحالف : « يجب ان نساعد الفقراء لننقذ الأغنياء » .

وبكلمة اخرى ، ان التحالف ، حتى في اهدافه الأصلية ، أداة لإحباط كل تغيير ثوري . ومراميه ، في الحقيقة ، مضادة للثورة .

لم يستند « التحالف من اجل التقدم » الى تغيير جوهري ، بل الى اغراض يحددها ترقيع الأنظمة القائمة من أجل حماية المصالح الاقتصادية الرأسمالية الاميركية ،

لذلك فقد كانت نتيجة أعماله في السنوات الست الماضية ان ازدادت الازمة تفاقماً في اميركا اللاتينية . وخطاب « روبرت كينيدي » أمام مجلس الشيوخ الاميركي ، في ٩ ايار (مايو) ١٩٦٦ ، الرامي الى كسب تأييد الشيوخ المتصلبين ودفعهم للاخذ بمفاهيم تشبه المفاهيم الكامنة وراء « التحالف من أجل التقدم » ، كان ذاته اعترافاً بفشل ذلك التحالف. فقد وصف اميركا اللاتينية بهذه الكلمات :

« الاعتماد على محصول واحد فقط للتصدير ، وانعدام الصناعة نسبياً ، وغياب سوق داخلية قوية ، وغلبة الاحتكارات الحكومية ... فالنتيجة النهائية لهذا الشكل من التنمية هي الفقر ، والانحطاط ، والبؤس ، حيث تصبح الإحصاءات عنها ابتهالات كثيرة الترداد ... يقل الدخل لكل فرد عن ١٠٠ دولار سنوياً في اميركا اللاتينية . الأميركيون اللاتين أميّون . الاوبئة الشائعة وسوء التغذية تسود جميع بلدانهم تقريباً ؛ نصف سكان أميركا اللاتينية لا يصلون الى سن الاربعين . وعندما يتجول المرء في أنحاء اميركا اللاتينية، يشاهد واقع البؤس البشري الرهيب، ويدرك حقيقة هذه الاحصاءات ادراكاً قوياً مدمراً . هناك أناس ، في « رسيف » يعيشون في اكواخ بائسة قرب المياه التي يصبون فيها نفاياتهم وبرازهم . السلاطعين التي تعيش في هذه المياه تشكل غذاءهم الأساسي . وفي الحقول القريبة ، يقطع العمال قصب السكر في المزارع على مدى ستة ايام في الاسبوع ، من شروق الشمس إلى غروبها ، للحصول على ١,٥ دولار اميركي لقاء عمل اسبوع كامل . وفي كل مكان ، حول كل مدينة كبيرة نوعاً ما ، توجد أحياء قذرة (مزدحمة بالسكان وموسومة بالفقر والرذيلة) ، تبدو خليطاً من الأكواخ ، المبنية من التنك او الورق المقوى او الطين ، والاولاد يخرجون من ابوابها بالعشرات . لن يقبل هؤلاء الناس بهذه الظروف الحياتية خلال الجيل القادم . فلا نحن نقبل بها ولا هم يقبلون . ستكون هناك تغييرات . وقد انطلقت الثورة في مسيرتها . وهي ثورة ستكون سلمية إذا كان لدينا القدر الكافي من الذكاء ،

ومعتدلة اذا كان لدينا الحذر الضروري، وناجحة اذا كنا محظوظين ، ولكنها ثورة ستتحقق شئنا أم أبينا. نستطيع ان نؤثر في طابعها، ولكننا لانستطيع تقييد حتميتها » .

هذا الكلام ليس اتهاماً لسيطرة الولايات المتحدة في اميركا اللاتينية ، ولأعمال « التحالف من اجل التقدم » في السنوات الست الماضية ، وحسب ، وانما هو ايضاً محاولة للتكيف ، لكي تحل اساليب الاستعمار الجديد محل اشكال السيطرة والاستغلال القديمة ، ومن اجل اصلاح ورعاية الرأسمالية المحلية لدرء خطر (على الولايات المتحدة) أشد وأدهى ، أي خطر ثورة حقيقية وتحول نحو الاشتراكية.وما تحذيرات روبرت كينيدي الخاصة بأميركا اللاتينية إلا أصداء لتحذيرات ماكميلان وديغول التي اطلقت قبل ذلك بخصوص افريقيا ، ولتحذيرات « تشستر باولز » حول آسيا ؛ وهو مثلهم يدعو الى الاعتراف بالقوى التاريخية الفعالة، التي تفرض بحكم الضرورة صياغة تكتيكات امبريالية جديدة ، تكتيكات ترمي الى « التأثير في طابع » الثورة .

ومع ذلك ، فقد أظهر بضع من السنوات الأخيرة استحالة السياسة التي تسمح بتنازلات طفيفة ، وإدخال اصلاحات معتدلة ، فهذه ستبقى مستحيلة ما دام الهدف منها يرمي الى الدفاع عن مصالح الاحتكارات الاميركية في اميركا اللاتينية . ولهذا السبب فقد تمت إزاحة أولئك الذين سعوا في الفترة الاخيرة الى سلوك طريق اصلاحية ، مثل « غولار » في البرازيل ، « وباز استنسيرو » في بوليفيا ، « وجوان بوش » في جمهورية الدومينيكان ، وذلك بواسطة انقلابات عسكرية تدعمها الولايات المتحدة، وفي الحالة الاخيرة تدخلت القوات الاميركية تدخلا مباشراً .

ويظهر ايضاً من النتائج الاقتصادية « للتحالف من اجل التقدم » ، انه لم تحل المشاكل الاساسية في أي من بلدان اميركا اللاتينية . لا بل ، ان جذور الازمة الاقتصادية قد تعمقت ، بينما تستمر احتكارات الولايات المتحدة في اقتطاع الارباح الهائلة .

لقد كان تخطيط « التحالف من اجل التقدم » يرمي الى ان تزداد التنمية الاقتصادية بنسبة سنوية تبلغ ٢,٥ بالمئة لكل شخص . وبالرغم من الاعلان بأن هذا الهدف قد تحقق في عام ١٩٦٥ ، فقد اعتبر « جايمس رستون » ان الارقام الرسمية « خادعة نوعاً ما » . اولاً ، ان الزيادة الاجمالية في السنوات الخمس الاولى من الخطة تبرز زيادة سنوية بنسبة ١,٤ بالمئة فقط لكل شخص. ثانياً، ان ارقام ١٩٦٥ لا تأخذ بعين الاعتبار التضخم النقدي الذي ساد عدداً من دول اميركا اللاتينية ، وهكذا فان الارقام ، التي تعتمد اسعاراً تضخمية فقط ، تخفي الواقع الحقيقي . ثالثاً ، يشدد رستون على انه ، حتى ولو اهملنا أثر التضخم ، فان النصف ، فقط ، من دول اميركا اللاتينية قد حقق وتيرة نمو حسب ما جاء في الخطة ، ومعظم هذه الدول حقق وتيرة نمو حقيقية أدنى في عام ١٩٦٥ منها في عام ١٩٦٤ . وقد تباطأ الانتاج الزراعي خلال السنوات الخمس ؛ « ويتوقع ان يزداد العجز في المساكن » ؛ والتقدم الثقافي « لا يسير بخطى موازية للزيادة في عدد طلاب المدارس » .

يجب ان نرى أهمية هذا الركود الفعلي في ضوء الانحطاط الخطير الذي تميزت به الفترة التي سبقت عام ١٩٦١ ، عندما انطلق « التحالف من اجل التقدم » . فالانتاج الزراعي في اميركا اللاتينية لم يصل الى مستوى ما قبل الحرب حتى ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . وهبط انتاج الفحم في تشيلي من ٠٠٠ ١٦٩ طن متري شهرياً ، في عام ١٩٥٤ ، الى ٠٠٠ ٨١ في عام ١٩٦٠ . وفي الفترة ذاتها ، هبط انتاج الفحم في بيرو بنسبة خمسين بالمئة — من ٠٠٠ ٢١ طن متري في الشهر الى ٥٠٠ ١٤ . واللحومات في الارجنتين هبط انتاجها من ٠٠٠ ١٤٥ طن متري شهرياً في عام ١٩٥٦ الى ٠٠٠ ٨٧ في عام ١٩٦٠ . ثم ان انتاج القرميد في فنزويلا، الغاز في باناما ، الاسمنت في تشيلي، ومنتوجات الرصاص في المكسيك ، تدنّى انتاجها في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ (*) .

(*) جون جيرامي : المصدر السابق ، ص ٣٧٩ .

وتدل الأرقام على ان تدفق الرساميل المرتقب الى اميركا اللاتينية ،من خلال ذلك «التحالف»، لم يحدث بالفعل. فعلى مدى السنوات الخمس الاولى لم يخصص الكونغرس في الولايات المتحدة سوى ثلاثة ارباع المبلغ الوارد في الخطة ، وكذلك الرساميل الخاصة ، فإنها لم تصل الى الرقم المرسوم في الخطة . وفوق ذلك ، فقد بلغت هذه الرساميل قدراً اقل من المبالغ العائدة الى الولايات المتحدة بشكل ارباح وعائدات مقتطعة من التوظيفات الاميركية السابقة . فالنهج السائد قبل التحالف يشير الى ان التوظيفات الأجنبية المباشرة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠ في اميركا اللاتينية قد بلغ مجموعها مبلغ ١٧٩ ٦ مليون دولار ، بينما بلغت الأرباح المنقولة الى الخارج مبلغ ٠٨٣ ١١ ، والنتيجة هي خسارة ٩٠٤ ٤ مليون دولار حاقت بأميركا اللاتينية .

وبما ان سنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٥ لا تغطي سوى الأرباح المنقولة الى الولايات المتحدة ، مهملة الأموال المرسلة الى اوروبا ، فبمقدورنا ان نفترض بكل امانة ان مجموع الخسارة اللاحقة كانت اكثر من ٠٠٠ ٥ مليون دولار بكثير (*) . وتدل آخر الأرقام ، التي نشرتها « الهيئة الاقتصادية لأميركا اللاتينية في الأمم المتحدة » (٢٩ آذار (مارس) ١٩٦٧) ، على انه في عام ١٩٦٦ وحده قد دفعت اميركا اللاتينية مبلغ ١٤٠ ٢ مليون دولار بشكل ارباح وفوائد على التوظيفات الأجنبية .

ولكن المسألة ليست مسألة الأموال المتاحة فقط . فجميع الدلائل تشير الى ان المبالغ المخصصة تصرف، بصورة رئيسية ، في خدمة المصالح الاميركية لدفع الديون المستحقة للولايات المتحدة، كي تشتري بها البضائع الاستهلاكية

(*) اغيلار الونسو : « اميركا اللاتينية والتحالف من اجل التقدم » ، نص محاضرة القيت امام معهد الاقتصاد التابع لجامعة مكسيكو الوطنية ، ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، نيويورك، ١٩٦٣ .

الاميركية ، ولسد العجز في ميزان المدفوعات (يضاف الى كل هـذا ، بالطبع ، المبالغ التي يأخذها الحكام العملاء المحليون لمنفعتهم الخاصة) . إن جزءاً يسيراً جداً من هـذه المبالغ ينفق في سبيل التنمية الاقتصادية الاساسية . فبين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ كان مجموع مـا أنفق للتنمية الصناعية لا يتجاوز نسبة ٤ بالمئة من المبالغ المخصصة ، وحتى هـذا الجزء الضئيل فقد وزع على شركات اميركية كانت تعمل في اميركا اللاتينية منذ وقت طويل(*). وقد اصبحت مسألة دفع الديون مشكلة على قدر كبير من الخطورة بالنسبة لأميركا اللاتينية . ويسود الاتجاه ، بشكل عـام ، نحو انخفاض التوظيفات الخاصة المبـاشرة بالنسبة الى قروض وديون الدولة والأرصدة او التسليفات الخاصة . فقد تلقت بلدان اميركا اللاتينية بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٥ مبـالغ معدلهـا ٣٢٥ مليون دولار سنوياً بشكل توظيفات و ٢٨١ مليون دولار من القروض والأرصدة ؛ اما في فترة ١٩٦١ — ١٩٦٤ ، فقد تلقت مبلغ ٢٩٣ مليون دولار و ١٨٤١ مليون دولار بالمقـابل (**) . ان معظم القروض هي في الحقيقة أرصدة . يشرح ذلك جون جيراسي ، حيث يقول : « ان الاموال لا تترك الولايات المتحدة ابداً ، ذلك انه حينما تسدد القروض ، تدخل اموال جديدة الى الولايات المتحدة » (***) .

ان استخدام هذه الارصدة يوجّه ، ايضاً ، نحو خدمة مصالح الولايات المتحدة . إذ ان نسبة تبلغ ٨٦ بالمئة من الاموال تصرف في شراء المنتوجات والخدمات من الولايات المتحدة .

يقـدر مجموع الديون الاجنبية المتراكمة على اميركا اللاتينية بمبلغ يقع بين

(*) اكسلسيور ، ١٥ آذار (مارس) ١٩٦٦ .

(**) شيرميتييف : « اميركا اللاتينية والطريق الشائكة الى التنمية الصناعية » ، مجلة « الشؤون العالمية » (موسكو) ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، ص ٢٥ .

(***) جون جيراسي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

١٠,٠٠٠ الى ١٥,٠٠٠ مليون دولار . وتقدر الارباح السنوية ، التي حوّلت الى ما وراء البحار، في كلٍ من السنوات القليلة الماضية ، بمبلغ ١,٠٠٠ مليون دولار ؛ وبلغ مقـدار الفوائد المدفوعة سنوياً عن القروض والأرصدة ٤٠٠ مليون ؛ بينما بلغت المدفوعات السنوية التي سددت من أساس الديون ١,٥٠٠ مليون دولار . هكذا يصل مجموع المدفوعـات السنوية الى ٣,٠٠٠ مليون دولار — وهذا يمثل اكثر من ضعف مخصصات « التحالف من اجل التقدم » ، وكذلك يشكل هذا مقدار خمسين بالمئة اكثر مما كان مخططاً . وبمقابل هذه « المساعدات » ، الآتية بموجب « التحالف من اجل التقدم » ، يتوجب على دول اميركا اللاتينية ان توافق على اجراءات رامية الى «الاستقرار». فماذا يعني الاستقرار ؟

« انه يعني تجميد الاجور بشكل او بآخر . ويعني تجميد الاسعار بشكل او بآخر. ويعني ندرة (او صعوبة الحصول على) الديون، وتخفيض المصروفات الحكومية ، وإبطاء وتيرة التوسع الاقتصادي . يعني، إذن ، تقييد او ايقاف التصنيع، والمشاريع التي تجري بإعانة حكومية. انها تعني، في النهاية، اقتصاداً مؤاتياً للمستثمرين المتخمة صناديقهم — اي للمستثمرين الاجانب . الاستقرار يعطي افضلية بارزة لصالح شركات الولايات المتحدة التي توظف اموالها في البلد ، ولصالح الآتين من الولايات المتحـدة لشراء سلع البلد . ذلك هو السبب الذي ، من اجله ، يشترط « صندوق المال الدولي » اتخاذ اجراءات رامية الى الاستقرار والتقشف » (*) .

ان شلل اقتصاد اميركا اللاتينية ، النـاتج عن اتباع هـذه الطريقة تجعل تلك الدول مضطرة للمزيد من الديون الآتية من الولايات المتحدة ، التي يتزايد

(*) جون جيراسي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٣ . اشارة الدكتور جيراسي الى « الاسعـار المجمدة » ليست صحيحة تماماً ، اذ قاد « الاستقرار » في كثير من الاحيان الى تضخم خطر ، في الواقع .

الاعتماد عليها . فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، ازدادت الديون اربعة اضعاف مما كانت عليه من قبل ، وبلغت عملية تسديد الديون للولايات المتحدة في عام ١٩٦٥ وحده مبلغ ٢١٠٠ مليون دولار .

وقد علق جون جيراسي ، بكثير من الصواب ، على ان « التحالف » هو تحالف بين الولايات المتحدة وأرباب العمل الاميركيين في اميركا اللاتينية لا بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية .

وتصيب اميركا اللاتينية خسارة هائلة ايضاً، من جراء التبادل غير المتكافىء بين منتوجاتها ومنتوجات الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى . فالخسارة الناجمة عن التجارة مع الولايات المتحدة وحدها تبلغ ١,٥٠٠ مليون دولار في السنة. ولم يكن « للتحالف من اجل التقدم » اي تأثير لمنع النزيف الناتج بهذه الطريقة . وقد قال انريك كاباليرو ايسكوفار ، السيناتور من كولومبيا وأحد كبار المحامين ورجال الأعمال ، مخاطباً جون جيراسي :

« سينتهي التحالف الى ان يكون مجرد كلمات اذا لم ترجع اسعار البن الى مستوى عادل . لقد خسرنا ، في السنوات الخمس الاولى من سنوات التحالف، ما يقارب ضعف ما حصلنا عليه من التحالف ... فعندما كان البن يباع بسعر دولار واحد لكل كيلو ، كان بمقدورنا حيازة ٥٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار في الشهر لاستيراد البضائع الضرورية ، والآن ، لدينا من البن كميات أكبر للبيع، ولكن بسعر ٤١ سنت للكيلو ، وذلك لا يمكننا من الحصول على أكثر من ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، شهرياً ، من أجل استيراد البضائع الضرورية. ادفعوا لنا اسعاراً أعلى لقاء ما تشترون من البن وإلا — اللهم امنحنا بركتك — ستتحول الجماهير الى جيش ثوري ماركسي عظيم يجرفنا جميعاً الى البحر » (*) .

(*) جون جيراسي : مصدر سابق ، ص ٢٩٥ .

وقد فشلت الجوانب الاخرى من التحالف فشلاً موازياً ، وذلك يتمثل في حركة الاصلاح الزراعي ، المرتكز على مفهوم الانتقال التدريجي من اللاتيفونديات ذات الطابع الاقطاعي إلى مزارع رأسمالية الطابع، حيث يشتري الفلاحون الأغنياء اراضيهم او يعقدون الصفقات لشراء اراضي الدولة ، تاركين الغالبية من الفقراء والفلاحين الذين لا يملكون ارضاً على حالهم من الفقر وانعدام الملكية . والديموقراطية ما تزال بعيدة عن الانتشار ، وهي تتعرض لهجوم مستمر . وتستمر البنيات الأساسية شبه الاقطاعية في البقاء . وتزدهر الديكتاتوريات . فالحكم العسكري شيء معتاد ؛ و « التحالف » نفسه تزداد عسكرته ، وذلك بتزايد نسبة المخصصات التي يرصدها التحالف للمساعدات العسكرية .

إن الجماهير في اميركا اللاتينية، بعد مضي ست سنوات من أعمال« التحالف من أجل التقدم » ، تستطيع ان ترى ان الوحيدين الذين احرزوا « تقدماً » هم اصحاب الشركات والبنوك الاميركية الكبيرة ، والطغاة الدكتاتوريون الأذناب الذين اقتطعوا الملايين لأنفسهم . وقد قدر جيراسي ان حوالي ١,٥٠٠ مليون دولار من اموال الشعب تسرق من خزائن دول اميركا اللاتينية كل سنة .

لقد كان هذا الفساد والاحتيال الواسع الانتشار ، والذي يتيحه « التحالف من اجل التقدم » ، موازياً بشكل دائم لسيطرة الولايات المتحدة في اميركا اللاتينية . فعندما استولى الدكتاتور « دوفاليه » على السلطة في هايتي ، تلقى ٣٠ مليون دولار من الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٦١ أُعطي ١٣,٥ مليوناً اخرى — وهذا يعادل نصف ميزانية هايتي ، تقريباً ، لتلك السنة . اما « بيريز خيمينيز » ، طاغية فنزويلا الذي دعمته الولايات المتحدة حتى عام ١٩٥٨ ، فيقدر انه قد كدس ٤٠٠ مليون دولار في بنوك اجنبية(*) .

(*) ستانيسلاف اندريسكي : « الطفيلية والتخريب » ، لندن ١٩٦٦ ، ص ٦٦ .

وكذلك سلفاه، «اليازار لوبيز كونتيراس» (١٩٣٥ – ١٩٤١)، و «ايزاياس مدينا انغاريتا» (١٩٤١ – ١٩٤٥)، فقد اختلس كل منهما حوالي ١٣ مليون دولار [*]. ويقال ان باتيستا قد هرب من كوبا، في عام ١٩٥٩، ولديه ٢٠٠ مليون دولار في بنوك ما وراء البحار. والجنرال تروخيلو، طاغية الجمهورية الدومينيكية، «قد اتقن ابتزازه المنظم، على مر السنين حتى بلغ دخله السنوي ما يقارب ٣٠ مليون دولار» [**].

ولم يغير «التحالف» شيئاً من هذا التقليد.

وفي الوقت ذاته، يوجد في فنزويلا «الغنية» ٨٠٠ ٠٠٠ عاطل عن العمل، و ٣٠٠ ٠٠٠ طفل ممن لا توجد لهم مدارس؛ وفي كاراكاس، العاصمة، يعيش ٥٠٠ ٠٠٠ من الناس في زرائب بائسة.

لا عجب اذا دعا «البروفسور أغيلار» «التحالف من اجل التقدم» أداة للدفاع عن الطبقات الحاكمة، وتعبيراً عن المونرووية (نسبة الى مونرو) وقاعدة مضادة للشيوعية، ورداً على النقمة الشعبية، ومتراساً ضد كل رغبة بالتحرر، وبديلاً وكبحاً للثورة الكوبية، و «حلفاً مقدساً» جديداً ضد النضال الثوري لشعوبنا» [***].

ان ذات الفشل الذي أصاب «التحالف من اجل التقدم» قد قاد الولايات المتحدة الى القيام بمحاولات جديدة لتدفع الى الأمام بخططها العسكرية المضادة للثورة. لقد بقيت هذه الخطط تحت الدراسة لسنوات خلت، واتخذت شكلين: التحركات لإنشاء قوات مضادة لحرب الغوار، وخلق قوة عسكرية على مستوى قارة اميركا اللاتينية بقيادة الولايات المتحدة.

(*) «إدوين ليودين»: التسلح والسياسة في اميركا اللاتينية، نيويورك، ١٩٦٠، ص ١٤٧ – ١٥٠.

(**) المرجع السابق.

(***) الونسو اغيلار، مصدر سابق، ص ٣٠.

الأول: وهو ما يسمى عادة بالبرنامج الاميركي المضاد للعصيان، يتخذ، رسمياً، اسم «الحرب الخاصة»، التي أُنشئت من اجلها شعبة في وزارة الدفاع الاميركية. وبمضي حزيران ١٩٦٣ كان هناك ٥٧٫٠٠٠ من الرسميين التابعين للحكومة الاميركية الخاضعين للتدريب على الدروس المضادة للعصيان، حسب ما جاء في خطاب لروبرت كينيدي. ويوجد «مركز الحرب الخاصة» الرئيسي في «فورت براغ»، «نورث كاورلينا». وبالاضافة إلى تدريب أشخاص أميركيين، تنظم الدروس والصفوف للمتدربين المختارين من بلدان اميركا اللاتينية ودول اجنبية أخرى. وهناك ايضاً خمس مدارس، خاصة بالاميركيين اللاتين وحدهم، في «حزام قناة باناما»، تحت الإشراف المباشر «لمركز القيادة الاميركية في الكاريبي». وبالاضافة الى ذلك، توجد كلية خاصة اسمها «كلية الدفاع الدولي الاميركي» للضباط العسكريين من اميركا اللاتينية [*].

في عام ١٩٦٥، كان غزو الولايات المتحدة للجمهورية الدومينيكية يثبت، الى جانب اللغو الكلامي عن الاصلاح بواسطة التحالف من اجل التقدم، ان الولايات المتحدة على استعداد لاستعمال القوة العسكرية أينما كانت الاصلاحات جوهرية بما يكفي لتهديد بنية الاقطاع والاستغلال الرأسمالي الموجود. وفي ذلك الوقت أعلن الرئيس الاميركي مبدأه القائل «ان الوطن الاميركي لا يستطيع، ويجب ان لا يسمح، وهو لن يسمح، باقامة دولة شيوعية اخرى في نصف الكرة الغربي» (٢ أيار [مايو] ١٩٦٥). ونظراً الى ان المسألة المطروحة في الجمهورية الدومينيكية لم تكن الشيوعية بل الاستقلال والديمقراطية، فإن مبدأ جونسون كان موجهاً بكل وضوح ضد أي تغيير اساسي في اميركا اللاتينية. وفي الوقت ذاته، أدى تدخل الجيوش الاميركية تدخلاً مباشراً في الجمهورية الدومينيكية إلى غضبة كبيرة، مما اضطر البنتاغون

(*) انظر ويليم بوميروي: «حرب الغوار والحرب المضادة للغوار»، نيويورك ١٩٦٤.

إلى تكثيف جهوده لخلق « قوة دولية على مستوى القارة الاميركية» ليجري استخدامها في ظروف مماثلة في المستقبل .

وقد كان اسم « القوات الاميركية الدولية » هو الاسم الذي اعطي فعلاً، فيما بعد ، لقوات «المارينز» الاميركية التي ارسلت الى الجمهورية الدومينيكية. ومن أجل اظهار الأمر بمظهر اكثر قبولاً ، تم إقناع اربع دول من اميركا اللاتينية بإرسال فرق صغيرة لتؤدي الخدمة الى جانب القوات الأميركية الراجح عددها .

إن المراد من « القوة الدولية الاميركية » هو ان تبدو للعالم الخارجي وكأنها تشكيل عسكري من اميركا اللاتينية ، بينما يكون سير أمورها في الحقيقة بيد الولايات المتحدة . وتمضي الولايات المتحدة، من وراء ستار «القوة الدولية الاميركية » ، مستمرة في ممارسة دورها في التدخل والثورة المضادة. فالماجور – جنرال « ماكس س.جونسون » ، وهو ضابط تخطيط سابق في رئاسة الاركان المشتركة، يشرح دور الولايات المتحدة في التجمعات العسكرية من هذا النوع ، في مقال بمجلة « يواس نيوز اند وورلد ريبورت » بقوله :

« ان أية « قيادة دولية اميركية » يتم انشاؤها لمنع انتشار الشيوعية في هذا النصف من الكرة ، ستكون ، بكل تأكيد ، تحت امرة ضابط اميركي ذي رتبة عالية ، كما أن الولايات المتحدة ستتعهد بدعمها عسكرياً بمبالغ تعادل ٩٨ بالمئة » .

لكن هوة كبيرة تفصل بين مرامي الولايات المتحدة وما تستطيع تحقيقه. فالجهود الرامية الى انشاء « قوة دولية اميركية » لاقت الكثير من مقاومة شعوب اميركا اللاتينية، وهذه المقاومة وجدت تعبيراً جزئياً عنها في معارضة معظم حكومات اميركا اللاتينية لهذه الفكرة . ونتج عن ذلك أن مشروع المنظمة العسكرية بقي دون تنفيذ .

مقابل مختلف مخططات « المساعدة » التي ترسمها الدول الامبريالية ، تبرز المساعدات الحقيقية الناشئة من العلاقات الاقتصادية الجديدة التي تقوم بين الدول

المتخلفة والدول الاشتراكية، بشكل مغاير. فهذه العلاقات الاقتصادية ترتكز على أسس مختلفة تماماً عن الاسس التي ترتكز عليها علاقات الدول المتخلفة بالغرب . إذ ليس لدى الدول الاشتراكية شركات احتكارية خاصة تستثمر أموالها في العالم الثالث ، وتستولي على ملكية الاراضي والثروات المعدنية ، وتقيم مؤسساتها الاستثمارية وراء البحار ، فتنهب بذلك شعوب افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية وتسلبها ملايين الجنيهات كل سنة .

وترتكز الاتفاقات الاقتصادية الاشتراكية على المساواة بين الطرفين . فلا تلزم هذه الاتفاقات احد الطرفين بالشروط المرهقة ، وذلك ما أكده عبد الناصر ، وسيكوتوريه ونيكروما . تقدم الدول الاشتراكية قروضاً فوائدها ٢,٥ بالمئة ، مقابل ٦ و ٧ بالمئة التي تطلبها عادة الدول الغربية (*). وتعطى القروض مباشرة للحكومات لا للقطاع الخاص؛ وبالتالي يتقوى قطاع الدولة في البلد المستلم ، ويسهل التخطيط ، ويصبح ممكناً توجيه الموارد حيث تكون الحاجة على أشدها . هذا بالإضافة الى ان الأرصدة او الديون الاشتراكية تدفع على مدى طويل ، إما بعملة الدولة المستعملة او بواسطة صادراتها التقليدية ؛ وليس من المعتاد ان تطلب دولة اشتراكية التسديد بالدولار او العملات الغربية الاخرى . إن التقنيين الجدد الموجَّهين بإقامة مشاريع جديدة يدرَّبون عادة خلال عملية البناء في البلد المعني ، حتى اذا أشرف المصنع على بدء عملياته يستلم التقنيون الجدد الذين تدربوا مشروعهم

(*) الديون الثقيلة على كاهل الدول المتخلفة ، وما يقابلها من ديون ذات فوائد بخسة من الدول الاشتراكية ، اجبرتا الدول الغربية على تعديل نسب فوائدها واتفاقيات قروضها نوعاً ما . فبعض المبالغ تعطى كمنح برمتها الآن، وفي بعض الحالات تعطي القروض بدون فوائد ؛ والفوائد تفرض بنسبة ٥ او ٥,٥ بالمئة بدلاً عن الى ٦ و ٧ سابقاً ؛ وفي بعض الاحيان تفسح مهلة من الوقت قبل البدء بدفع الفوائد . والأموال الصادرة عن « صندوق المال الدولي » تكون ذات فوائد ادنى ، ايضاً . وفي آن واحد ، يلازم التدخل الاقتصادي هذه الفوائد ، اذ يفرض « صندوق المال الدولي » اجراءات قاسية « لاستقرار الاقتصاد » كشرط لتلقي قرض ما . هذه الاجراءات ترتكز في العادة على مشاريع « التقشف » التي تؤدي ضربات قاصمة لمستوى المعيشة وتقود الى تقييد تنمية الصناعية المحلية . وبذلك تبقى مشاكل الدول المتخلفة على حدتها .

الناجز . ثم إن القروض الاشتراكية توجه ، بشكل خاص ، نحو مساعدة التنمية الصناعية . لذلك فان مصانع بأكملها تصدر الى الدول المتخلفة ، ويجري انشاء السدود الهيدرو – كهربائية ، وتقام مصانع الحديد والفولاذ المعقدة ، ومع ذلك فانه عندما ينتهي تركيب المعدات وتبتدىء العمليات ، لا يؤخذ قرش واحد من الارباح ، لأن الدول الاشتراكية لا تستثمر قرشاً واحداً من اموالها ؛ والمشروع بأكمله يصبح ملكاً للدول المستلمة نفسها . تساعد هذه العلاقات الاقتصادية على النمو الاقتصادي والاستقلال ، وبذلك تساعد الدول المتخلفة على درء اخطار هجوم الاستعمار الجديد .

وقد بني لا اقل من ١٫٨٩٣ من المشاريع المختلفة (وبعضها ما زال في طور الانشاء) في افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ، بمساعدة الدول الاشتراكية . وبمضي عام ١٩٦٥ ، كانت الدول الاشتراكية قد منحت اعتمادات تقدر بمبلغ ٥٠٠٠ مليون روبل (اي ٢٠٠٠ مليون جنيه استرليني بالنسبة الرسمية للتبادل) الى دول العالم الثالث (*) .

إن تحليل المساعدات السوفياتية للدول المتخلفة سيقدم لنا صورة عن أبعادها وخصائصها (**) . فقد بلغت نسبة المشاريع الصناعية ومشاريع التنقيب الجيولوجي ، مقدار ٧١ بالمئة من مجموع المشاريع التي تقوم بواسطة مساعدات الاتحاد السوفياتي والبالغ عددها الاجمالي ٦٠٠ مشروعاً. وقد ضمت هذه المشاريع ٢١ مصنعاً معدنياً ، و ٤٣ مصنعاً لبناء الآلات ، وحوالي ٣٠ مصنعاً للطاقة ، و ١٦ مصنعاً كيمائياً ومصفاة بترولية ، و ٦٠ مصنعاً للصناعات الخفيفة وصناعات التغذية . وفي حقل التعليم العالي والتدريب المهني، يساعد الاتحاد السوفياتي في بناء ٩٠ كلية ومعهداً ، بعضها ، في غينيا، والأفغان ، وبورما ، والحبشة ، يضم كل معهد منها الف تلميذ . كذلك فلا اقل من ٣٠٫٠٠٠ اختصاصي سوفياتي قد ارسلوا لمساعدة الدول المتخلفة ؛

(*) « غيولا كالاي » : « مشاكل الحركة العالمية والمسرح السياسي العالمي » . مرتكز على محاضرة في بودابست ، ١٩٦٦ . نشرت في براغ ، ١٩٦٧ .

(**) د . ديجيار : « فينشنايا تورغوفليا » ، رقم ٥ ، ١٩٦٦ .

و ١٠٠٫٠٠٠ بين عمال ماهرين ومراقبين جرى تدريبهم في الدول المتخلفة على يد التقنيين السوفيات ؛ هذا الى جانب ٢٠٫٠٠٠ شخص تلقوا تدريبهم الصناعي والتقني في مختلف المؤسسات السوفياتية .

يكفي اعطاء مثلين لنرى كيف تجري مساعدة الدول الاشتراكية للدول المتخلفة في مقاومتها للضغط الغربي . فعندما طلبت الجمهورية العربية المتحدة مساعدة الغرب لبناء سد اسوان ، قوبل طلبها بالرفض اذا لم تغير الجمهورية العربية المتحدة سياستها الداخلية والخارجية . وعندما أممت الجمهورية العربية المتحدة « شركة قناة السويس » لتمويل التنمية الاقتصادية ، شنت القوى الغربية هجومها على السويس . وعندما فشل الهجوم ، كان الاتحاد السوفياتي هو الذي وافق على تقديم المساعدات لبناء سد اسوان ، مخصصاً منحة تزيد على ٣٥ مليون جنيه استرليني لهذا الغرض . وغينيا ايضاً ، كانت راغبة لوقت طويل في انشاء محطة كهر – مائية على نهر « الكونكوري » ، لكن « الكونسورسيومات الرأسمالية ... تمنعت » ، كما كتب البروفسور ديمون ، لأنها لم تتلق ضمانات خاصة بالتطور السياسي في غينيا » (*) . غير أن الاتحاد السوفياتي وافق على تقديم ارصدة لغينيا بمبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني لبناء محطة للطاقة .

يتبين مما تقدم ، من الفحص المختصر لأعمال الاستعمار الجديد ، ان التعريفات الشاملة التي قدمها «مؤتمر شعوب افريقيا» و «المؤتمر الاول للقارات الثلاث» هي تعريفات ذات اسانيد دقيقة. فالاشكال المختلفة للاستعمار الجديد تتجه في الاساس نحو هدفين رئيسيين : خدمة مصالح الدول الخارجية – الاقتصادية والعسكرية والسياسية ؛ وخلق اوضاع داخلية في الدول المتخلفة تساعد على الاحتفاظ بالسلطة السياسية في يد الطبقات الاجتماعية الاكثر استعداداً للتعاون مع الامبريالية ، والأكثر ملاءمة لتنفيذ هذا التآمر . وهذا الهدف الداخلي ضروري من اجل إنجاح عمليات الامبريالية وتكتيكاتها الجديدة.

(*) رينيه ديمون ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .

الفصل الرابع :

مستقبل الاستعمار الجديد

الامبريالية تتراجع . لم يعد العالم احتكاراً لها . لكن هذا لا يتعدى ان يكون حقيقة عامة للحقبة التي نعيش فيها ، ولا يعني ان الامبرياليين لم يعد باستطاعتهم شن الهجمات العديدة ، او انهم لا يسيطرون على بلدان ، او مناطق ، او قارات بأكملها تقريباً . ولا يعني أنه لم تعد لديهم القدرة على إلحاق أذى ثقيل العبء على كاهل الدول الجديدة ، او احراز انتصارات مهمة ، ولو كانت انتصارات عابرة . إن بقاء الامبريالية سيعني ان حقوق الجماهير الديمقراطية ، واستقلالها القومي ، وتقدمها الاجتماعي والسلام في العالم ستبقى في خطر دائم .

ان ظهور الاستعمار الجديد هو بحد ذاته تعبير عن قدرة الامبريالية المستمرة على التدخل في شؤون الدول الاخرى .

ان الطريق الى تقدم دول العالم الثالث محفوف بالصعاب وشاق ومعقد . فاقتصادها شوهته عقود طويلة من السيطرة التي مارستها الدول الصناعية القوية . ومعظم سكانها اميون . وتحيق بهم الأمراض الواسعة الانتشار، ونقص التغذية، وسوء الأحوال السكنية المرعبة، وانعدام وسائل نقل المياه بالأنابيب الى القرى ، ونقص التقنيين المحليين .

إن الغالبية العظمى من شعوب العالم الثالث فلاحون فقراء ، ومعظمهم لا يملك أي قطعة من الارض اطلاقاً . والطبقة العاملة صغيرة نسبياً ، لكنها في طريق النمو، والصناعة والسكن المديني ما زال يستوعب القلة من السكان، ومشاكل الاقليات القومية ، والعشائرية ، تهدد تهديداً مستمراً بنشوب صراع مكشوف . والأحزاب السياسية المرتكزة على الاشتراكية العلمية تكاد تكون معدومة احياناً ، او تفتقد التجربة الصالحة ، والاحزاب التي أسهمت في نيل شعوبها الاستقلال تشكل مزيجاً من القوى الاجتماعية التي تملك مفاهيم متناقضة عن مستقبل التنمية في بلادها ، بعد ان حازت على استقلالها .

وسيكون من الغريب حقاً ، في هذه الظروف ، ان لا تُرتكب الاخطاء، او ألّا تُسلك طرق مغلوطة، او ألّا تقدم اقتراحات خاطئة، او ألّا تتم ترقية رجال عاجزين الى مراكز المسؤولية . فالاستقلال ، ايضاً ، افسح الفرص امام ألوف الأفراد ليصبحوا بسرعة اصحاب دكاكين ورجال اعمال صغاراً ، وموظفين اداريين في الدول الجديدة ، اشخاصاً بقابليات جديدة امام مجالات جديدة لتلبية هذه القابليات .

ففي ظروف كهذه يستطيع الاستعمار الجديد ان يعمل ويزدهر بشكل حقيقي . فيتم التملق لخلفاء يمكن استمالتهم بالمديح والثناء ويجري حثهم على السعي وراء سياسات تحمي قواعد الاستغلال الامبريالي . وعند الضرورة ، تحرّك النزاعات لكي يأتي جنرال مفضل او رئيس شرطة او سياسي دجال ، فيتسلم السلطة « لينهي الفساد » او « ليعيد القانون والنظام » . وعندما تتوالى الانقلابات واحدة بعد الأخرى يتحقق الشعب من ان الفساد ما زال مستمراً ، وأن القانون الذي جرى إرجاعه هو قانون الامتيازات ، وأن النظام هو نظام الأرباح الخاصة .

ان كل مكان يقيم فيه الشعب حكومة ترفض الانصياع باستسلام للامبريالية، هو معرض لخطر محدق باستمرار . فقد امتلأ عقدان من السنين ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بحطام ، من الاحزاب ، وقوات الانصار ، والحركات

الوطنية والحكومات التي تعرضت لعداء الامبريالية . لقد حققت الامبريالية ، بعد عام ١٩٤٥ ، انتصارات عابرة في فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية والملايو والفيليبين . وشهدت السنوات العشر الاخيرة ضغطاً يمينياً أفسح مجالات ملائمة جديدة امام الاستعمار الجديد في سيلان والهند . والمذبحة المرعبة ، التي ذبح فيها ما يبلغ حتى المليون من الشيوعيين والوطنيين الشرفاء ، هي التي أعادت الاحتكارات الاجنبية والمستشارين الغربيين الى اندونيسيا،وقد اغتيل لومومبا في الكونغو (كينشاسا) ، وأزيح بن بلا في الجزائر ، وأسقط نكروما في غانا . ان الشيوعيين ما زالوا يتعرضون لحملات متواصلة تشنها الحكومات الرجعية في السودان ؛ وان « أغينغا ادينغا » والقادة التقدميين الآخرين في « اتحاد الشعب » في كينيا يضطهدون من قبل حكومة كينيا التي أقصي عنها كل من لعب دوراً قيادياً في النضال من اجل الاستقلال . عبر الاطلسي ، تم إخراج حكومة « حزب الشعب التقدمي » من الحكم في غيانا ؛ أسقطت حكومة غولار بواسطة انقلاب عسكري في البرازيل ، وحال التدخل الاميركي المكشوف ضد الانتصار الديموقراطي في الجمهورية الدومينيكية . وهناك دول عديدة اخرى في آسيا ، وافريقيا ، وأميركا اللاتينية ، استلم فيها مؤيدو الاستعمار الجديد مراكز السلطة منذ اللحظة الاولى للاستقلال .

سيكون امراً جنونياً اذا استهنّا بالقوة التي يتمتع بها الاستعمار الجديد . فالامبريالية لم تمت،على أية حال. والغالبية منالدول الجديدة في افريقيا وآسيا، وكل اميركا اللاتينية عملياً ، ما تزال تحت نفوذ الامبريالية في حدود متفاوتة، وفي بعض الحالات تحت نفوذها الكامل . والاستعمار الجديد ليس ، بكل بساطة ، الامبريالية المتراجعة ، ولكنه الامبريالية التي وجدت لها قواعد جديدة ترتكز عليها لتمارس نشاطها في العالم الثالث . وحقيقة اتخاذها هذا الشكل الجديد ، بالرغم من انه تعبير عن موقفها الضعيف ، إلا انه يدل على أنها لم تستنفد قواها بعد ، ولم يتم دحرها تماماً .

وعلى كل حال ، اذا كان الاستعمار الجديد قد أعطى فرصة جديدة لدوام النشاط الامبريالي ، فانه ، من وجهة نظر تاريخية ، ليس إلا ظاهرة عابرة ، فكما ان الاستعمار هو الذي خلق حفاري قبره — الحركات القومية التي انخرطت فيها غالبية الشعوب العظمى — فان الاستعمار الجديد هو الذي يخلق، بنفسه، حفاري قبره الجدد ، إلا ان حرابهم تسدد هذه المرة ضد الرأسمالية ذاتها . فمئات الملايين من الشعوب ، وهي غالبية الجنس البشري ، كما يقول لينين (*)، « تتقدم الآن تقدماً مستقلاً ، فاعلاً وثورياً » . ولهذا السبب ، يقول : « يتضح تمام الوضوح انه خلال المعارك القادمة الحاسمة في الثورة العالمية ، ستتحول حركة الغالبية العظمى من شعوب الارض ، المتوجهة في البدء نحو التحرر القومي ، ضد الرأسمالية والامبريالية ، وربما لعبت دوراً ثورياً أكبر بكثير مما نتوقع » .

حفارو القبور الذين خلقهم الاستعمار هم الطبقة العاملة ، وفقراء الفلاحين الذين انتزعت ملكيتهم ، والانتليجنتسيا الجديدة ، والبورجوازية الوطنية . فقد كان الاستعمار ، في تجربته الرامية الى دعم وصيانة الاقطاع والاطر الاخرى السابقة للرأسمالية ، يقوض دعائم نفوذه ومواقعه ، تماماً مثلما يقوض دعائم حلفائه المحليين . فإدخاله سوقاً مالية مرتبطة بالامبريالية أتاح المجال لبداية نشوء رأسمالية محلية . أما خلق كادرات من المثقفين للعمل في ادارته الحكومية ، والحكومات المحلية، والبيوت التجارية والمدارس ، فقد أدى الى بروز قوى ظهرت منها مجموعات وطنية ، مثل « شبان تركيا الفتاة » ، الذين يتطلعون بشوق الى نيل الاستقلال ودفع شعوبهم الى القرن العشرين . ان اضطرار قطاعات من الفلاحين للتحول الى عمال ، كان إيذاناً بابتداء عملية سلخ الملايين عن اقتصاد القرية ذي الاطار القديم المغلق ، بكل ما فيه من خرافات وضيق أفق ، محولاً الفلاحين الى طبقة مدينية من المشتغلين بالاجرة

(*) ف. ا. لينين : « تقرير الى المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية » ، ٥ تموز (يوليو) ١٩٢١ ، المختارات ، مجلد ٣٢ ، ص ٤٨١ — ٤٨٢ .

الذين يشكلون النقابات ، وينظمون الاضرابات ، ويكتسبون وعياً سياسياً طبقياً ، ويبدأون التفكير بأمور التغيير الجذري في المجتمع .

في البداية ، تمكن الاستعمار من الاستمرار مرتكزاً على أساس هذه البنية الطبقية ومتمسكاً ، طالما اتاحت له الظروف ، بالقوى التي تنتسب الى النظام القديم — زعماء الآشانتي في غانا ، والامراء المسلمين في نيجيريا ، والمهراجات في الهند ، والمشايخ في الشرق الاوسط ، والسلاطين في اندونيسيا . لكن عالماً يتحول من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ويشهد نمواً ، لم يسبق له مثيل ، لحركات التحرر القومي ، وانهياراً لاشكال حكم الاستعمار القديمة ، لا يمكن ان يترك المجال مفتوحاً امام القوى ما قبل الرأسمالية لتكون موضع الاختيار المفضل لدى الامبريالية . فالجلاوي المراكشي ، وهو الدعامة الاقطاعية للاستعمار الفرنسي ، قد أخلى المجال للملك الحسن ، الدعامة الرأسمالية للاستعمار الجديد. المهراجات الهنود حل مكانهم حزب «المؤتمر الوطني الهندي» وشركات تاتا وبيرلا الرأسمالية الاحتكارية . ويجد شاه ايران نفسه مضطراً الى ادخال الاصلاح الزراعي واجراءات أخرى تؤدي الى اضعاف اسس الاقطاع .

يقيناً ان التحول من الاقطاعية الى الرأسمالية ليس، في اي مكان ، بسيطاً او مطلقاً . فالدعم البريطاني المستمر للمشايخ الاقطاعيين في جنوب الجزيرة العربية ، وللملكية في السعودية والاردن ، يدل دلالة تامة على ان اعتماد الامبريالية على حلفاء من هذا النوع لم ينته تماماً بكل معنى الكلمة . ومهما يكن من أمر، فهناك اندماج معين يأخذ مكانه بين اسياد الاقطاع والرأسماليين الجدد من التجار والمقاولين .

تماماً ، مثلما يخلق الاستعمار ، بنفسه ، حفاري قبره الذين يحولون بينه وبين ان يكون نظاماً مستقراً طويل الامد ، كذلك يفعل الاستعمار الجديد الشيء ذاته . فهو ، بتغذيته قوى الرأسمالية مع الحؤول دون تحقيقها تحقيقاً كاملا ، يخلق طبقة رأسمالية ضعيفة تنكشف باستمرار

متزايد على انها غير قادرة على حل مشاكل شعبها . وتقع هذه الطبقة الضعيفة ضحية الصراع الداخلي والتنافس الذي يؤدي الى عدم الاستقرار وتهديد الانقلابات العسكرية المستمر . وإن استمرار نمو الطبقة العاملة، الذي يصحبه هذا الانتشار الجزئي للرأسمالية في الدول الجديدة ، والمقترن بالفشل الذي يعانيه الاستعمار الجديد والبورجوازية المحلية في توفير حياة افضل للغالبية من شعبها ، يطرح بنية الاستعمار الجديد بمجملها على التساؤل والشك .

لقد كان الاستعمار الحديث مرحلة عابرة . فقد تزعزعت دعائمه ، في اقل من قرن ، بفعل عالم متغير ، وبتطور القوى الطبقية التي نمت في رحم نظام الاستعمار . ولم يعد بالإمكان ضخ القيمة الزائدة بشكل كاف من العالم الثالث على اساس قواعد الاستعمار والإقطاع . فالحكام الجدد وقوى الرأسمالية المحلية الى جانب الامبرياليات المتنافسة ، يستطيعون الآن شق طريقهم في المستعمرة السابقة ، التي كانت من قبل احتكاراً لسلطة مستعمرة ، وجميعهم يريدون حصة من فضل القيمة المغتصب من العمال والفلاحين. حين يهب العمال والفلاحون انفسهم للمطالبة بحياة افضل يتوقعونها ويأملون بها ، وحين تصرخ ملايين الأفواه الجديدة مطالبة بالطعام ، تغدو اشكال الاقتصاد ما قبل الرأسمالية ومؤسسات الإقطاع ، والمجتمعات القديمة غير كافية لتلبية هذه الحاجات الجديدة .

وكذلك الاستعمار الجديد، فإنه لن يكون إلا مرحلة عابرة ؛ ومرة ثانية، ليس الأمر كذلك بسبب ان العالم يتغير وحسب،بل لأن الاستعمار الجديد نفسه يؤدي الى تناقضات وصراعات داخلية ، وإلى قوى جديدة تحسم هذه الصراعات . إن الدعائم التي تشد من أزر القوى الرأسمالية ، المتعاملة مع الامبريالية ، والتي تجعل الاستعمار الجديد ممكناً ، هي ذاتها التي تؤدي الى تقويض النفوذ والتأثير السياسي لهذه القطاعات ، إذ تصبح مكشوفة ، اكثر فأكثر ، كحليف للاستعمار الجديد ، سواء كان ذلك بإرادتها ام لا . وفي آن واحد ، يؤدي نمو الرأسمالية الى نقطة يحتدم فيها الصراع بين مصالح هذه

الطبقة ومصالح الامبريالية ، مما يقود الى عدم الاستقرار في التحالف نفسه ، وفي الانظمة نفسها ، الى جانب التحدي الذي تواجهها بـه الطبقة العاملة المتنامية . وفيما يخص الارض ، ينمو التمايز بين الفلاحين ، وتبرز طبقة من الفلاحين الاغنياء الذين يستخدمون عمالاً بالأجرة ، وينهار اقتصاد القرية باستمرار ، كل ذلك يخلق جيشاً من الفلاحين بلا ارض ومن اشباه البروليتاريين الذين لا يمكن اطلاقاً ان ينتهي فقرهم وبؤسهم في ظل هذا النظام المشوه الذي لم يقض على الإقطاع ولم يخلق رأسمالية مكتملة الجوانب .

لم يرتكز الاستعمار أبداً على اساس من الاقطاع « العادي » ، بل على نظام مشوه مبتور ، اضيفت اليه بعض الزخارف الرأسمالية ؛ ولا يرتكز الاستعمار الجديد ، بأي شكل من الاشكال ، على رأسمالية مكتملة ، بل على شكل مقيد مُقزَّم مكبوح ، وهذا ما يضعف الحكام الرأسماليين ، ذاتهم ، الذين يعتمد عليهم الاستعمار الجديد للمحافظة على نفوذه .

ربما دام دام الاستعمار الجديد فترة من السنين في عدد من الاقطار . وهو يستطيع ان يلحق اضراراً كبيرة ويعرقل امكانيات التغيير الاقتصادي والاجتماعي الاساسية في العالم الثالث . ويمكنه ان يمنح الامبريالية مجالاً للتنفس ، ويوفر استقراراً جزئياً ، وتقوية جديدة ، وإغناءاً للعالم الرأسمالي .

ومع ذلك ، فانه يتصدع دائماً بفعل نقاط ضعفه والتناقضات التي تمزقه إرباً إرباً . فقد شهدت الخمس عشرة سنة الماضية نهاية حكومات الاستعمار الجديد في الجمهورية العربية المتحدة ، وكوبا ، وزنجبار ، والكونغو (برازافيل) ، وبورما ، وسوريا ، بواسطة انقلابات قامت بها القوى الثورية التي بدأت ، بدرجات مختلفة ، بالقضاء على جذور الامبريالية ، وبتحطيم قواعد تلك القوى الاقطاعية والرأسمالية التي يعتمد عليها الاستعمار الجديد .

والانتقال من الاستعمار الجديد الى التحرر لن يتطلب ، بالضرورة ، انقلاباً عسكرياً يطيح بالحكومات الدمى . فقد يتحقق هذا الانتقال احياناً ، كنتيجة ، لنضوج الاحداث ببطء ، ولتمخّض سلسلة متكاملة من الاجراءات — الاجتماعية

والاقتصادية ، والسياسية — التي تقود ، مرحلة فمرحلة ، الى تحويل المجتمع . وفي بعض الحالات ، ستجد القيادات التي تسلمت السلطة بعد الحصول على الاستقلال القومي ، خاصة في الدول التي كان الاقطاع والرأسمالية فيها ضعيفين ، انه يمكن المباشرة في سلوك طريق تقييد نشاط الاستعمار الجديد ، تقييداً شديداً ، كما يحدث الآن في غينيا ، ومالي ، وتانزانيا . وفي حالات اخرى مثل غانا واندونيسيا ، بُدىء السير في هذه الطريق ، لكن الاستعمار الجديد عاد ليضرب ويستعيد مواقعه التي كان قد خسرها . وربما شُنَّ أكثر من هجوم امبريالي متشابه الى حد النجاح ، في اقطار اخرى .

فلا يكفي شعوب وأحزاب العالم الثالث ان تندد بالاستعمار الجديد ، ولا ان تنادي بالأهداف الاشتراكية . فالشيء الأساسي لقهر الاستعمار الجديد وإتمام التحرر هو خلق اقتصاد متوازن . هذه مهمة تتطلب سلسلة من الاجراءات الرامية الى وضع مصادر الثروة ومؤسسات الاستثمار في أيدٍ وطنية ؛ والى خلق قطاع الدولة في الاقتصاد ، وإنشاء الصناعات الأساسية ، وسيطرة الدولة على التجارة وملكية البنوك وشركات التأمين ؛ والى تنفيذ اصلاح زراعي جذري ينهي السيادة الاقطاعية ، ويعطي الارض لمن لا يملكونها ، ويدخل التنويع والتحديث في الزراعة . فالاقتصاد المخطط ، المؤسس على تنمية متناسقة ، يستطيع ان يخصص الاموال كل سنة لتحسين احوال الناس ، حتى عندما يجري توفير تراكم الاموال الضرورية من اجل التنمية الصناعية . فالجماهير لن تحتمل ، لوقت طويل ، تباهي وترف النخبة الجديدة .

أينما تواجدت حكومة يقودها ديموقراطيون ثوريون في السلطة ، فإن من الممكن اتخاذ اجراءات سياسية ترمي الى تحقيق هذه المتطلبات الاقتصادية . فالشيء الجوهري في هذه السياسة هو تعبئة الشعب تعبئة ديموقراطية ، وتشجيع إشراك الطبقة العاملة في التخطيط والادارة ، وحق العمال في اقامة نقاباتهم بدون تدخل من الدولة او الحزب ، وحق العمال في اقامة تعاونياتهم للتوزيع والانتاج .

إن ثمن الحرية هو اليقظة الدائمة . وتشير تجربة الاستعمار الجديد الى ان المطلوب من شعوب العالم هو بالفعل ، اليقظة الدائمة . وهذا يتطلب انشاء اجهزة دولة جديدة ، بعد انسحاب سلطات الاستعمار ، على اكتاف مناضلين ذوي خبرة وتجربة ضد الاستعمار والامبريالية ،لا على أكتاف هؤلاء الذين صقلهم الاستعمار وغسل ادمغتهم ، ووجههم وجهة غربية ،كما في التدريب الذي يخضعون له في ساندهيرست ، وسان سير ، وفورت براغ .

كما ان من الواجب توفير الهيئات السياسية والادارية في بنية الدولة؛ وهذه ايضاً تحتاج الى وطنيين وديموقراطيين حقيقيين . فالموظفون المدنيون في آسيا او افريقيا او اميركا اللاتينية ، الذين هم « انجليز » اكثر من الانجليز انفسهم ، او فرنسيون اكثر من الفرنسيين انفسهم ، او اميركان اكثر من الاميركان انفسهم ، سيبرهنون ، على الارجح ، على انهم ليسوا الاعداء الأكثر صلابة وفعالية ضد الاستعمار الجديد .

في معظم الاقطار ، سيتطلب قهر الاستعمار الجديد ، كخطوة اولى ، قهر حليفها الداخلي ، وإزاحة الحكومات التي تتعامل مع الامبريالية ؛ وسيقتضي ذلك ، في العديد من الحالات ، صراعاً مسلحاً .

وحتى يتم السير في موكب النضال الذي تتطلبه الواجبات المذكورة اعلاه، تجد شعوب العالم الثالث انها تحتاج الى حزب ثوري قوي ، مرتبط ارتباطاً قوياً بالعمال والفلاحين، وحائز على دعم المثقفين التقدميين وغيرهم من الوطنيين، ومؤسس على ادراك علمي للعالم الحديث وقوانين حركته .

الاستعمار الجديد ظاهرة كونية ؛ ولا يمكن دحرها بواسطة شعوب تعمل منعزلة كلٌ في بلده . ذلك يتطلب وحدة جهود جميع القوى المعادية للامبريالية — من الدول الاشتراكية ، وحركات التحرر القومي ، والطبقة العاملة ، والحركة الديمقراطية في الدول الامبريالية .

تواجه شعوب العالم الثالث صراعاً حاداً مريراً في السنين المقبلة . وبروز الاستعمار الجديد برهان على أن الامبريالية ستحارب بمرارة من اجل حماية

استثماراتها وحماية جميع الاوضاع التي تتيح لها ممارسة الاستغلال . ولكن القوى المعادية لها تزداد قوة يوماً بعد يوم .

نحن نعيش في حقبة الانتقال الى الاشتراكية التي ستضم جميع الاقطار ، صغيرة كانت ام كبيرة ، مهما كان تخلف حياتها الاجتماعية واقتصادها في الوقت الحاضر . فحتى الآن تحرر ثلث الجنس البشري من أغلال الامبريالية والرأسمالية ، وانطلق مفجّراً طريق مستقبله .

إن انظمة العالم الاشتراكي ، التي تضم اكثر من الف مليون انسان ، تشكل ، مع حركات التحرر القومي والحركات الديمقراطية في بقية العالم ، القوة الحاسمة في عصرنا . والامبريالية ، مهما بذلت من الجهد المرير للحؤول دون هزيمتها ، ومهما نتج عن سياستها من الأضرار ، لن تستطيع بعد الآن أن تقرر مصير الجنس البشري . إن الشعوب تتقدم زاحفة الى الأمام وسوف تنتصر في إصرارها العنيد على إنهاء الاستعمار بجميع اشكاله .

فهرس

مطبعة باخوس وشرتوني — بيروت